



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية  
عليه صلوات الله  
عليه وآله

www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir



سلسلة القواعد والفقهية ١ /

دار الفروق

٢١٥

# قَاعِلَةُ الْمُعْتَمِرِ



تأليف: ابن حجر، ابن قدامة، ابن عسقلان، ابن رجب

ترجمة وتقديم: مركز دار الفروق للدراسات والبحوث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# قاعده القرعه

كاتب:

محمد جواد فاضل لنكرانى

نشرت فى الطباعة:

مركز فقهى ائمه اطهار ( عليهم السلام )

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
١١	قاعده القرعه
١١	اشاره
١٢	هويه الكتاب
١٦	مقدمه المؤلف
١٨	بعض النكات المهمه في القاعده (القرعه)
١٨	اشاره
١٨	الأولى: حقيقه القاعده وأنها شرعيه تأسيسيه أو عقلائييه امضائيه
١٨	الثانيه: موارد جريان القاعده اجمالاً
١٩	الثالثه: هل تخرج القرعه عن كونها من القواعد بسبب التخصيصات الكثيره
٢٠	الرابعه: هل القرعه من الأمارات أو الأصول؟
٢٠	الخامسه: هل يمكن تشخيص معانى الألفاظ بالقرعه؟
٢٠	السادسه: هل هي عزيمة أو رخصته؟
٢٠	السابعه: هل هي مختصه بما إذا كان الواقع معيّنًا ويكون الاشتباه بحسب الظاهر، أو تجرى فيما إذا كان الواقع أيضاً غير معيّنًا؟
٢٠	الثامنه: هل تختص اجرائها بالإمام عليه السلام أم لا؟
٢٠	بعض موارد جريان القرعه
٢٠	اشاره
٢١	١ - الخنثى المشكل من جهه جواز تغسيله بيد الرجل أو المرثه
٢٢	٢ - لو اجتمع ميّت و جنب و محدث ويكون الماء كافياً لأحدهم
٢٢	٣ - فى مسأله القبله عند سيد ابن طاوس
٢٤	٤ - جريان القرعه فى الأحكام الشرعيه عند بعض وعدم جريانها عند بعض
٢٥	٥ - جريان القرعه عند التشاخ فى الأذان
٢٥	٦ - جريان القرعه فى ردّ مال المقامره إلى صاحبها لو لم يكن معيّنًا
٢٦	٧ - جريان القرعه عند مزاحمه حقّ استمتاع الزوج والمستأجر للإرضاع

- ٢٨ ..... القرعه في اللغه
- ٢٨ ..... أدلّه القرعه -
- ٢٨ ..... اشاره
- ٢٩ ..... الدليل الأول: الكتاب
- ٢٩ ..... اشاره
- ٢٩ ..... الآية الأولى: قوله تعالى «وإنّ يونس لمن المرسلين... يوم يبعثون» -
- ٢٩ ..... اشاره
- ٢٩ ..... المراد من الإباق بالنسبه إلى يونس عليه السلام -
- ٣٠ ..... المنجى الحقيقي ليونس عليه السلام -
- ٣١ ..... توضيح الآية لغه وشأنها وتاريخاً -
- ٣٤ ..... تقرير الاستدلال بالآيه -
- ٣٤ ..... الإشكالات الثلاثه على الاستدلال بالآيه -
- ٣٥ ..... هل يصح التمسك بالقرعه فيما كان نظيراً لمورد الآية؟ -
- ٣٦ ..... هل القرعه في مورد الآية مختصّ بما إذا كان المجهول معيّناً واقعاً ومجهولاً ظاهراً؟ -
- ٣٧ ..... الروايات التي استدلتّ فيها بالآيه -
- ٣٩ ..... تقرير الاستدلال بالآيه -
- ٣٩ ..... الآية الثانيه: قوله تعالى «وما كنت لديهم إذ يلقون مريم» -
- ٣٩ ..... اشاره
- ٤١ ..... الروايه التي استدلت فيها بالآيه -
- ٤١ ..... أفضلتيه الصديقه الطاهره على مريم بنت عمران عليهما السلام -
- ٤٣ ..... دليل الثاني: السنه -
- ٤٣ ..... اشاره
- ٤٣ ..... وهي ثلاثه أقسام -
- ٤٣ ..... اشاره
- ٤٣ ..... القسم الأول: الروايات العاقه التي تدلّ على القرعه بنحو العموم -
- ٤٣ ..... اشاره

٤٣ ..... الروايه الأولى: روايه محمّد بن حكيم

٤٣ ..... اشاره

٤٦ ..... هل ورد في هذه الروايات تعبير «أمر مشكل أو مشتبه» أو التعبير منحصر ب «المجهول»؟

٤٦ ..... عبارات الاصحاب المشتمله على تعبير «أمر مشكل أو مشتبه»

٤٩ ..... توجيه اشتغال عبارات الاصحاب على تعبير «أمر مشكل أو مشتبه» مع عدم كون هذا التعبير في الروايات

٥٠ ..... الروايه الثانيه: مرسله عاصم بن حميد

٥١ ..... الروايه الثالثه: روايه زرارہ

٥٣ ..... الروايه الرابعه: صحيحه سيابه و إبراهيم بن عمر

٥٥ ..... الروايه الخامسه: مرسله ثعلبه

٥٧ ..... الروايه السادسه: روايه عباس بن هلال

٥٨ ..... الروايه السابعه: صحيحه منصور بن حازم

٥٩ ..... الروايه الثامنه: روايه في دعائم الإسلام

٥٩ ..... الروايه التاسعه: روايه عبد الرحيم

٦٠ ..... الروايه العاشره: روايه أبي بصير

٦٢ ..... القسم الثاني: الروايات العامه بالنسبه إلى باب خاص، كالقضاء. وهي:

٦٢ ..... اشاره

٦٢ ..... ١ - صحيحه داود بن سرحان

٦٢ ..... ٢ - صحيحه الحلبي

٦٤ ..... ٣ - صحيحه البصري

٦٥ ..... القسم الثالث: الروايات الخاصه، وهي تنقسم إلى عناوين

٦٥ ..... اشاره

٦٥ ..... العنوان الاول: ما ورد في تعارض الشهود في أمرأه، وفي مقدار الوديعة، وفي الدائنه

٦٧ ..... العنوان الثاني: ما ورد في الوصيه بعنق بعض المماليك أو ثلثهم

٧٠ ..... العنوان الثالث: فيما إذا وقع العبد والحزّ والمشرك أو المسلم واليهودي والنصراني على امرأه في طهر واحد

٧٥ ..... العنوان الرابع: فيما كان الولد مشتبهاً بين الحزّ والعبد

٧٦ ..... العنوان الخامس: فيما ورد في الغنم الموطوءه

٧٦	..... اشارة
٧٩	..... فقه الروايه، وأنّ موردها الشبهه المحصوره أو غير المحصوره
٨٢	..... العنوان السادس: ما ورد في الخنثى المشكل
٨٣	..... العنوان السابع: ما ورد في عتق المملوك
٨٤	..... العنوان الثامن: ما ورد في مال أتى أمير المؤمنين من إصفهان
٨٤	..... العنوان التاسع: ما ورد في مساهمه رسول الله صلى الله عليه و آله قريشاً في بناء البيت
٨٥	..... العنوان العاشر: ما ورد في استعلام موسى عليه السلام النقام بالقرعه بتعليم من الله تعالى
٨٥	..... العنوان الحادى عشر: ما ورد في اقتراعه صلى الله عليه و آله بين أهل الصّفه للبعث إلى غزوه السلاسل
٨٥	..... العنوان الثانى عشر: ما ورد في فقه المنسوب إلى الرضا عليه السلام في باب الإشهاد
٨٦	..... العنوان الثالث عشر: ما روى في أن رجلاً من الأنصار أعتق ستّه عبيد في مرض
٨٦	..... الدليل الثالث: الاجماع
٨٦	..... اشارة
٨٦	..... أما الاجماع المنقول
٨٨	..... وأما الاجماع المحضّل
٨٩	..... الدليل الرابع: سيره العقلاء
٩٠	..... الدليل الخامس: العقل
٩٠	..... اشارة
٩١	..... معنى اختلال النظام
٩١	..... الدليل السادس: السيره المشترعه
٩٣	..... التنبيهات
٩٣	..... الأوّل: في محل جريان القرعه ومواردها
٩٣	..... اشارة
٩٣	..... كلام المحقق العراقى
٩٤	..... افتراق العناوين الخمسه: المشكل، الملتبس، المشتبه، المجهول والمعضل
٩٥	..... عدم جريان أدلّه القرعه في الشبهات الحكميه
٩٦	..... تقسيم الشبهات الموضوعيه المقرونه بالعلم الاجمالى إلى حقوق الله وحقوق الناس



- ٩٦ ..... مانعيته العلم الاجمالي عن جريان القرعه في موارد حقوق الله
- ٩٨ ..... تشخيص موارد القرعه عن موارد التخيير وقاعده العدل والإنصاف
- ٩٨ ..... كلام المحقق النائيني في ذلك التشخيص
- ٩٩ ..... الملاحظات الواردة على المحقق العراقي
- ١٠١ ..... كلام صاحب العناوين السيد المحقق المرآغي:
- ١٠١ ..... اتحاد العناوين الخمسه معنى
- ١٠١ ..... عموميه أدله القرعه وخروج الأصول عملته عنها تخصيصاً أو تخصصاً
- ١٠١ ..... كون القرعه آخر طريق لحل الاشكال
- ١٠٢ ..... عدم جريان القرعه في الشبهات الحكميه
- ١٠٣ ..... عدم جريان القرعه في الشبهات الموضوعيه المستبطه
- ١٠٤ ..... عدم جريان القرعه في قسمين من الشبهات الموضوعيه الصرفه وجريانها في قسم واحد منها
- ١٠٦ ..... الإيرادات والنقوص الواردة على صاحب العناوين
- ١٠٩ ..... ذكر موارد من الشبهات الحكميه التي حكموا بجريان القرعه فيها
- ١٠٩ ..... اشاره
- ١٠٩ ..... ١ - فيما لو اجتمع ميت ومحدث وجنب ولم يكن الماء صالحاً إلا لأحدهم
- ١١١ ..... ٢ - اذ كان الشخص متيماً عن الغسل والوضوء ثم وجد ماء صالحاً لأحدهما
- ١١٢ ..... ٣ - لو نذر شخص بأن يتصدق بالمال الزكوى إذا بلغ حدّ النصاب
- ١١٢ ..... كلام السيد المحقق الأعظم الإمام الخميني قدس سره:
- ١١٢ ..... بطلان تضعيف عمومات القرعه بكثرة التخصيص، وكون القرعه مختصه بباب القضاء
- ١١٥ ..... كلام السيد المحقق الداماد
- ١١٦ ..... الملاحظات الواردة على السيد الإمام الخميني والسيد الداماد
- ١١٩ ..... مختار المؤلف وموافقته للمحقق البجنوردى في موارد إجراء القرعه
- ١٢٠ ..... التنبيه الثاني: أن القرعه من الأمارات أو الأصول ؟
- ١٢٠ ..... اشاره
- ١٢٠ ..... أدله أماريه القرعه
- ١٢٢ ..... أدله كون القرعه من الأصول وردّها

١٢٤ ----- فهرس المصادر

١٤٢ ----- فهرس المواضيع

١٥١ ----- تعريف مركز

سرشناسه:فاضل لنکرانی، محمدجواد، ۱۳۴۱ -

Fadhil Lankarani, Muhammad Jawad

عنوان و نام پدیدآور:قاعده القرعه/ تالیف محمدجواد الفاضل اللنکرانی دام ظلّه.

مشخصات نشر:قم: مرکز فقهی ایمة اطهار (ع)، ۱۳۹۶.

مشخصات ظاهری:۱۳۶ ص؛ ۵/۱۴×۵/۲۱ س م.

فروست:سلسله دروس القواعدالفقهیه؛ ۱.

شابک:۱۶۰۰۰۰ ریال ۹۷۸-۶۰۰-۳۸۸-۰۷۲-۶:

وضعیت فهرست نویسی:فیا

یادداشت:عربی.

یادداشت:کتابنامه: ص. [۱۱۵] - ۱۳۵؛ همچنین به صورت زیرنویس.

موضوع:قاعده قرعه

موضوع:Qur'a formula (Islamic law)\*

موضوع:قرعه کشی -- جنبه های مذهبی -- اسلام

موضوع:Lotteries -- \*Religious aspects -- Islam

رده بندی کنگره:BP۱۶۹/۵۲/ق۴ ف ۲ ۱۳۹۶

رده بندی دیویی:۲۹۷/۳۲۴

شماره کتابشناسی ملی:۴۷۸۰۴۸۸





بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ٣

قاعده القرعه

محمد جواد الفاضل اللنكرانى دام ظله

ص: ٤

بسم الله الرحمن الرحيم

من القواعد الفقهيه المهمه الجارويه فى كثير من الفروع بل فى جميعها هى قاعده القرعه وهى مضافاً إلى أنها من الأمور العقلائيه، مستفاده من القرآن الكريم والروايات النبويه وأحاديث الأئمه الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين والعقل والاجماع.

نعم حسب ما حققناه أنها أوسع دائره من مواردنا عند العقلاء وعلى حسب رأينا هى قاعده تعديديه شرعيه وهى جارويه على حسب أدلتها فى الشبهات الموضوعيه المقرونه بالعلم الإجمالى خلافاً لما ذهب إليه الكثير من الفقهاء وهى أيضاً حسب ما يستفاد من ظواهر الأدله (كل ما حكم الله به فليس بمخطىء) من الأمارات وليست من الأصول.

والكتاب الموجود بين أيديكم من المباحث التى ألقيناها لجمع كثير من الفضلاء فى شهر رمضان المبارك ١٤٢٩ المصادف ل ١٣٨٧ من الهجرى الشمسى فى قم المقدسه عش آل محمد صلى الله عليه وآله وفيه تحقيقات



بديعه نافعہ نسل اللہ تبارک وتعالی أن يجعله ذخرًا لیوم لا- ینفع فیہ مال ولا بنون وأن یقبله بقبول حسن ونشکر من الإخوه المسؤلین فی مرکز فقه الأئمه الأطهار علیهم السلام حیث أنهم حاولوا لنشر هذا الأثر القیم سیما مدیر المركز سماحه حجّه الإسلام والمسلمین الشیخ محمدرضا الفاضل الکاشانی دامت برکاته.

مرکز فقه الائمه الأطهار علیهم السلام

محمّد جواد الفاضل اللنکرانی

آخر ذیقعه الحرام ۱۴۳۸

ص: ۶

### اشاره

قاعده القرعه

وهى من القواعد الفقهيّه الجاريه فى كثير بل فى جميع أبواب الفقه من الطهاره إلى الديات حسب تتبّعنا، ونذكر مقدّمه بعض النكات المهمّه البحوث عنها فى هذه القاعده وهى:

### الأولى: حقيقه القاعده وأنها شرعيّه تأسيسيه أو عقلائيّه امضائيه

الأولى: من جهه أنّها من القواعد التبعديّه الشرعيّه التأسيسيه، أم من القواعد الإمضائيه؟ فهى فى الحقيقه تأييد وإمضاء لما استقرّ عليه سيره العقلاء، وهل تكون دائره الإمضاء محدوده بما هو محدود عندهم أم لا؟ وربما يحتمل أن تكون القرعه عند الشرع أوسع أو أضيق.

### الثانيه: موارد جريان القاعده اجمالاً

والثانيه: من جهه جريانها فى عموم المشكلات والمجهولات حتّى الشبهات الحكميه وعدمه، فربما يطرح هذا السؤال؛ وهو: أنّه أى فرق بين موارد الأصول العمليّه، كالبراءه والتخيير والاشتغال والاستصحاب، وموارد القرعه؟ فلماذا لا تجرى القرعه فى الشبهات التى تجرى فيها هذه الأصول العمليّه؟ سيّما أنّه يمكن أن يقال: إنّ لسان

أدله البراءة على سياق لسان القرعة، فكما أنه ورد «أن القرعة لكل أمر مجهول أو مُشكل»<sup>(١)</sup>، فيمكن أن يُقال: إن نتيجة حديث «الرفع»<sup>(٢)</sup> أن البراءة لكل أمر مجهول، فما هو الفرق الأساسي بينهما؟

كما أنه قد وقع النزاع في اختصاص القرعة بالموضوعات الخارجيه الصرفة أم لا، وهل تجرى في الأحكام الشرعيه فيما لم يكن طريق إليها إلما القرعة أم لا؟ وعلى فرض الاختصاص بالموضوعات، فهل يعتبر في جريانها كونها من الحقوق المائيه التي تكون مورداً للنزاع والتشاجر أم لا يعتبر؟

### الثالثه: هل تخرج القرعة عن كونها من القواعد بسبب التخصيصات الكثيره

والثالثه: من جهه ورود التخصيص الكثير عليها وعدمه، وهل يكون على حد صار العموم في القاعده موهوناً غير قابل للاستدلال أم لا؟ فربما صرح بعض كالمشيخ الأعظم والسيد المحقق الخوئي في بعضى المواضع من موسوعته<sup>(٣)</sup> بوجوب العمل بالقرعة فيما إذا عمل الأصحاب. وأما في غيرها، فلا يصح التمسك بهذه القاعده من أجل ورود التخصيصات المتعدده عليه، وبناءً عليه تخرج القرعة عن كونها

ص: ٨

- 
- ١- (١) راجع عوالى اللثالى ١١٢:٢ ح ٣٠٨، وص ٢٨٥ ح ٢٥، وج ٥١٢:٣ ح ٤٩، و وسائل الشيعه ٢٧:٢٥٧-٢٤٣، كتاب القضاء، أبواب كيفيه الحكم، وأحكام الدعوى ب ١٣، ولكن لم نجد نفس هذا التعبير كما صرح به المؤلف أيضاً فى ص ٣٧.
  - ٢- (٢) التوحيد: ٣٥٣ ح ٢٤، الفقيه ١:٣٦ ح ١٣٢، الخصال ٤١٧ ح ٩، الكافي ٢:٤٦٣ ح ١ و ٢، نوادر ابن عيسى: ٧٤ ح ١٥٧، وعنهما وسائل الشيعه ١٥:٣٦٩-٣٧٠، كتاب الجهاد، أبواب جهاد النفس وما يناسبه ب ٥٦.
  - ٣- (٣) فرائد الأصول (تراث الشيخ الأعظم) ٣:٣٨٦، والتنقيح فى شرح العروه الوثقى، موسوعه الإمام الخوئي ٨:٣٥٩، كما سيأتى فى الصفحه الآتية، ونهايه الأفكار ٤: القسم الثانى: ١٠٧، وأجود التقريرات ٤:٢٦١، والاستصحاب للإمام الخمينى قدس سره: ٣٩١.

قاعده من القواعد، كما هو واضح.

### **الرابعه: هل القرعه من الأمارات أو الأصول ؟**

والرابعه: من جهة أنها أماره كاشفه عن الواقع، أم تكون من الأصول العمليه؟ وربما يحتمل التفصيل بأن يُقال بأنها في بعض الموارد من الأول وفي بعض آخر من الثاني.

### **الخامسه: هل يمكن تشخيص معانى الألفاظ بالقرعه ؟**

والخامسه: هل يمكن أن تكون القرعه دليلاً وأماره على تشخيص معانى الألفاظ فيما إذا لم يكن تشخيص الحقيقه من المجاز طريق آخر أم لا يمكن التمسك بها في هذه المورد؟

### **السادسه: هل هي عزيمة أو رخصته ؟**

والسادسه: أنها عزيمة لازمه العمل أم لا، بل هي رخصه ولا يجب العمل على طبقها؟

### **السابعه: هل هي مختصه بما إذا كان الواقع معينا ويكون الاشتباه بحسب الظاهر، أو تجرى فيما إذا كان الواقع أيضاً غير معيناً؟**

والسابعه: في أنها مختصه بما يكون الواقع معيناً وإنما الاشتباه بحسب الظاهر أم لا، بل يجرى فيما إذا كان الواقع غير معلوم أيضاً؟

### **الثامنه: هل تختص اجرائها بالإمام عليه السلام أم لا؟**

والثامنه: في أن جريانها هل هو مختص بالإمام عليه السلام أم لا؟

والبحث عن هذه الجهات يتم بعد ذكر الأدله الوارده حولها وبيان شروطها وكيفيه اجرائها، وسنبحث(1) عن تلك الجهات في طي تنبيهات إن شاء الله تعالى.

### **بعض موارد جريان القرعه**

#### **اشاره**

وقبل الخوض في البحث ينبغي الإشاره إلى بعض موارد جريانها حتى يقع الباحث مستعداً للبحث والنظر:

ص: ٩

## ١ - الخنثى المشكل من جهة جواز تفسيه بيد الرجل أو المرثه

١ - الخنثى المشكل إذا لم يكن عمرها أزيد من ثلاث سنين، فقد ذهب الشيخ الطوسى (١) إلى القرعه ليظهر أنّ الخنثى رجل حتى يغسله الرجال، أو أنّها امرأه فتغسلها النساء، واستدلّ عليه بالإجماع و الأخبار، والمراد من الإجماع هو الإجماع على الكبرى التى تدلّ على أنّ القرعه لكلّ أمرٍ مشكل.

وقد أورد عليه السيد الخوئى بأنّ القرعه إنّما هى للأُمور التى لم يعلم حكمها بحسب الواقع أو الظاهر، فلا يتأتى فى قبال العلم الإجمالى بحرمة النظر أو وجوب التّغسيل.

وقال فى مقام آخر: وإنّما الثابت اعتبارها فى الجملة وبنحو الموجه الجزئيه، كما فى الأموال المشتبهه ونحوها ممّا قام عليه الدليل (٢)، انتهى كلامه.

والمستفاد من كلامه أنّ القرعه ليست قاعده كليّه جاريه على نحو الضابطه، بل على حدّ الموجه الجزئيه، فتجرى فى الموارد التى دلّ الدليل الخاصّ على الجريان فيها، ولا ينقضى تعجّبه أنّه كيف ذهب إلى هذا مع أنّه بنفسه صرّح فى موضع آخر من موسوعته: أنّه لا قصور فى حجّيه دليل القرعه ليجتاج إلى الجبر، ولا يلزم من الأخذ بعمومه تخصيص الأكثر، فراجع (٣).

ص: ١٠

---

١- (١) الخلاف ١٠٦:٤ مسأله ١١٦، وص ٣٥٨ مسأله ١٤٢، وحكى عنه أيضاً فى مستمسك العروه الوثقى ٩١:٤، ولم نعثر على كلام منه قدس سره فى المقام.

٢- (٢) التنقيح فى شرح العروه الوثقى، موسوعه الإمام الخوئى ٣٥٩:٨، و ج ١١:٤٨٥.

٣- (٣) التنقيح فى شرح العروه الوثقى، موسوعه الإمام الخوئى ١٠٨:٢٣.

## ٢ - لو اجتمع ميت و جنب و محدث و يكون الماء كافياً لأحدهم

٢ - لو اجتمع ميت و جنب و محدث و يكون الماء كافياً لأحدهم، فإن كان ملكاً لأحدهم اختصّ به، وإن كان ملكاً للجميع، أو كان مباحاً ولا مالك له، فذهب المشهور (١) إلى أنّ الأفضل تخصيص الماء بالجنب، وقد اختار صاحب الجواهر (٢) الذهاب إلى القرعة لو علم تعيينه في الواقع واشتبه في الظاهر. ولا يخفى عليك أنّ المثال من موارد الشبهه الحكمية لا الموضوعية، وسيأتي (٣) البحث فيه إن شاء الله.

## ٣ - في مسأله القبلة عند سيد ابن طاوس

٣ - قد ذكر المشهور (٤) في مسأله الصلاه إلى القبلة أنّ من لم يعلم أو لم يظنّ جهتها؛ فإن كان الوقت واسعاً صلّى إلى أربع جهات، وخالفهم العماني (٥) والصدوق (٦) والعلمامة في المختلف (٧)، والشهيد في الذكرى (٨)، واكتفوا بالصلاه إلى جهه واحده من الجهات على نحو ما يقوله العامه (٩).

وفي المسأله قولٌ ثالث ذهب إليه السيد ابن طاوس في كتابه الأمان من أخطار الأسفار والأزمان (١٠) وقال بالاجتزاء بالقرعه؛ لكونها لكل

ص: ١١

١- (١) روض الجنان في شرح إرشاد الأذهان ١: ٣٥٢، مستمسك العروه الوثقى ٤: ٤٨٤.

٢- (٢) جواهر الكلام ٥: ٤٤٤.

٣- (٣) في ص ٩٥.

٤- (٤) روض الجنان في شرح إرشاد الأذهان ٢: ٥٢٦، مدارك الأحكام ٣: ١٣٥-١٣٦، جواهر الكلام ٧: ٦٥٥، مصباح الفقيه ١٠: ٧٨، مستمسك العروه الوثقى ٥: ١٨٥.

٥- (٥) حكى عنه في مختلف الشيعة ٢: ٨٤ مسأله ٢٨، وذكرى الشيعة ٣: ١٨٢.

٦- (٦) الفقيه ١: ١٧٩ ح ٨٤٥.

٧- (٧) مختلف الشيعة ٢: ٨٤-٨٦ مسأله ٢٨.

٨- (٨) ذكرى الشيعة ٣: ١٨٢.

٩- (٩) راجع المغنى لابن قدامه ١: ٤٨٠-٤٨٦، والمجموع ٣: ٢١٥، وتمهيد القواعد: ٢٨٢.

١٠- (١٠) الأمان من أخطار الأسفار والأزمان: ٩٣-٩٨.

أمر مشكل، وقد ضَعَفَه صاحب الجواهر(١) بأنَّ هذا القول مقتضى لطرح الأدلَّة والروايات الرافعه للإشكال بهذا الخبر الذي هو من المشكلات، مضافاً إلى مخالفته للإجماع البسيط والمركب والمنقول والمحصيل، بل لم يعهد استعمال القرعه في معرفه الأحكام الشرعيه التكليفيه والوضعيه حتَّى من السيّد المزبور في غير المقام، كما اعترف به الأستاذ الأكبر في شرح المفاتيح(٢).

والظاهر أنَّ السيّد قد أجرى القرعه بالنسبه إلى وجوب الصلاه إلى جهه من الجهات، و أيضاً بالنسبه إلى صحه الصلاه في تلك الجهه.

وعليه: يكون من قبيل الشُّبهه الحكميه لا- الموضوعيه، وبناءً عليه يرد عليه ما ذكره صاحب الجواهر من عدم معهوديه جريان القرعه في الأحكام التكليفيه والوضعيه. وأمّا إذا كان مراده تعيين القبلة من جهه الموضوع الخارجى فقط؛ بمعنى: أنَّه معها تتعين القبلة، فلا يرد عليه ما ذكره، فتدبر.

وقال والدنا المحقق قدس سره: إنَّ الظاهر عدم كون مثل المقام مورداً للقرعه، إمّا لاختصاص الرجوع بموارد عمل الأصحاب فيها بعمومات القرعه، وإمّا لاختصاص أدلتها بموارد تراحم الحقوق، وعدم العموم فيها لكلِّ أمر مشتبه أو مشكل على ما يترائى من ظواهرها، ومن المعلوم عدم تحقُّق شيء من الأمرين فى المقام(٣).

ص: ١٢

١- (١) جواهر الكلام ٧: ٦٦٢-٦٦٣.

٢- (٢) مصابيح الظلام ٦: ٤٥٢.

٣- (٣) موسوعه الإمام الفاضل، تفصيل الشريعة فى شرح تحرير الوسيله، الصلاه ١: ٤٧٥.

وذهب الشهيد الثاني(١) إلى القرعه في خصوص ضيق الوقت، أو فيما لا يمكن فيه التكرار.

#### ٤ - جريان القرعه في الأحكام الشرعيه عند بعض وعدم جريانها عند بعض

٤ - قد اقتصر ابن إدريس في السرائر في مسأله الاستخاره على ذات الصلاه والدعاء بعدها ثم فعل ما يقع في القلب، وشدد الإنكار على الاستخاره بالرقاع والبنادق والقرعه، وقال: لأن روايتها فطحيه؛ مثل زرعه ورفاعه وغيرهما ملعونون، فلا يلتفت إلى ما اختصه بروايته، والمحضون من أصحابنا ما يختارون في كتب الفقه إلا ما اخترناه، ولا يذكرون البنادق، والرقاع، والقرعه، إلا في كتب العبادات، دون كتب الفقه، فشيخنا أبو جعفر لم يذكر في نهايته ومبسوطه واقتصاده(٢) إلا ما ذكرناه واخترناه، وكذلك شيخنا المفيد في رسالته إلى ولده(٣) لم يتعرض للرقاع ولا للبنادق، بل أورد روايات كثيره فيها صلوات وأدعيه، ولم يتعرض لشيء من الرقاع(٤)... انتهى كلامه.

واعترض عليه العلماء في المختلف وقال: وهذا الكلام في غايه الرداءه، وأى فارق بين ذكره في كتب الفقه و العبادات؟ فإن كتب العباده هي المختصه به، ومع ذلك فقد ذكره المفيد في المقنع(٥) وهي كتاب فقه، والشيخ في التهذيب(٦) وهو أصل الفقه، و أى محصل أعظم من هذين؟

ص: ١٣

١- (١) تمهيد القواعد: ٢٨٢.

٢- (٢) النهايه: ١٤٢، المبسوط ١: ١٣٣، الاقتصاد: ٤١٦.

٣- (٣) لم نعثر على الكتاب.

٤- (٤) السرائر ١: ٣١٣-٣١٤.

٥- (٥) المقنع: ٢١٩.

٦- (٦) تهذيب الأحكام ٣: ١٨١-١٨٢ ح ٤١٢ و ٤١٣.



... ثم قال: وهما استبعد القرعه وهى مشروعته إجماعاً فى حق الأحكام الشرعيه والقضاء بين الناس(١) ، انتهى كلامه.

وأنت ترى أنه كم من فرق بين هذا الكلام، وبين ما صرح به صاحب الجواهر من عدم معهوديه جريان القرعه فى الأحكام التكليفية والوضعية(٢) ، فالعلامة قد صرح بجريانها فى الأحكام الشرعية وأسنده إلى الإجماع أيضاً، وكيف يجمع بين هذين الكلامين من هذين العَلَمين؟ اللهم إلاً أن يقال: إن مراد العلامة من الأحكام هى الموضوعات الشرعية، وهو كما ترى.

## ٥ - جريان القرعه عند التشاح فى الأذان

٥ - إذا تشاح الناس فى الأذان قدّم الأعلم، ومع التساوى يقرع بينهم، كما فى القواعد والإرشاد(٣) ، والظاهر أن جريان القرعه فى هذا الفرع ليس لحلّ المشكل، بل إنّما يكون بنحو المرجح كما لا يخفى.

## ٦ - جريان القرعه فى ردّ مال المقامره إلى صاحبها لو لم يكن معيّناً

٦ - ذهب صاحب الجواهر فى المال المأخوذ عن طريق القمار إلى وجوب الردّ إلى صاحبه بالقرعه إذا لم يكن معيّناً وكان محصوراً بين أفراد معدوده، فقال: يجب ردّه (مال المقامره) على مالكة إذا عرف بعينه، وإلّا فإن كان فى محصورين وجب التخلّص منهم بالصلح، واحتمال القرعه لا يخلو من وجه، وإلاً كان له حكم مجهول المالك(٤).

ص: ١٤

١- (١) مختلف الشيعة ٢: ٣٥٦-٣٥٧ مسألة ٢٥٦.

٢- (٢) تقدم فى ص ١٢.

٣- (٣) قواعد الأحكام ١: ٢٦٥، ارشاد الأذهان ١: ٢٥١.

٤- (٤) جواهر الكلام ٢٣: ١٨٣.

والتدبر في هذا المشال يعطى جريان القرعه في الشبهات المحصوره، خلافاً لما صرّح بعض - كالمحقق الخوئي (١) - بعدم جريانها في موارد العلم الإجمالي، اللهم إلا أن يفرّق بين العلم الإجمالي بالتكليف فلا يجرى، والعلم الإجمالي بوجود حقّ للناس بين الأفراد فيجرى، وسيأتي (٢) البحث عنه إن شاء الله تعالى.

## ٧ - جريان القرعه عند مزاحمه حقّ استمتاع الزوج والمستأجر للإرضاع

٧ - قد صرّح المشهور (٣) بأنّه يجوز استئجار المرأة للإرضاع بل للرّضاع أيضاً، بأن يرتضع الطفل مدّه معينه وإن لم يكن منها فعل، ولا يعتبر في صحّه إيجارها لذلك إذن الزوج ورضاه، وعلى تقدير صحّه الإجاره لو وقع التنافى في الخارج في مقام إعمال الحقيين؛ بأن طالبا الزوج بالاستمتاع في الزمان المعين للإجاره، مع مطالبه المستأجر للإرضاع، فعن جامع المقاصد (٤) ومسالك الأفهام (٥) وجواهر الكلام (٦) القول بوجوب تقديم حقّ الزوج.

وذهب المحقّق الرشتي (٧) والمحقّق الأصفهاني (٨) إلى دخول المسأله

ص: ١٥

- 
- ١- (١) كما تقدم في ص ١٠.
  - ٢- (٢) في ص ٨٠ وما بعدها.
  - ٣- (٣) الحدائق الناضره ٧٣:٥-٧٥، وفي مسالك الأفهام ٢٠٨:٥: «يجوز... عندنا»، وفي جواهرالكلام ٥٤٢:٢٨: لا- يجوز... بلاخلاف اجده فيه».
  - ٤- (٤) جامع المقاصد ١٣٨:٧.
  - ٥- (٥) مسالك الأفهام ٢٠٨:٥.
  - ٦- (٦) جواهر الكلام ٥٥٠:٢٨.
  - ٧- (٧) كتاب الإجاره: ٢٦١.
  - ٨- (٨) بحوث في الفقه، كتاب الإجاره: ١٨٥.

فى تراحم الحقيين؁ وأن مجرد سبق حق الزوج زماناً لا- يوجب التقديم؁ ولا بد من الأهميه؁ ومع عدمها لا- محيص عن التخير؁ واحتمل الرجوع إلى القرعه وترجيح ما استخرج بها.

وأورد عليه الوالد المحقق قدس سره بعدم جريان أدله القرعه هنا؛ لأنه على مسلك الأصحاب (١) من كون الرجوع إليها إنما هو فى خصوص ما إذا عمل الأصحاب بعموماتها؁ نظراً إلى عدم إمكان العمل بظاهرها فواضح؛ لعدم عملهم بها فى المقام. وأما على ما هو التحقيق عندنا تبعاً لسيدنا العلامة الأستاذ الماتن (دام ظلّه) (٢) فى مصب أخبار القرعه من كون موردها خصوص باب تراحم الحقوق؁ الذى يكون الرجوع فيه إلى القرعه ثابتاً عند العقلاء أيضاً كما قرّر فى محلّه؁ فالظاهر عدم جريانها بناءً عليه أيضاً؛ لأن موردها الأمر المشكل فى الحقوق المتراحمه؁ وفى المقام لا إشكال بعد جريان قاعده العدل والإنصاف المقتضيه للتقسيط؁ نعم لا مانع من الرجوع إلى القرعه بعد التقسيط لتعيين من تجب رعايه حقه أولاً من الزوج أو المستأجر؁ فتدبر (٣).

انتهى كلامه رفع مقامه.

وبعد ذكر هذه الموارد و الأمثله يجب بيان المعنى اللغوى لها:

ص: ١٦

---

١- (١) فرائد الأصول ٣: ٣٨٦؁ نهايه الأفكار ٤: القسم الثانى: ١٠٧؁ اجود التقريرات ٤: ٢٦١؁ الاستصحاب للإمام الخمينى قدس سره: ٣٩١.

٢- (٢) الاستصحاب للإمام الخمينى قدس سره: ٣٩١-٣٩٤.

٣- (٣) تفصيل الشريعه فى شرح تحرير الوسيله؁ كتاب الإجاره: ٤٩٨-٤٩٩.

## القرعه فى اللغه

قد ذكر الطرىحى أنّ القرعه مأخوذه من قارعه القلوب؛ بمعنى ما يخوفها؛ لأنّ قلب كلّ من المتقارعين فى الشده والمخافه حتّى يخرج سهمه، أو مأخوذه من القرع بمعنى الضرب؛ حيث إنه يضرب بالعلامه على الحصه (١)، انتهى كلامه.

والظاهر عدم تماميه ما ذكره؛ فإنّه بعد الرجوع إلى كتب اللغه يظهر أنّ مادّه القاف والراء المفتوحه (دون المكسوره) والعين إذا أُضيفت إلى الباب فىكون بمعنى الضرب، ومن هذا الباب يقال: من قرع باباً وُلجَّ وُلجَّ. وأمّا إذا أُضيفت إلى الشىء فىكون بمعنى المختار منه. وقد صرّح ابن منظور فى لسان العرب وبعض آخر (٢) أنّ القرعه (بالضم) بمعنى خيار المال، كما قد يقال إنّها بمعنى الحظّ والنصيب، وإلقاء القرعه بمعنى تعيين النصيب والسهم، ومن هذا الباب التعبير بالسهمه بضم السين فإنّها بمعنى القرعه والنصيب. ولا يخفى أنّ البحث عن المعنى الاصطلاحيّ يأتي (٣) بعد الفحص عن الأدله، فانظر.

## أدله القرعه

### إشاره

يستدلّ عليها بالكتاب والسِّيئه والإجماع والعقل والسيره الشرعيّه، كما أنّه يستدلّ عليها بالسيره العقلانيّه - بناءً على بينونتها مع العقل، كما هو

ص: ١٧

١- (١) مجمع البحرين ٣: ١٤٦٨.

٢- (٢) راجع لسان العرب ٥: ٢٣٨، القاموس المحيط ٣: ٨٧، الصحاح ٢: ٩٧٤.

٣- (٣) لم نعثر عليه فيما يأتى.

المشهور (١)، وأما بناءً على عدمها، كما هو مذهب المحقق الإصفهاني في حاشيته على الكفاية (٢)، فإنهما دليل واحد.

## الدليل الأول: الكتاب

### إشاره

أما الكتاب:

فقد يستدلّ بآيتين شريفتين:

**الآيه الأولى: قوله تعالى «وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ... يَوْمَ يَبْعَثُونَ»**

### إشاره

الآيه الأولى: قوله تعالى: «وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ \* إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ \* فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ \* فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ \* فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ \* لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ» ٣.

وقبل بيان الاستشهاد بهذه الآيه الشريفه ينبغي ذكر الأمرين اللذين نستفيدهما من الآيه:

### المراد من الإباق بالنسبه إلى يونس عليه السلام

الأول: التعبير بالإباق بالنسبه إلى يونس - على نبينا وآله وعليه السلام - والظاهر أنّ المراد منه ليس التبعاد من الناس، بل المراد أنّه حينما أخبر من الله تبارك وتعالى بالعذاب كان مأموراً بأن لا يخرج عن المحلّ قبل الوقت المعين الذي كان عينه تعالى، ومع ذلك خالف هذا الأمر وخرج قبل ذاك الوقت، وبهذا العمل صار عبداً آبقاً متباعداً عن العبوديّة وعن الله تبارك وتعالى.

فيا أيّها الأخ العزيز كيف بنا؟ وماذا نعمل؟ وما هو التكليف الثقيل

ص: ١٨

١- (١) لم نعثر على مدعى الشهره ولكن راجع فرائد الأصول ٣٨:١-٣٩، حاشيه فرائد الأصول لليزدي ٨:١، تسديد القواعد في

حاشيه الفرائد: ٣١٥، درر الفرائد للآخوند: ٤٠.

٢- (٢) راجع نهايه الدرايه ٣:١٧-١٨ و ٢٩-٣٠، وج ٥:٢٥.

إذا كان يونس عليه السلام مع الآبقين مع أنه من المرسلين، فهل لا نكون منها ولم نك من المرسلين؟

فكلنا واقعاً وبحسب الحقيقه من الآبقين، ويجب أن نعترف بالبون البعيد بين هذا الإباق وإباق يونس. فيلزم علينا البكاء الشديد والحزن الطويل والهَم الدائم من أجل التباعد من الله تبارك وتعالى، فويل لنا ثم ويل لنا ثم ويل لنا، فلا مفر ولا طريق إلا أن نقول: اللَّهُمَّ إِنَّ مَغْفِرَتَكَ أَرْجَى مِنْ عَمَلِي، وَإِنَّ رَحْمَتَكَ أَوْسَعُ مِنْ ذَنْبِي، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ ذَنْبِي عِنْدَكَ عَظِيمًا فَعَفُوكَ أَعْظَمُ مِنْ ذَنْبِي، اللَّهُمَّ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَهْلًا أَنْ أَبْلُغَ رَحْمَتَكَ فَارْحَمْنِي وَأَنْ تَبْلُغَنِي وَتَسْعِنِي، فَلَا مَلْجَأَ إِلَّا لِرَحْمَتِهِ، وَلَا مَنجَى إِلَّا لَطْفَهُ وَكَرَمَهُ.

### المنجى الحقيقى ليونس عليه السلام

الثانى: التعبير والتصريح بأنه لولا كان من المسبّحين للبت فى بطنه إلى يوم يبعثون، فيظهر أنّ المنجى، الحقيقى له ليس ذكره فى بطن الحوت، بل هو عمله الصالح، وهو تسيّحه فى قديم الأيام فى حال الرخوه والرخاء، ويثبت أنه لو كان بين الإنسان وبينه تعالى تسيّحاً وتحميداً فى حال عدم الضيق والشده فيكون مفيداً له فى حال الشده والصعاب، وقد ورد فى بعض الأحاديث أنّ العمل الصالح يرفع صاحبه إذا عثر (1)، فنسأل الله تبارك وتعالى أن يوفّقنا لتسيّحه وتحميده فى

ص: ١٩

١- (١) نقله بعنوان الحكمة فى تفسير الطبرى (جامع البيان عن تأويل القرآن) ١٢: ١٢٣ ح ٢٩٦٠٢ و ٢٩٦٠٣، نعم فى قوله تعالى: «وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ» (سوره الفاطر ٣٥: ١٠).

جميع الحالات، وأن لا تغلبنا الغفلة والكسل إن شاء الله تعالى.

## توضيح الآيه لغه وشأناً ونأريخاً

توضيح مفردات الآيه:

إنّ المساهمه بمعنى المقارعه، وقد ذكر الراغب أنّ استهموا بمعنى أقرعوا وقال: السهم: ما يرمى به وما يضرب به من القداح ونحوه(١).

وفى القاموس: السهم الحظّ(٢). وأصل الدحض: الزلق، والإدحاض:

الإبطال(٣). والظاهر أنّ المراد أنّ يونس عليه السلام كان من المغلوبين والمقهورين، أو كان من الساقطين فى البحر، ولا يذهب عليك أنّه ليس بمعنى المقروعين، كما قد يتوهم(٤)، فتدبر.

وتوضيح الآيه: أنّ يونس لما دعا على قومه، وسأل من الربّ العظيم العذاب الأليم لهم، وقد ورد فى بعض الروايات: «أنّه كان فى قومه رجالان علم وعابد، وكان اسم أحدهما ملنجا، والآخر اسمه روييل، فكان العابد يشير على يونس بالدعاء عليهم، والعالم ينهاه ويقول لا تدع عليهم، فإنّ الله يستجيب لك، ولا يجب هلاك عباده، فقبل قول العابد ولم يقبل من العالم، الحديث(٥)، فاستجاب له وأوعده بالعذاب لهم، والظاهر أنّه كان مأموراً بعدم الخروج قبل الوقت الذى عينه

ص: ٢٠

١- (١) مفردات ألفاظ القرآن: ٤٣١.

٢- (٢) قاموس المحيط ٩١:٤.

٣- (٣) لسان العرب ٣:٣٦١، وفيه «الإذلاق» بدل «الإبطال» وكذلك فى مجمع البحرين ١:٥٧٩.

٤- (٤) مجمع البحرين ١:٥٧٩، تفسير الطبرى (جامع البيان) ١٢:١٢٢ ح ٢٩٥٩٦-٢٩٥٩٨، مجمع البيان ٨:٢٩٣.

٥- (٥) تفسير القمى ١:٣١٧، وعنه بحار الأنوار ١٤:٣٨٠ ح ٢.

الشارع، ومع ذلك خرج قبله، إمّا من جهه عدم الوقوع، أو عدم الحضور حين نزول العذاب، وقصد الذهاب إلى مكان وبلد آخر عن طريق السفينه، فركبها ووقع ما وقع، والتواريخ مختلفه فى الواقعه على أقوال أربعه:

الأول: أنّ السفينه احتبست بنفسها، فقال الملاحون: إنّ هاهنا عبداً آبقاً، ومن عاده السفينه أنّها لا تجرى ولا تتحرّك إذا كان فيها آبق، وقال يونس أنا الآبق، فاقترعوا فوقع السهم عليه وقد كرّر هذا ثلاث مرّات.

الثانى: أنّ السفينه لمّا توسّطت البحر بعث الله حوتاً عظيماً فحبس عليهم السفينه من قدامها.

الثالث: أنّ الفلك من جهه أنّه كان مشحوناً ومملوئاً من الناس والأثقال صار مشرفاً على الغرق، فرأوا أنّهم إن طرخوا واحداً منهم لم يغرق الباقيون. وهذا الاحتمال مطابق لظاهر الآيه الشريفه كما هو واضح.

الرابع: فقد ذكر الطبرى أنّ يونس عليه السلام لمّا ركب فيها أصاب أهلها عاصف من الرّيح فقالوا: هذه بخطيئه أحدكم، فقال يونس - وعرف أنّه هو صاحب الذنب -: هذه خطيئتي، فألقوني فى البحر. و أنّهم أبوا عليه حتّى أفاضوا بسهامهم، ثمّ إنّهم ساهموا ثانياً وثالثاً، فلمّا رأى ذلك فى المرّه الثالثه ألقى نفسه فى البحر وذلك تحت اللّيل فابتلعه الحوت. (١)

وروى: أنّّه لمّا ركب فى السفينه تقنّع و رقد فساروا غير بعيد إذ

ص: ٢١

---

١- (١) تاريخ الطبرى ١٤:٢، وحكى عنه فى الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١٥:١٢٤.



جاءتهم ریح كادت السفینه أن تغرق، فاجتمع أهل السفینه فدعوا فقالوا:

أيقظوا الرجل النائم يدعو معنا، فدعا الله معهم، فرفع الله عنهم تلك الریح، ثم انطلق یونس إلى مكانه فرقد، فجاءت ریح كادت السفینه أن تغرق، فأيقظوه ودعوا الله، فارتفعت الریح. قال: فیئما هم كذلك إذ رفع حوتٌ عظیم رأسه إلیهم أراد أن یتلع السفینه، فقال لهم یونس: یا قوم هذا من أجلی فلو طرحتمونی فی البحر لسرتم ولذهب الریح عنکم والروع، قالوا: لا نطرحک حتّی نتساهم فمن وقعت علیه رمیناه فی البحر، قال: فتساهموا فوقع علی یونس، فقال لهم: یا قوم اطرحونی فمن أجلی أوتیتم، فقالوا: لا- نفعل حتّی نتساهم مرّة أخرى، ففعلوا فوقع علی یونس، فقال لهم: یا قوم اطرحونی فمن أجلی أوتیتم، فذلك قول الله عزّ وجلّ: «فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ» ١؛ أى وقع السهم علیه، فانطلقوا به إلى صدر السفینه لیلقوه فی البحر، فإذا الحوت فاتح فاه، ثم جاؤا به إلى جانب السفینه فإذا بالحوت، ثم رجعوا به إلى الجانب الآخر، فإذا بالحوت فاتح فاه ثم جاؤا به إلى جانب السفینه، فإذا بالحوت، ثم رجعوا به إلى الجانب الآخر، فإذا بالحوت فاتح فاه، فلمّا رأى ذلك ألقى بنفسه فالتقمه الحوت، فأوحى الله تعالی إلى الحوت: إئنّی لم أجعله لك رزقاً، ولكن جعلت بطنک له وعاءً، فمكث فی بطن الحوت أربعین ليله «فنادى فی الظلمات أن لا إله إلا أنت سبحانک إئنّی کنت من

الظَّالِمِينَ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ» ١.٢

### تقرير الاستدلال بالآيه

بيان الاستدلال:

والاستدلال بها على أصل مشروعته القرعه بتقريرين:

التقرير الأول: أن يُقال: إنَّ الفاعل في قوله تعالى: «فَسَاهَمَ» عباره عن يونس عليه السلام، كما أنَّ ظاهر السياق يدلُّ عليه، فالعمل بناءً على هذا، صادر من يونس الذي كان من حجج الله تبارك وتعالى، وعمل النبيِّ حجَّه، فيثبت أنَّ القرعه كانت مشروعته في مذهبه، وفي هذا التقرير نحتاج إلى انضمام جريان الاستصحاب في الشرائع السابقه. وأما بناءً على عدمه فلا ينفع في المقام.

التقرير الثاني: أن يُقال: إنَّ قوله تعالى: «فَسَاهَمَ» ليس بمعنى أنَّ يونس فعل القرعه، بل بمعنى وقوع السهم عليه، وعلى هذا نقول: إنَّ الشارع المقدَّس ليس في مقام نقل القصه الخارجيه والحكايه الماضيه فقط، بل قد أمضى هذا العمل.

### الإشكالات الثلاثه على الاستدلال بالآيه

إن قلت: ما الدليل على كونه بصدد الإمضاء و اللآزم إحراز ذلك في المقام؟

قلت أولاً: إذا كانت القرعه مذمومه أو مرجوحه بنظره فاللآزم البيان؛ فإنَّه من الواضح: أنَّه ليس مقصوده تعالى من نقل القصص مجرد الحكايه والقصه؛ فإنَّه من الواضح: لا يترتب عليه شيء، بل مقصوده

ص: ٢٣

العبره، كما صرّح بذلك في بعض الآيات الأخر. وعليه: فلو كان هذا العمل غير صحيح لوجب عليه أن يتبّه لكي لا يقع الآخرون فيه.

وثانياً: نحن نستظهر الإمضاء من قوله تعالى: «فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ»؛ فإنه إذا لم يكن العمل ممضى عنده، فالمعنى أنه كان من المغلوبين عند القوم لا- عنده، مع أنّ الظاهر أنّ المراد أنّه كان من المدحضين واقعاً، وهذا ملازم للإمضاء، فتدبر واغتم، فإذا كان العمل ممضى عنده، فمعناه شرعيته القرعه في الإسلام أيضاً، كما لا يخفى.

والفرق بين التقريرين أنّه على الأول لا نحتاج إلى إحراز الإمضاء والتأييد، بخلاف الثاني.

إن قلت: إذا كان العمل عندهم بصفه كونهم متديّنين فالإمضاء يدلّ على المشروعيه. و أمّا إذا لم يكن كذلك فالإمضاء وإن أحرزناها ولكن لا ينفع.

قلت: هذا أمرٌ باطل، وإمضاء الشارع بالنسبه إلى عمل قوم لا يحتاج إلى كون العمل صادراً عن هذه الجهه، وهذا واضح.

وبعد هذين التقريرين يظهر الجواب عن الإشكالات الثلاث التي أوردها بعض (1)، فيظهر تماميه الاستدلال بالآيه الشريفه. نعم، هنا قد يطرح سؤالان، واللّازم الجواب عنهما:

### هل يصحّ التمسك بالقرعه فيما كان نظيراً لمورد الآيه؟

السؤال الأول: أنّه بعد دلالة الآيه على مشروعيه القرعه، فهل يصحّ التمسك بالقرعه فيما كان نظيراً لمورد الآيه الشريفه، فلو دار الأمر بين

ص: ٢٤

حفظ جمع كثير وقتل شخص واحد؛ بمعنى: أنه لو قتل شخص واحد لكان الكثير محفوظين، فهل يجوز الإقراع لإيقاع شخص في الهلاكه أم لا؟ فالظاهر المسلّم الذى لا ريب فيه من جهة ضروره الفقه عدم جواز ذلك، و اللّازم فى هذه الموارد تفويض الأمر إلى الله تبارك وتعالى، والصبر على قضاء الله.

ولا- يتوهم أنّ ذلك موجب لخروج مورد الآيه عنها، ويقال: إنه كما أنّ تخصيص المورد باطل، فيكون إخراج المورد أيضاً قبيحاً.

لأننا نقول: إنّ ذلك لا يستلزم إخراج المورد، فقد عمل بالقرعه فى مورد الآيه، ولا شكّ من هذه الجبهه، ونتمسك بهذه الكليه فى سائر الموارد. نعم، فى نظائر المورد فيما لو كان قتل أحد فى البين فلا نتمسك، والقرينه عليه هى ضروره الفقه. وعليه: لا يجوز التمسك سيمّا فيما لو كان القاتل معلوماً إجمالاً بين أحدٍ من الخمسه مثلاً، فلا تثبته القرعه ولا تعينه، هذا مع غضّ النظر عن عدم جريانها فى موارد العلم الإجمالى، كما سيأتى. (١)

### هل القرعه فى مورد الآيه مختصّ بما إذا كان المجهول معيّناً واقعاً ومجهولاً ظاهراً؟

السؤال الثانى: هل القرعه فى مورد الآيه لاستكشاف الواقع المعين المجهول ظاهراً حتّى يقال: إنّها تجرى فيما إذا كان الاشتباه والجهل بحسب الظاهر مع كون الواقع معيّناً، أم لا بل تعمّ ما إذا كان الواقع غير معين أيضاً؟

ص: ٢٥

فنقول في الجواب: إنه يختلف باختلاف ما مرّ (١) من النصوص والتواريخ؛ فإنه بناءً على القول الأول والرابع تكون القرعة بالنسبة إلى الواقع المعين؛ فإنه بناءً على الأول يكون في الواقع آبقاً والقرعة تستكشفه، كما أنه بناءً على الرابع تكون القرعة لاستكشاف من كان صاحب الخطيئة. وأما بناءً على الثاني والثالث فتعمّ وتشمل ما إذا كان الواقع غير معين أيضاً.

وتوضيح ذلك: أنه بناءً على الثاني؛ وهو: أن الله تعالى بعث حوتاً عظيماً لبلع السفينه فلا واقع معين، و أيضاً بناءً على الثالث؛ وهو: أنها كانت مشحونه ومشرّفه على الغرق فلا واقع معين بالنسبه إلى أحد، كما هو واضح.

### الروايات التي استدلت فيها بالآيه

الروايات التي استدلت فيها بالآيه:

فظهر من مجموع ما قلناه تماميته الاستدلال بالآيه الشريفه، فلا نحتاج فيه إلى التمسك بالروايه أو الروايات التي استدلت فيها بالآيه، فما يستفاد من كلمات بعض من أن احتجاج الأئمه عليهم السلام بهذه الآيه قرينه على دلاله الآيه على المدعى فليس بتام. نعم، هي مؤيده لما يستفاد منها، والظاهر أنها ثلاث روايات:

الأولى: ما أرسله الصدوق في الفقيه، قال: قال الصادق عليه السلام:

«ما تقارع قوم، ففوضوا أمرهم إلى الله عز وجل إلّا خرج سهم المحقّ. وقال:

أى قضيه أعدل من القرعه إذا فوض الأمر إلى الله، أليس الله يقول:

ص: ٢٦

«فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ» ١.

فإنّ الاستفهام التقريرى يدلّ بوضوح على دلالة الآية الشريفه على مشروعيه القرعه.

الثانيه: مرسله ثعلبه، وهى ما رواه أحمد بن محمد بن محمّد، عن ابن فضال، والحجّال، عن ثعلبه بن ميمون، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سُئِلَ عن مولود ليس بذكر ولا أنثى، ليس له إلدبر، كيف يورث؟ قال: «

يجلس الإمام، ويجلس عنده ناس من المسلمين، فيدعو الله، وتجال السهام عليه على أى ميراث يورثه، أميراث (يورث على ميراث خ ل) الذكر، أو ميراث الأنثى، فأى ذلك خرج عليه ورثه، ثم قال: و أى قضيه أعدل من قضيه تجال عليها السهام، وذكر الآية «فَسَاهَمَ...»

قال: وما من أمرٍ يختلف فيه اثنان إلأوله أصل فى كتاب الله، ولكن لا تبلغه عقول الرجال» (١).

فقد ذكر الإمام عليه السلام دلالة الآية الشريفه على القرعه. نعم، ربما يتوهم أنّ ذيل الروايه؛ وهو قوله عليه السلام:

«ولكن لا تبلغه عقول الرجال» يشعر بعدم قدره العقول على هذه الدلاله، بل هى محتاجه إلى بيان المعصوم عليه السلام. وعليه: لا نقدر للاستدلال بها عليها، فهل هذا الذيل مناف لما ورد فى المرسله السابقه من الاستفهام التقريرى بقوله عليه السلام: «أليس الله يقول»؟

ص: ٢٧

---

١- (٢) الكافى ١٥٨:٧ ح ٢، تهذيب الأحكام ٣٥٧:٩ ح ١٢٧٥، وعنهما وسائل الشيعه ٢٦:٢٩٣-٢٩٤، كتاب الفرائض و المواريث، أبواب ميراث الخنثى وما أشبهه ب ٤ ح ٣.

فنقول: هذا توهم فاسد؛ فإنّ التعبير في مرسله الفقيه أظهر من التعبير الوارد في ذيل تلك المرسله، وظاهر الذيل فيها وإن كان يدلّ على عدم بلوغ العقول بمفاد الآيه، ولكن نتصرّف في هذا الظاهر بما هو أظهر.

وعليه: فيكون المراد أنّّه لا تبلغه عقول نوع الناس وعوامهم.

نعم هنا احتمال آخر؛ وهو: أنّ المراد من الذيل عدم بلوغ عقول جمع الرجال بكلّ أصل وارد في كتاب الله في موارد التنازع، وبعبارة أخرى: مراد الإمام عليه السلام هو: أنّه ما من تنازع إلّاوله حكم وأصل في كتاب الله، وهذا الأمر بهذه الكليه لم يبلغ إليه أحد من الرجال إلّا المعصومون عليهم السلام، فتدبر.

الثالثه: نظير مرسله ثعلبه وهي موثقه ابن مسكان(١).

### الآيه الثانيه: قوله تعالى «وما كنت لديهم إذ يلقون مريم»

#### إشاره

الآيه الثانيه: قوله تعالى في سوره آل عمران: «وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ» ٢.

فقد دلّت الآيه الشريفه على أنّ قوم عمران بعد أن اختصموا في كفاله مريم، وبعد أن قال زكريّا عليه السلام لهم: أنا أحقّ بمريم من جهة التكفل؛ لأنّ عندي خالتها، قالوا: لا حتّى نقرع عليها، فانطلقوا إلى نهر أردن فألقوا فيه أقلامهم - التي كانوا يكتبون بها الوحي - على أنّ من ارتفع قلمه فوق الماء فهو أحقّ بها، وقيل: إنّ أقلامهم كانت من الحديد، فألقوا أقلامهم

ص: ٢٨

١- (١) تهذيب الأحكام ٩: ٣٥٧ ح ١٢٧٦، وعنه وسائل الشيعه ٢٦: ٢٩٤، كتاب الفرائض والمواريث، أبواب ميراث الخشنى وما أشبهه ب ٤ ح ٤.

ثلاث مرّات وفي كلّ مرّه ارتفع قلم زكريّا(١).

فهذه الآية تدلّ بوضوح على مشروعيتها القرعه حتّى فيما كان في البين طريق آخر؛ فإنّ زكريّا عنده خاله مريم، وربما كان هذا الأمر موجّباً لرجحان زكريّا على غيره، ومع ذلك اتّفقوا على القرعه، فما يقال، وسنذكره فيما بعد(٢) من أنّ القرعه إنّما هي فيما إذا لم يكن في البين سبيل آخر، غير مطابق لهذه الآية الشريفه.

ولا يخفى أنّ قوله تعالى: «إِذْ يُلقُونَ أَقلامَهُمْ» يدلّ بوضوح على القرعه والافتراء، فلا إبهام في الآية من هذه الجهة. وقوله تعالى: «أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ» يكون مورداً للافتراء ومتعلّقاً له، فما ذكره بعض من وجود الإبهام في نفس الآية، ونحتاج إلى القرائن الداخليه أو الخارجيه لرفعه(٣)، غير مطابق للتحقيق.

ويستفاد أيضاً أنّ الشارع الأقدس قد أمضى هذا العمل في شرعنا، وإلا لوجب التنبيه على بطلانه، ولا نحتاج في هذه الآية إلى الاستصحاب، كما لا يخفى.

كما أنّ مورد القرعه في الآية الشريفه فيما إذا لم يكن في البين واقع معيّن، فيستفاد أنّ القرعه ليست منحصره بما إذا كان الواقع معيّنًا والظاهر مجهولاً، فتدبّر.

ص: ٢٩

١- (١) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١: ٢٥٥، تفسير مقتنيات الدرر ٢: ١٩١.

٢- (٢) في ص ٨٩.

٣- (٣) القواعد الفقهيّه للمكارم الشيرازي ١: ٣١٥.



## الروايه التي استدلل فيها بالآيه

وقد يستدل بهذه الآيه فى بعض الروايات، فقد روى الصدوق بإسناده عن عاصم بن حميد، عن حمّاد بن عيسى، عمّن أخبره، عن حريز، عن أبى جعفر عليه السلام قال:

«أول من سوهم عليه مريم بنت عمران؛ وهو قول الله عزّ وجلّ: «وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلقُونَ أَقلامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ» والسهم ستّه» إلى آخر الحديث (١).

هذا تمام الكلام فى الاستدلال بالآيات.

## أفضليته الصديقه الطاهره على مريم بنت عمران عليهما السلام

وقد أشار والدى الراحل قدس سره إلى نكته فى هذه الآيه الكريمة، وهى: أن الله تبارك وتعالى قال قلبها بآيتين: «يا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ» ٢ وذكر فيها كلمه الاصطفاء مرّتين، فلقائل أن يقول لا- معنى لهذا التكرار إلّا التأكيد، فمن هذه الجبهه تدلّ الآيه الشريفه مع هذا التأكيد على أفضليته مريم على نساء العالمين حتّى فاطمه الزهراء عليها السلام، ومن ناحيه أخرى تدلّ بعض الروايات بوضوح على ترجيح فاطمه الزهراء على مريم عليهما السلام حيث عزّفت فاطمه فيها بأنّها سيّده نساء أهل الجنّه (٢)؛ فهى عليها السلام سيّده نساء العالمين حتّى

ص: ٣٠

١- (١) الفقيه ٥١:٣ ح ١٧٣، الخصال: ١٥٦ ح ١٩٨، وعنهما وسائل الشيعه ٢٧:٢٦٠، كتاب القضاء، أبواب كيفيه الحكم، وأحكام الدعوى ب ١٣ ح ١٢.

٢- (٣) المستدرک على الصحيحين ١٧٠:٣ ح ٤٧٤٠، حليه الأولياء ٢:٤٠ و ٤٢، تفسير العيّاشى ١:١٧٤، الأمالى للصدوق: ٧٨ ح ٤٥، وص ١٨٧ ح ١٩٦ وص ٣٧٤ ح ٤٧١ وص ٥٧٤ ح ٧٨٧، معانى الأخبار: ١٠٧ ح ١، علل الشرائع ١:٢١٦.

مريم عليها السلام؛ لأنها أيضاً من نساء أهل الجنّة.

وقد ذهب المشهور في جواب هذه العويصة إلى تفاوت معنى نساء العالمين بالنسبة إلى مريم وإلى فاطمة عليهما السلام؛ حيث قالوا: المراد من نساء العالمين بالنسبة إلى مريم نساء العالمين في زمانه أو إلى زمانه، وبالنسبة إلى الزهراء عليها السلام نساء العالمين من الأوّلين والآخرين، ولكن ربما يقال: إنّ هذا المعنى خلاف ظاهر الآية الشريفه.

ثمّ أجاب والدى الراحل بنحو آخر، وتمسّك لذلك بروايه على بن إبراهيم القمّي في ذيل هذه الآية حيث ورد فيها:

قال عليه السلام:

«إصطفاهَا مرّتين: أمّيا الأولى فاصطفاهَا أى اختارها، وأمّيا الثانية: فإنّها حملت من غير فحل، فاصطفاهَا بذلك على نساء العالمين» (١). وعلى هذا فالإصطفاء الثانى على نساء العالمين مختصّ بمريم عليها السلام ولا يشمل الصديقه الكبرى عليها السلام حيث إنّها لم تلد بغير فحل.

وكذا روى الطبرسى رحمه الله أنّه قال أبو جعفر عليه السلام

«معنى الآية اصطفاك من ذريه الأنبياء وطهرتك من السفاح واصطفاك لولاده عيسى عليه السلام من غير فحل» (٢). ثمّ قال عقيب ذلك: «وخرج بهذا من أن يكون تكريراً؛ إذ يكون الاصطفاء على معنيين مختلفين».

فعليه: اصطفاء مريم على نساء العالمين من حيث حملة بلا فحل

ص: ٣١

---

١- (١) تفسير القمّي ١: ١٠٢، البرهان في تفسير القرآن ١: ٦١٨ ح ١٦٧٩، الميزان في تفسير القرآن ٣: ٢١٤، والظاهر أنّه قول أبى عبد الله عليه السلام.

٢- (٢) مجمع البيان في تفسير القرآن ٢: ٢٨٩.

فقط، وأمّا اصطفاء فاطمه عليها السلام على نساء العالمين من جهة الصفات الكمالتيه أجمع، فهي أفضل من مريم عليها السلام.

## دليل الثاني: السنه

### اشاره

وأمّا السُّنّه:

فقد وردت روايات كثيره بالغه حدّ التواتر المعنوي على مشروعيه القرعه، وذكرها صاحب الوسائل في الأبواب المختلفه، وعددها يبلغ إلى ثمانين حديث بالإضافة إلى ما ذكره في المستدرک، ولا ريب في أنّ هذا العدد من مصاديق التواتر. ونحن تبعاً للإمام الخميني قدس سره في الاستصحاب(1) نقسّمها إلى ثلاثه أقسام:

### وهي ثلاثه أقسام

### اشاره

القسم الأول: الروايات العامه التي لا تختصّ بمورد دون مورد، وبياب دون باب، بل تدلّ على مشروعيه القرعه على نحو الكلّي والعموم.

القسم الثاني: ما دلّ على العموم في الجملة؛ بمعنى: أنّها قاعده كليّه في باب خاصّ وكتاب معيّن.

القسم الثالث: ما ورد في الموارد الخاصّه، ولا يستفاد من منطوقه العموم إلّامع إلغاء الخصوصيه.

### القسم الأول: الروايات العامه التي تدلّ على القرعه بنحو العموم

### اشاره

فأمّا القسم الأول:

### الروايه الأولى: روايه محمّد بن حكيم

### اشاره

الروايه الأولى:

ما رواه الشيخ بإسناده عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن موسى بن عمر، عن عليّ بن عثمان، عن محمّد بن حكيم (حكّم) قال: سألت أبا

---

١- (١) الاستصحاب للإمام الخميني: ٣٨٤.

الحسن الكاظم عليه السلام عن شيء؟ فقال لى:

«كلّ مجهول ففيه القرعه»، قلت له: إنّ القرعه تخطئ وتُصيب؟ قال: «

كلّ ما حكم الله به فليس بمخطئ(١)».

وقد رواه الصدوق بطريقين صحيحين فى الفقيه، وفى طريق الشيخ يكون على بن عثمان مشتركاً بين جماعه كلهم مهملين. والظاهر أنّ المراد من الشيء هو الشيء المجهول، وذلك بقريته الجواب كما هو واضح.

وهذه الروايه تدلّ على جريان القرعه فى كلّ مجهول، ولا- تختصّ بالموضوعات فقط، كما أنّها لا تختصّ بباب المرافعات والدعاوى، و أيضاً يستفاد منها جريان القرعه حتّى فيما لم يكن له واقع معين؛ فإنّ التعبير العام؛ أى كلّ مجهول، شامل لما إذا كان مجهولاً بحسب الواقع ولا يختصّ بالجهل الظاهرى فقط نعم، هنا كلام فى أنّ المجهول الواقعى هل هو موجود فى الشريعه أم لا؟ وسيأتى(٢) التحقيق فيه.

ولا- يخفى أنّ الحديث الثامن عشر المروى فى الوسائل(٣) يكون نفس هذا الحديث، وليس فى البين تعدّد؛ فإنّ الاتّحاد فى المضمون والمروى عنه يوجب الاطمئنان بوحده الروايه، فتدبر.

ص: ٣٣

---

١- (١) تهذيب الأحكام ٦: ٢٤٠ ح ٥٩٣، الفقيه ٣: ٥٢ ح ١٧٤، وعنهما وسائل الشيعه ٢٧: ٢٥٩، كتاب القضاء، أبواب كيفيه الحكم، وأحكام الدعوى ب ١٣ ح ١١.

٢- (٢) فى ص ٣٨.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٢٧: ٢٦٢، كتاب القضاء، أبواب كيفيه الحكم، وأحكام الدعوى ب ١٣ ح ١٨، عن النهايه: ٣٤٦.

## هل ورد في هذه الروايات تعبير «أمر مشكل أو مشتبه» أو التعبير منحصر ب «المجهول»؟

فثبت أنّ كلّ ما هو مجهول تجرى فيه القرعه، وهنا سؤال؛ وهو: أنّ هل التعبير العام غير ذاك التعبير موجود في سائر الروايات أم لا؟

وبعبارة أخرى: هل التعبير بأنّ القرعه لكلّ أمرٍ مشكل أو مشتبه ورد في سائر الروايات أم لا، بل التعبير الواحد الوارد هو التعبير بالمجهول؟

قد صرّح السيّد الإمام الخميني قدس سره في استصحابه (١)، وتبعه والدنا المحقّق في قواعده (٢)؛ بأنّه ليس في طرقنا ما يستفاد منه العموم غيرها، انتهى كلامه.

### عبارات الاصحاب المشتمله على تعبير «أمر مشكل أو مشتبه»

والمفهوم من ذلك أنّ التعبير بالمشكل أو المشتبه قد ورد عن طرق العامّة. هذا، مع أنّه إذا راجعنا المتون الفقهيّة نجد كثيراً منهم قد صرّحوا بوجود هذا النصّ بهذا التعبير، وإليك بعض العبارات:

١ - قد صرّح الشيخ الطوسي في الخلاف بوجود إجماع الفرقه على أنّ كلّ أمر مشكل أو مُبهم ففيه القرعه (٣)، انتهى. ومن المعلوم أنّ ادّعاء الإجماع مبنّى على وجود النصّ المعبر بينهم.

٢ - وقال في المبسوط: فإنّه يقرع بينهما، لأنّ القرعه تستعمل في كلّ أمرٍ مشكل (٤)، وقال في النهايه: وكلّ أمر مشكل مجهول يشته الحكم فيه... (٥).

ص: ٣٤

١- (١) الاستصحاب للإمام الخميني قدس سره: ٣٨٥.

٢- (٢) القواعد الفقهيّة: ٤٣٧.

٣- (٣) الخلاف ٤: ١٧٨.

٤- (٤) المبسوط ٣: ٣٤٠.

٥- (٥) النهايه: ٣٤٥.

٣ - فى جواهر الفقه: لأنّ القرعه تستعمل عندنا فى كلّ أمر مشكل. (١).

٤ - قال ابن بّراج فى المهذب: و كلّ أمر مشكل فاستعمال القرعه فيه واجب. (٢).

٥ - فى المؤتلف من المختلف بين أئمة السلف (٣): لإجماع الفرقه على أنّ كلّ أمر مشكل ففيه القرعه.

٦ - قال ابن إدريس: فأما مذهب أصحابنا فى هذه المسأله، فمعروف إذا تقابل البيّنات ولم يترجّح إحداها على الأخرى بوجه من الوجوه وأشكل الأمر؛ فإنّهم يرجعون إلى القرعه؛ لأنّ أخبارهم ناطقه متظافره متواتره فى أنّ كلّ أمر مشكل فيه القرعه، وهم مجمعون على ذلك، وهذا أمر مشكل لم يرد فيه النصّ، فهو داخل فى عموم قولهم عليهم السلام (٤).

وقال أيضاً: و كلّ أمر مشكل مجهول يشتهب الحكم فيه، فينبغى أن يستعمل فيه القرعه؛ لما روى عن الأئمة الأطهار عليهم السلام، وتواترت به الآثار، وأجمعت عليه الشيعة الإمامية (٥).

٧ - قال العلامة: احتمال القرعه؛ لأنه أمر مشكل، و كلّ أمر مشكل ففيه القرعه (٦).

ص: ٣٥

١- (١) جواهر الفقه: ١٤٥.

٢- (٢) المهذب ٥٨٠:٢.

٣- (٣) المؤتلف من المختلف ٧٨:٢ مسأله ١٥.

٤- (٤) السرائر ٨٧:١.

٥- (٥) السرائر ١٧٣:٢.

٦- (٦) تذكرة الفقهاء ٢٤٥:١٢ مسأله ٧٣٥.

وقال فى موضع آخر: وعندنا أنها تجرى فى كل أمر مشكل بالنصّ عن الأئمة عليهم السلام (١).

وقال أيضاً: وقد روى علماءنا عن أهل البيت عليهم السلام كل أمر مشكل ففيه القرعة (٢).

٨ - قال السيد عميد الدين: وكل أمر مشكل ففيه القرعة، على ما ورد عن أئمة الهدى عليهم السلام (٣)، وفى تعبير آخر: على ما ورد به الأثر (٤).

٩ - قال فخر المحققين: وجه القرعة أنه أمر مشكل، وكل أمر مشكل ففيه القرعة بالنص (٥)، وفى مورد آخر: كل أمر مشكل ففيه القرعة للرواية (٦).

١٠ - قال الشهيد الأول: فىدخل تحت عموم: كل أمر مشكل فيه القرعة (٧).

١١ - وقال الفاضل المقداد: وقالوا عليهم السلام: كل أمر مشكل فيه القرعة (٨).

١٢ - قال ابن أبى جمهور الأحسائى: ونقل عن أهل البيت عليهم السلام كل أمر مشكل فيه القرعة (٩).

ص: ٣٦

١- (١) تذكره الفقهاء ١٥: ٤٤٥ مسألة ٩٩٢.

٢- (٢) تذكره الفقهاء ١٧: ٣٧٦ مسألة ٤٤٦.

٣- (٣) كنز الفوائد ٢: ١٨٩.

٤- (٤) كنز الفوائد ٢: ٤٠٢.

٥- (٥) إيضاح الفوائد ٣: ٨٤.

٦- (٦) إيضاح الفوائد ٣: ٣٦٤.

٧- (٧) غايه المراد ٣: ٥٨١.

٨- (٨) التنقيح الرائع ٤: ٢١١.

٩- (٩) عوالى اللئالى ٢: ١١٢ ح ٣٠٨.



وقال أيضاً: روى في الصحيح عن النبي أنه قال: في كل أمر مشكل القرعه. (١)

١٣ - قال المحقق الثاني: إنها تجرى في كل أمر مشكل بالنص عن الأئمة عليهم السلام. (٢)

إلى غير ذلك من العبارات.

فأنت ترى أن هذه الكلمات قد تنادى بأعلى صوتها بورود النص الصريح من الأئمة المعصومين عليهم السلام على أن كل أمر مشكل فيه القرعه.

هذا، مع أنه بعد مراجعته إلى منابع الحديثه والمتون الروائيه، لم نجد نصاً بهذا التعبير، لا في الكتب الأربعة ولا في غيرها، فكيف أسندوا وصرّحوا بوقوع النص بهذا التعبير؟

**توجيه اشتغال عبارات الاصحاب على تعبير «أمر مشكل أو مشتبّه» مع عدم كون هذا التعبير في الروايات**

ويمكن أن يجاب بجوابين:

الأول: أن يقال: إنهم اصطادوا هذا التعبير العام من الروايات المتكثّره المتعدّده في القرعه، فهم يعلمون بعدم وجود هذا التعبير في النصوص، ولكن فهموا من الروايات عنوان المشكل، سيّما أنه يستشّم من كلماتهم أنّهم في قبال العامه صرّحوا بذلك، وذكروا موضع أهل البيت عليهم السلام، وكشفوا عن مرامهم ومقصودهم، فإنّهم عليهم السلام قد وسِّعوا في أمر القرعه وتوسّّعوا فيها، حتّى قالوا: إنها تجرى في كل أمر مشكل، ولا اختصاص لها بموارد محدوده مخصوصه، كما ذهبت إليه جمع من

ص: ٣٧

١- (١) عوالي اللئالي ٢: ٢٨٥ ح ٢٥.

٢- (٢) جامع المقاصد ٩: ٣٥٢.

الثانى: لا يبعد أن يكون هذا التعبير موجوداً فى الأصول الأربعمائه ولم يأت فى كتب الأربعة؛ فإنه كم من حديث كان موجوداً فيها ولم ينقل ولم يذكر فى الكتب الأربعة.

نعم، هنا جواب ثالث؛ وهو: أنهم لما رأوا أن التعبير بالمجهول ربما لا يناسب ولا يلائم الضوابط المسلمة التى تدلّ على أنه ما من واقعه إلاّ ولها حكم ولا مجهول بحسب الواقع، فلا محاله يكون المراد الجهل بحسب الظاهر، وليس هذا إلاّ المشكل، فالتعبير به لا يكون إلاّ للدلالة على أن المراد بالمجهول هو المشكل.

هذا تمام الكلام فى الروايه الأولى.

### الروايه الثانيه: مرسله عاصم بن حميد

الروايه الثانيه:

محمّد بن الحسن بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن عبد الرحمن بن أبى نجران، عن عاصم بن حميد، عن بعض أصحابنا، عن أبى جعفر عليه السلام قال:

«بعث رسول الله صلى الله عليه وآله عليّاً عليه السلام إلى اليمن، فقال له حين قدم: حدّثنى بأعجب ما ورد عليك، فقال: يا رسول الله أتانى قوم قد تبايعوا جاريه، فوطأها جميعهم فى طهر واحد، فولدت غلاماً، فاحتجوا فيه، كلهم يدّعيه، فأسهمت بينهم، فجعلته للذى خرج سهمه، وضمنته نصيبهم،

ص: ٣٨

---

١- (١) بل الخاصّه، كما فى السرائر ١: ٨٧ ناسباً إلى الأصحاب، وذكرى الشيعة ١: ٤٠٢، وتحرير المجلّد ناسباً إلى الأصحاب والاستصحاب للإمام الخمينى قدس سره: ٣٩١-٣٩٩. ناسباً إلى مشهور المتأخرين، والقواعد الفقهيّه للوالد المعظم قدس سره: ٤٤٥ ناسباً إلى العقلاء، وراجع ما استخرجنا منهم فى ص ٤٠.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: ليس من قوم تنازعوا، ثم فوضوا أمرهم إلى الله إلا خرج سهم المحقّ.

وقد رواه الصدوق بإسناده عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام نحوه، إلا أنه قال:

«ليس من قوم تقارعوا»<sup>(١)</sup>.

والسند على النقل الثاني صحيح لا- بحث فيه. وعليه: يكون دائره القرعه عامه ولا يختصّ بباب المنازعات. نعم، بناءً على النقل الأوّل يكون مختصّاً بالمنازعات، ولكن في هذه المحدوده أيضاً عامّ تجرى في جميع المنازعات، والعجب من السيّد الإمام الخميني رضوان الله عليه<sup>(٢)</sup> أنه ذهب إلى العموم في الجملة حتّى بناءً على النقل الثاني، مع أنه لا مجال لهذا الأمر، اللهمّ إلا أن يقال: إنّ التعبير بـ «سهم المحقّ» قرينه على ذلك؛ فإنّه يناسب بالنزاع والمرافعه.

### الروايه الثالثه: روايه زرارہ

الروايه الثالثه:

محمّد بن الحسن، عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل، قال: قال الطيّار لزراره: ما تقول في المساهمه؟ أليس حقّاً؟ فقال زرارہ: بلى هي حقّ، فقال الطيّار: أليس قد ورد أنه يخرج سهم المحقّ؟ قال: بلى، قال: فتعال حتّى أدعى أنا وأنت شيئاً، ثمّ نساهم عليه، وننظر هكذا هو؟ فقال له زرارہ: إنّما جاء الحديث بأنه

«ليس من قوم فوضوا أمرهم إلى الله، ثمّ اقترعوا إلّا خرج سهم المحقّ»، فأما على التجارب

ص: ٣٩

١- (١) تهذيب الأحكام ٦: ٢٣٨ ح ٥٨٥، الفقيه ٣: ٥٤ ح ١٨٣، وعنهما وسائل الشيعه ٢٧: ٢٥٨، كتاب القضاء، أبواب كيفيه الحكم، وأحكام الدعوى ب ١٣ ح ٥ و ٦.

٢- (٢) الاستصحاب للإمام الخميني قدس سره: ٣٨٦.

فلم يوضع على التجارب، فقال الطيّار: رأيت إن كانا جميعاً مدّعين ادّعى ما ليس لهما، من أين يخرج سهم أحدهما؟ فقال زرار: إذا كان كذلك جعل معه سهم مبيح (منيح) (١)، فإن كانا ادّعى ما ليس لهما خرج سهم المبيح (٢).

ولا إشكال من حيث السند إلّا توهم أنّها موقوفه من حيث عدم إسناده إلى الإمام عليه السلام، ولكن الظاهر أنّ الموقوفه منطبقه على ما إذا كان الراوى بصدد بيان رأيه، وفي الحديث قد ذكر ما جاء في الأحاديث ولم يذكر فتوى نفسه، وعلى فرض كونها موقوفه، فلا شكّ في أنّ الروايه إذا كانت موقوفه على زراره فيعمل بها الأصحاب، كما صرح بذلك الشهيد في الذكرى (٣).

ويستفاد منها أنّ القرعه حجّيتها كانت واضحة لدى الأصحاب وحقاً عندهم، وغير حجّيه عند جمع من العامّة، حتّى صارت موجه للنفي و الإثبات بين العامّة (٤) والخاصّه، وصارت أيضاً موجه للترديد عند

ص: ٤٠

١- (١) المنيح من سهام الميسر ممّا لا نصيب له (الصحاح: منح، ١: ٣٥٩) والمبيح بالباء بمعنى المطلق؛ أى غير منسوب إلى أحد المقروعين، منه مدّ ظله.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٦: ٢٣٨ ح ٥٨٤، وعنه وسائل الشيعة ٢٧: ٢٥٧، كتاب القضاء، أبواب كيفية الحكم، وأحكام الدعوى ب ١٣ ح ٤.

٣- (٣) ذكرى الشيعة ٣: ٤٤١.

٤- (٤) راجع بدايه المجتهد ٢: ٢٦٤-٢٧٠، والمبسوط للسرخى ٧: ٧٦، وج ١٢: ١٥٥، وج ١٧: ٤٢، والمجموع ١٧: ٣٦-٣٩، وج ٢٢: ١١٢، و بدائع الصنائع ٥: ٣٩٣ و ٤٥٥، والمحلى بالآثار ٨: ٣٩٤-٣٩٧، والفقّه على المذاهب الأربعة ٤: ٢٤٨، ونيل الأوطار ٦: ٢١٨، والمغنى لابن قدامه ١١: ٥٠٢-٥٠٧ و ٥٢٥، الشرح الكبير ١١: ٥٠٣-٥٠٤، المهذب فى الفقّه الإمام الشافعى ٣: ٤١٠، القواعد فى الفقّه الإسلامى لابن رجب: ٣٣٦-٣٥٥.

بعض الأصحاب (١) وكيف كان، فالروايه عامه شامله لجميع الموارد المشكله التي يفوض أمرها إلى الله تبارك وتعالى.

ويستفاد منها أيضاً كاشفيته القرعه عن الواقع وعدم خطئها، كما هو واضح.

### الروايه الرابعه: صحيحه سيابه و إبراهيم بن عمر

الروايه الرابعه:

رواها الشيخ الطوسي بإسناده عن الحسين بن سعيد الأهوازي، عن حماد ابن عيسى، عن سيابه، و إبراهيم بن عمر جميعاً، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قال: أول مملوك أملكه فهو حرّ، فورث ثلاثه، قال:

«يقرع بينهم، فمن أصابته القرعه أعتق، قال: و القرعه سنّه» (٢).

والروايه صحيحه، ولا يضّر مجهوليه سيابه كما لا يخفى.

والمراد منها: أنّ شخصاً نذر لعتق أول مملوك يملكه، فمات أبوه وورث ثلاثه من العبيد، فأجاب الإمام عليه السلام بالإقراع بينهم، فمن أصابته القرعه فهو يُعتق، ثم قال عليه السلام على نحو الضابطه الكليه: إنّ القرعه سنّه يعمل بها.

ولا بدّ من التنبيه على أمرين:

الأول: ذهب جمع إلى وجود الفرق بين أن ينذر أنّ أول ما أملكه فهو المعتق وبين أن يقول: أول مملوك أملكه. وبيان الفرق أ نه على الأول إذا ورث ثلاثه مثلاً يجب عتق جميعهم؛ لأنّ كلمه «ما» من أداه العموم،

ص: ٤١

١- (١) لم نعثر على قائل بعدم حجّيه القرعه مطلقاً من العلماء الخاصه والعامه.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٢٣٩:٦ ح ٥٨٩، وعنه وسائل الشيعه ٢٧:٢٥٧، كتاب القضاء، أبواب كيفيه الحكم، وأحكام الدعوى ب

ولكن على الثانى يقرع ويعتق واحد منها؛ لأن المملوك نكره فى سياق الإثبات لا النفى، وهو لا يفيد العموم.

ولا يخفى ما فيه؛ فإنه أولاً: ليست كلمه «ما» من أداه العموم، بل هى من ألفاظ الموصول.

وثانياً: الظاهر من جهه تبعيه العقود للقعود، أن المقصود فى كليهما واحد، والمراد عتق واحد من العبيد فى كلا الموردين، و اللّازم تبعيه هذا القصد.

الثانى: قد يستفاد من الحديث جريان القرعه حتى فيما لو كان مجهولاً بحسب الواقع ونفس الأمر. ولا يذهب عليك أن السّيئه ليست المراد منها الاستحباب فى قبال الوجوب، كما أنه ليس المراد منها الواجب الذى يستفاد وجوبه من غير القرآن كما فى بعض الروايات التى ورد فى صلاه العيدين وفى غسل الميت، كما صرح به فى صحيحه عبد الرحمن بن أبى نجران أنه سأل أبا الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام عن ثلاثه نفر كانوا فى سفر، أحدهم جنب، والثانى ميت، والثالث على غير وضوء، وحضرت الصلاه ومعهم من الماء قدر ما يكفى أحدهم، من يأخذ الماء، وكيف يصنعون؟ قال:

«يغسل الجنب، ويدفن الميت بتيّم، ویتیّم الذى هو على غير وضوء؛ لأنّ الغسل من الجنابه فريضه، وغسل الميت سنّه، والتیّم للآخر جائز» (١).

ص: ٤٢

---

١- (١) الفقيه ١: ٥٩ ح ٢٢٢، تهذيب الأحكام ١: ١٠٩ ح ٢٨٥، الاستبصار ١: ١٠١ ح ٣٢٩، وعنّها وسائل الشيعه ٣: ٣٧٥، كتاب الطهاره، أبواب التيمم ب ١٨ ح ١.

وفى بعض الروايات: إذا اجتمعت سنه وفريضه بدىء بالفرض (١).-

بل المراد منها العمل المتعارف الصادر من الأنبياء و الأئمة المعصومين عليهم السلام، ويؤيد ذلك أنه قد ورد فى بعض الروايات؛ ففى تفسير العياشى، عن أبى حمزه الثمالى، عن أبى جعفر عليه السلام فى حديث يونس قال:

«فساهمهم، فوَقعت السهام عليه، فَجَرَت السنّه» (٢).

وبهذا البيان يظهر فساد ما نقله المجلسى عن والده من أنّ القرعه سنّه فى هذه المسأله (٣).

نعم، لا يبعد رجوع هذا المعنى إلى الثانى؛ بمعنى: أنّ المساهمه صدرت من الأنبياء، ولم تكن منصومه فى الكتاب، فتدبر.

وبالنتيجه: تكون القرعه سنّه عامّه لا اختصاص لها بمورد العتق وغيره، فيكون الحديث من الأحاديث العامه الكليه على مشروعيه القرعه، فتدبر.

### الروايه الخامسه: مرسله ثعلبه

الروايه الخامسه:

وهى التى رواها فى الكافى عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد (مرّد بين أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري القمى، وأحمد بن محمّد بن خالد البرقى، وكلاهما ثقه) عن ابن فضال والحجّال عن ثعلبه بن

ص: ٤٣

---

١- (١) تهذيب الأحكام ١: ١٠٩ ح ٢٨٦، الاستبصار ١: ١٠١ ح ٣٣٠، وعنهما وسائل الشيعه ٣: ٣٧٦، كتاب الطهاره، أبواب التيمم

ب ١٨ ح ١.

٢- (٢) تفسير العياشى ٢: ١٣٦ ح ٤٦، وعنه وسائل الشيعه ٢٧: ٢٦٣، كتاب القضاء، أبواب كيفيه الحكم، وأحكام الدعوى ب ١٣

ح ٢٢.

٣- (٣) ملاذ الأخيار ١٠: ٧٠.

ميمون، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن مولود ليس بذكر ولا أنثى، ليس له إلدبر، كيف يورث؟ قال:

«يجلس الإمام، ويجلس عنده ناس من المسلمين، فيدعون الله - عز وجل - وتجال السهام عليه على أي ميراث يورثه، أميراث الذكر أو ميراث الأنثى، فأى ذلك خرج عليه ورثه.

ثم قال: و أي قضيه أعدل من قضيه تجال عليها السهام، يقول الله تعالى «فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ» ١ ،

وقال: ما من أمر يختلف فيه

اثنان إلوله أصل في كتاب الله - عز وجل -، ولكن لا تبلغه عقول الرجال».

ورواه في التهذيب بإسناده عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال والحجال، عن ثعلبه، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام (١).

والرواية في كلا الطريقتين مرسله.

والشاهد في ذلك قوله عليه السلام:

«أي قضيه أعدل من قضيه يجال عليها» .

والمراد من الإجاله: الإقراع، وهذا التعبير عنوان كلى لا اختصاص له بباب الخنثى والإرث، بل يستفاد منها أن القرعه موجهة لإجراء العدالة، ومطابقه للواقع؛ فإن العدالة عبارته عن وضع الشيء في محله.

هذا، مضافاً إلى أن التعبير بالأصل بالنسبة إلى القرعه أقوى شاهد على هذه الدعوى؛ فإن الأصل عبارته عن الأمر الذي يكون بمثابة

ص: ٤٤

---

١- (٢) الكافي ١٥٨:٧ ح ٣، تهذيب الأحكام ٣٥٧:٩ ح ١٢٧٥، وعنهما وسائل الشيعة ٢٩٣:٢٦، كتاب الفرائض والمواريث، أبواب ميراث الخنثى وما أشبهه ب ٤ ح ٣.



ومثلها موثقه ابن مسكان؛ وهى: الحسن، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان قال: سئل أبو عبد الله وأنا عنده... ولم ينقل فيها ما فى ذيل روايه ثعلبه؛ من أنه ما من أمر يُختلف فيه إلخ، فراجع (١).

### الروايه السادسه: روايه عباس بن هلال

الروايه السادسه:

وهى ما رواها علي بن الحسن (على بن الحسن بن علي بن فضال) عن محمّد بن الوليد، عن العباس بن هلال، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: ذكر أنّ ابن أبي ليلى وابن شبرمه دخلا المسجد الحرام، فأتيا محمّد بن علي الباقر عليهما السلام، فقال لهما:

«بما تقضيان؟» فقالا: بكتاب الله و السنّه، قال:

«فما لم تجداه فى الكتاب والسنّه؟» قالا: نجتهد رأينا، قال:

«رأيكما أنتما؟! فما تقولان فى امرأه وجاريتها كانتا ترضعان صبيّين فى بيت، وسقط عليهما فماتتا وسلم الصبيّان؟» قالا: القافه، قال:

«القافه يتجهّم منه لهما»، قالا: فأخبرنا، قال:

«لا» قال ابن داود مولى له: جُعِلْتُ فداك، قد بلّغنى أنّ أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام قال:

«ما من قوم فوّضوا أمرهم إلى الله - عزّ وجلّ - وألقوا سهامهم إلّا خرج السهم الأصوب، فسكت» (٢).

ص: ٤٥

١- (١) تهذيب الأحكام ٣٥٧:٩ ح ١٢٧٦، الكافي ١٥٨:٧ ح ١، وعنهما وسائل الشيعه ٢٩٤:٢٦، كتاب الفرائض والموارث، أبواب ميراث الخنثى وما اشبهه ب ٤ ح ٤.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٣٦٣:٩ ح ١٢٩٧، وعنه وسائل الشيعه ٣١٢:٢٦، كتاب الفرائض والموارث، أبواب ميراث الغرقى والمهدوم عليهم ب ٤ ح ٤.

والروايه ضعيفه من جهه عباس بن هلال الشامي.

والقافه جمع القائف؛ وهو الذي يحكم في النسب بالقيافه(١).

والسكوت يدلّ على صحّ ما نقله ابن داود.

وهذه الروايه عامّه أيضاً، ولا تختصّ بمورد السؤال، ويصحّ التفويض في جميع الأمور المشكله، وعلى هذا يمكن التعدّي عن مورد الروايه إلى ما إذا كان الصبيّان حرّين ولم يعلم الأمّ منهما فيتعيّن بالقرعه.

والعجب من السيّد الإمام الخميني - رضوان الله عليه -، حيث جعلها في الطائفه الثانيه التي هي عامّه إجمالاً لا- في جميع الأبواب.(٢)

### الروايه السابعه: صحيحه منصور بن حازم

الروايه السابعه:

أحمد بن محمّد البرقي في المحاسن عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن منصور بن حازم قال: سألت بعض أصحابنا أبا عبد الله عليه السلام عن مسأله؟ فقال: «

هذه تخرج في القرعه، ثم قال: فأى قضيه أعدل من القرعه إذا فوّض الأمر إلى الله عزّ وجلّ أليس الله يقول: «فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ» ٣.٤

والروايه معتبره، صحيحه، والشاهد فيها واضح، والمراد من المسأله

ص: ٤٦

١- (١) مجمع البحرين ٥: ١١٠ - قوف.

٢- (٢) الإستصحاب للإمام الخميني قدس سره: ٣٨٧.

الشيء المجهول أو المشكل، نظير ما ورد في روايه محمد بن حكيم، فيقال: إمّا أن نجعل الجواب قرينه على أنّ المراد بالمسألة هو الأمر المشكل، أو نقول: إنّ التعبير بالمسألة في اصطلاح العرف العام هو الشيء المشكل، كما هو رائج في ألسنتنا أيضاً.

### الروايه الثامنه: روايه فى دعائم الإسلام

الروايه الثامنه:

ما ذكره فى دعائم الإسلام عن أمير المؤمنين و أبى جعفر و أبى عبد الله عليهم السلام: أنّهم أوجبوا الحكم بالقرعه فيما أشكل، قال أبو عبد الله عليه السلام: «

وأى حكم فى الملبس أثبت من القرعه؟ أليس هو التفويض إلى الله جلّ ذكره؟!» ثمّ ذكر قصّه يونس و مريم و عبد المطلب. (١)

فهذه الروايه مضافاً إلى دلالتها على جريان القرعه فى كلّ ملبس و مشتبّه، فقد استدللّ فيها بأنّ حقيقه القرعه عباره عن التفويض إلى الله جلّ ذكره، والإشاره إلى قصّه يونس و مريم و عبد المطلب من باب أنّها من مصاديق هذه القاعده الكليه، وعلى هذا لا تختصّ بباب دون باب.

### الروايه التاسعه: روايه عبد الرحيم

الروايه التاسعه:

ما ذكره المحدث النورى فى مستدركه نقلاً عن المفيد فى الاختصاص بإسناده عن عبد الرحيم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:

«إنّ عليّاً عليه السلام كان إذا ورد عليه أمر لم يجىء فيه كتاب ولم تجر (٢) فيه

ص: ٤٧

---

١- (١) دعائم الإسلام ٢: ٥٢٢ ح ١٨٦٤، وعنه مستدرك الوسائل ١٧: ٣٧٣-٣٧٤، كتاب القضاء، أبواب كيفيه الحكم وأحكام الدعوى ب ١١ ح ١ و ٢.

٢- (٢) فى الاختصاص: لم تجىء.

سنه، رجم فيه - يعنى ساهم - فأصاب، ثم قال: يا عبد الرحيم وتلك من المعضلات»(١).

فقد ورد فيها التعبير بالمعضل بدلاً عن المشتبه والمجهول والملتبس ومن أجل هذا لا يختص باب دون باب، وتجرى في جميع الأبواب.

نعم، لا يبعد أن يقال: إن المورد مشعر باختصاصه باب القضاء، ولعله من أجل هذا قد جعلها السيد الإمام الخميني(٢) في الطائفة الثانية.

### الروايه العاشره: روايه أبى بصير

الروايه العاشره:

ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن علي بن أبي حمزه البطائني، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال:

«دخل علي عليه السلام المسجد فاستقبله شاب وهو يبكي وحوله قوم يسكتونه، فقال علي عليه السلام:

ما يبكيك؟ فقال: يا أمير المؤمنين إن شريحاً قضى علي بقضيته ما أدري ما هي؟ إن هؤلاء النفر خرجوا بأبي معهم في سفر، فرجعوا ولم يرجع أبي، فسألتهم عنه، فقالوا: مات، فسألتهم عن ماله، فقالوا: ما ترك مالا، فقدّمتهم إلى شريح، فاستحلفهم، وقد علمت - يا أمير المؤمنين - أن أبي خرج ومعه مال كثير، فقال لهم أمير المؤمنين عليه السلام: ارجعوا، فردّهم جميعاً والفتى معهم إلى شريح... فقلت: هل لك بينه على ما تدعى؟ فقال: لا، فاستحلفتهم، فقال علي عليه السلام: يا شريح هكذا تحكم في مثل هذا؟... ثم إن

ص: ٤٨

١- (١) الاختصاص: ٣١٠، وعنه مستدرک الوسائل ١٧: ٣٧٨، كتاب القضاء، أبواب كيفية الحكم وأحكام الدعوى ب ١١ ح ١٤.

٢- (٢) الإستصحاب للإمام الخميني قدس سره: ٣٨٦.

الفتى والقوم اختلفوا فى مال أبى الفتى كم كان، فأخذ على عليه السلام خاتمه وجمع خواتيم عدّه (من عنده ن خ)، ثم قال: اجيلوا هذه السّهام، فأىكم أخرج خاتمى فهو الصادق فى دعواه؛ لأنّه سهم الله - عزّ وجلّ - وهو لا يخيب»(١).

ولا- يخفى أنّ السند معتبر من حيث أنّ على بن أبى حمزه البطائنى وإن كان من أركان الواقفّيه إلّا أنّ الروايات المنقوله منه قبل الوقف كانت معتبره عند الأصحاب.

والشاهد ما ذكره عليه السلام فى ذيل الروايه فى مورد الاختلاف فى مقدار المال، فأسهم على عليه السلام وصرّح على نحو الضابطه الكلّيه: أنّ سهم الله لا يخيب، وهو ظاهر فى كونها من الأمارات أيضاً، وكاشفه عن الواقع ويصبيه دائماً.

ولا- يجوز أن يتوهم أنّ القضيّه المذكوره من القضاء الخاصّ لأمير المؤمنين عليه السلام وكيفيه القرعه كانت مختلفه من بقيه الموارد وعلى هذا لا يصحّ الاستدلال بهذا الحديث فى المقام.

لأنّنا نقول أنّ الاستدلال أنّما هو متمركز على استدلاله عليه السلام أعنى التعليل الوارد فى ذيل الروايه، فتدبّر.

هذه هى الروايات العامه التى قد صرّح فيها بمشروعته القرعه على نحو القاعده الكلّيه.

ص: ٤٩

---

١- (١) تهذيب الأحكام ٣١٦:٦ ح ٨٧٥، الكافي ٣٧١:٧ ح ٨، الفقيه ١٥:٣ ح ٤٠، الإرشاد للمفيد ٢١٥:١، وعن وسائل الشيعه ٢٧٩:٢٧، كتاب القضاء، أبواب كيفيه الحكم وأحكام الدعوى ب ٢٠ ح ١.

## إشاره

القسم الثاني:

التي تدلّ على العموم بنحو الإجمال؛ بمعنى أنّها قاعده جاريه في باب خاصّ؛ كالقضاء، وهي:

### ١ - صحيحه داود بن سرحان

١ - صحيحه داود بن سرحان، وهي:

محمّد بن يعقوب، عن الحسين بن محمّد، عن معلى، عن الوشاء، عن داود بن سرحان، عن أبي عبد الله عليه السلام في شاهدين شهدا على أمر واحد، وجاء آخران فشهدا على غير الذي شهدا عليه واختلفوا، قال:

«يقرع بينهم، فأيتهم قرع عليه اليمين، وهو أولى بالقضاء».(١)

ومعلى بن محمّد البصرى وإن كان مضطرب الحديث والمذهب عند النجاشى(٢) ولكنّه ثقّه. والروايه ظاهره في مشروعيتّه القرعه في جميع موارد تعارض البيّنتين، ولا اختصاص لها بمورد خاصّ.

### ٢ - صحيحه الحلبي

٢ - صحيحه الحلبي، وهي:

محمّد بن الحسن، بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجلين شهدا على أمر، وجاء آخران فشهدا على غير ذلك، فاختلفوا، قال:

«يقرع بينهم، فأيتهم قرع فعليه اليمين، وهو أولى بالحق».(٣)

ص: ٥٠

١- (١) الكافي ٤١٩:٧ ح ٤، الفقيه ٥٢:٣ ح ١٧٨، تهذيب الأحكام ٢٣٣:٦ ح ٥٧٢، الإستبصار ٣:٣٩ ح ١٣٢، وغيرها وسائل الشيعة ٢٧:٢٥١، كتاب القضاء، أبواب كيفيته الحكم وأحكام الدعوى ب ١٢ ح ٦.

٢- (٢) رجال النجاشى: ٤١٨، الرقم ١١١٧.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٢٣٥:٦ ح ٥٧٧، الإستبصار ٣:٤٠ ح ١٣٧، وغيرها وسائل الشيعة ٢٧:٢٥٤، كتاب القضاء، أبواب كيفيته

الحكم وأحكام الدعوى ب ١٢ ح ١١.

والظاهر اتّحاد الروايتين؛ فإنّ الاتّحاد في المروى عنه والمضمون قرينه على اتّحاد الحديث؛ بمعنى: عدم صدوره مرّتين في مجلسين، ولا يلزم الاتّحاد في الراوى أيضاً، كما لا يخفى.

### ٣ - صحيحه البصرى

٣ - صحيحه البصرى، وهى:

محمّد بن يعقوب، عن الحسين بن محمّد، عن معلى بن محمّد، عن الوشاء، عن أبان، عن عبد الرحمن بن عبد الله البصرى، عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«كان علىّ عليه السلام إذا أتاه رجلان بشهود عدلهم سواء وعددهم، أقرع بينهم على أيّهما تصير اليمين، وكان يقول: اللّهُمَّ ربّ السماوات السبع، أيّهم كان له الحقّ فأذاه (فأذّه) إليه، ثمّ يجعل الحقّ للذى يصير عليه اليمين إذا حلف»<sup>(١)</sup>.

ولا يخفى أنّ الاستفادة من جميعها هى مشروعيتها القرعه فى باب القضاء فقط، وتعارض البيّتين على نحو الإطلاق، ولا يستفاد منها جريانها فى باب الوصية والإرث وغيرها.

وقد صرح السيّد المحقّق الإمام الخمينى رضى الله عنه بأنّ هذه الطائفة عامّة لكلّ قضيه فى باب القضايا المشكّله الوارده على القاضى إذا تعارضت البيّنات ولا يترجّح فيها، أو لم يتهيأ فيه الإشهاد<sup>(٢)</sup>.

ويستفاد من هذه الروايات أنّ التعارض فى البيّنات لا يوجب

ص: ٥١

١- (١) الكافى ٤١٩:٧ ح ٣، تهذيب الأحكام ٢٣٣:٦ ح ٥٧١، الإستبصار ٣:٣٩ ح ١٣١، الفقيه ٣:٥٣ ح ١٨١، وعن وسائل الشيعه

٢٧:٢٥١، كتاب القضاء، أبواب كيفيه القضاء وأحكام الدعوى ب ١٢ ح ٥.

٢- (٢) الاستصحاب للإمام الخمينى قدس سره: ٣٨٨.



سقوط كلتاهما عن الاعتبار، مع أنّ مقتضى القاعده سقوطهما عن الحجّيه والاستناد، كما يعمل بها في غير باب القضاء، كالتعارض في البيّنه على اجتهاد شخص، أو التعارض في البيّنتين على عداله شخص؛ فإنّه في جميع هذه الموارد نقول بسقوطهما عن الاعتبار و الصّحّه، فالحكم بالقرعه في مورد الروايات المذكوره تكون على خلاف القاعده، ولا يصحّ التعدّي عنه.

### القسم الثالث: الروايات الخاصّه، وهي تنقسم إلى عناوين

#### اشاره

القسم الثالث:

وهي تنقسم إلى عناوين متعدده:

#### العنوان الأوّل: ما ورد في تعارض الشهود في امرأه، وفي مقدار الوديعه، وفي الدابّه

العنوان الأوّل: ما ورد في تعارض الشهود والبيّنتين في امرأه، وفي مقدار الوديعه، وفي الدابّه.

أمّا ما ورد في الامرأه، فهي مرسله داود بن أبي يزيد:

علّى بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن فضال، عن داود بن أبي يزيد العطار، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجلٍ كانت له امرأه، فجاء رجل بشهود أنّ هذه المرأه امرأه فلان، وجاء آخران فشهدا أنّها امرأه فلان، فاعتدل الشهود وعدلوا، فقال:

«يقرع بينهم، فمن خرج سهمه فهو المحق، وهو أولى بها»<sup>(١)</sup>.

وأمّا ما ورد في تعارض الشهود في مقدار الوديعه؛ فهي:

عن علّى بن إبراهيم، عن أبيه، عن بعض أصحابنا، عن مثنى الحنّاط، عن زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: رجل شهد له رجلان بأنّ له

ص: ٥٢

---

١- (١) الكافي ٧: ٤٢٠ ح ٢، تهذيب الأحكام ٦: ٢٣٥ ح ٥٧٩، الإستبصار ٣: ٤١ ح ١٣٩، وعن وسائل الشيعه ٢٧: ٢٥٢، كتاب القضاء، أبواب كيفيّة الحكم وأحكام الدعوى ب ١٢ ح ٨.

عند رجل خمسين درهماً، وجاء آخران فشهدا بأن له عنده مائة درهم، كلهم شهدوا في موقف، (أى مكان خاصّ وزمان خاصّ) قال:

«أقرع بينهم، ثم استحلف الذين أصابهم القرع بالله، أتهم يحلفون (يشهدون ن خ) بالحق».

وقد ذكرها في التهذيب على نحو الإرسال أيضاً فقال: عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن بعض أصحابه، عن مثنى الحنّاط (١)، والظاهر صحّحه ما ورد في التهذيب بمعنى أنّه يجب على الشهود أن يحلفوا أنّ شهادتهم شهاده واقعيّه حقّه.

وأما ما ورد في الدابّة والإشهاد عليها؛ فهي موثّقه سماعه:

أ: محمّد بن الحسن، عن الحسين بن سعيد، عن الحسن بن سعيد، عن زرعه، عن سماعه قال: إنّ رجلين اختصما إلى عليّ عليه السلام في دابّته، فزعم كلّ واحد منهما أنّها نتجبت على مذوده (٢)، وأقام كلّ واحدٍ منهما بينه سواء في العدد، فأقرع بينهما سهمين، فعلم كلّ واحدٍ منهما بعلامه، ثم قال: «

اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَرَبَّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ، وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، أَيُّهُمَا كَانَ صَاحِبَ الدَّابَّةِ وَهُوَ أَوْلَىٰ بِهَا، فَاسْأَلْكَ أَنْ تَقْرَعَ وَتَخْرُجَ سَهْمَهُ، فَخَرَجَ سَهْمُ أَحَدِهِمَا، فَقَضَىٰ لَهُ بِهَا» (٣).

ص: ٥٣

---

١- (١) الكافي ٧: ٤٢٠ ح ١، تهذيب الأحكام ٦: ٢٣٥ ح ٥٧٨، الإستبصار ٣: ٤١ ح ١٣٨، وعنهما وسائل الشيعه ٢٧: ٢٥٢، كتاب القضاء، أبواب كيفيّة الحكم وأحكام الدعوى ب ١٢ ح ٧.

٢- (٢) مذود: أى معلق الدابّه، كما في لسان العرب ٢: ٤٧٥.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٦: ٢٣٤ ح ٥٧٦، الإستبصار ٣: ٤٠ ح ١٣٦، الفقيه ٣: ٥٢ ح ١٧٧، وعنهما وسائل الشيعه ٢٧: ٢٥٤، كتاب القضاء، أبواب كيفيّة الحكم وأحكام الدعوى ب ١٢ ح ١٢.

ب: صحيحه عبد الله بن سنان: ويأسناده عن محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن أحمد العلوي، عن العمركي، عن صفوان، عن علي بن مطر، عن عبد الله بن سنان، وهي من جهة المضمون كالروايه السابقه، إلّا أنّها أضيف فيها: وكان أيضاً إذا اختصم إليه الخصمان في جاريه، فزعم أحدهما أنّه اشتراها، وزعم الآخر أنّه أنتجها، فكانا إذا أقاما البيّنه جميعاً قضى بها للمذى بها أنتجت عنده (١).

وقال صاحب الجواهر: في المسالك وغيرها (٢) نسبه إلى الشهره، بل في الغنيه الإجماع عليه (٣)، بل في الرياض نسبه إلى الأشهر بل عامه متأخرى أصحابنا (٤)، (٥) انتهى كلامه.

فيستفاد من كلمات الفقهاء أنّهم قد عملوا بهذه الروايات، وأفتوا على وفقها ومضمونها، وأجروا القرعه في تعارض الشهود في هذه الموارد الخاصه.

## العنوان الثاني: ما ورد في الوصيه بعق بعض المماليك أو ثلثهم

العنوان الثاني:

ما ورد في الوصيه بعق بعض المماليك أو ثلثهم؛ وهي:

ما نقله الشيخ في التهذيب عن الحسين بن سعيد، عن فضاله، عن أبان، عن محمد بن مروان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إنّ أبي ترك ستين

ص: ٥٤

١- (١) تهذيب الأحكام ٢٣٦:٦ ح ٥٨٢، الإستبصار ٤١:٣ ح ١٤١، وعنهما وسائل الشيعه ٢٧:٢٥٥، كتاب القضاء، أبواب كيفيه الحكم وأحكام الدعوى ب ١٢ ح ١٥.

٢- (٢) مسالك الأفهام ٨٧:١٤، كفايه الفقه، المشتبه ب «كفايه الأحكام» ٢:٧٣٠.

٣- (٣) غنيه النزوع ١:٤٤٣-٤٤٤.

٤- (٤) رياض المسائل ١٣:٢٢٠.

٥- (٥) جواهر الكلام ٤١:٦١٧.

مملوكاً، وأوصى بعق ثلثهم، فأقرعت بينهم، فأخرجت عشرين، فأعتقتهم»<sup>(١)</sup>.

ولا إشكال في السند إلامن جهة محمد بن مروان؛ فإنه مشترك بين أربعة أشخاص: واحد منهم، وهو محمد بن مروان البصرى غير موثق، ولكن لا يبعد أن يقال: إنه عبارة عن محمد بن مروان الذهلى، كما استظهره السيد المحقق الخوئى<sup>(٢)</sup> وهو موجود في رجال كامل الزيارات، وعلى هذا يكون موثقاً بتوثيق عام.

وقد نقلها الصدوق بإسناده عن أبان، عن عثمان، عن محمد بن مروان، عن الشيخ (أى الإمام الكاظم عليه السلام) عن أبيه قال:

«إن أبا جعفر عليه السلام مات وترك ستين مملوكاً، فأعتق ثلثهم فأقرعت بينهم».

ولا يخفى من الفرق الواضح بينهما؛ فإنه على النقل الأول قد أوصى الإمام عليه السلام بعق الثلث، وعلى الثانى فإنه قد أعتق الثلث فى زمن حياته، وكان غير معين عند الورثة وإن كان معيناً عند نفسه عليه السلام، وبما أن الظاهر اتحاد الروایتين، فلا يمكن أن يقال بوجود التنافى بينهما، لعدم التعدد، فالصادر منه عليه السلام كلام واحد لا نعلم أنه قد أقرع فيما لو أوصى بالثلث، أو أقرع فيما لو أعتق الثلث فى زمنه ولم يكن معلوماً عندهم، وعلى كل حال لا يضرب بالاستدلال لمشروعیه القرعه، كما هو واضح.

ب: صحيحه محمد بن مسلم؛ وهو: ما نقله محمد بن الحسن بإسناده

ص: ٥٥

١- (١) تهذيب الأحكام ٢٣٤:٨ ح ٨٤٣، الفقيه ٧٠:٣ ح ٢٤١، وعنهما وسائل الشيعه ١٠٣:٢٣، كتاب العتق ب ٦٥ ح ٢.

٢- (٢) معجم رجال الحديث ٢١٨:١٧ الرقم ١١٧٤٠.

عن الحسين بن سعيد الأهوازي، عن حمّاد، عن حريز، عن محمّد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون له المملوكون، فيوصى بعتق ثلثهم؟ قال:

«كان علىّ عليه السلام يسهم بينهم»<sup>(١)</sup>.

ونظير هذا ما نقله محمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل يكون له المملوكون، فيوصى بعتق ثلثهم، قال:

«كان علىّ عليه السلام يسهم بينهم»<sup>(٢)</sup>. والظاهر أنّ المقصود هود محمّد بن مسلم الثقفي الثقه.

والتحقيق عدم تعدّد الروايتين، فما ذكره الإمام الصادق عليه السلام نقلاً عن عليّ عليه السلام عين ما ذكره الباقر عليه السلام نقلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام. وبعبارة أخرى: في هاتين الروايتين يكون الإمامان عليهما السلام بمنزلة الراويين، وعلى هذا لا تعدّد في الحديث كما لا يخفى.

ج: ما ذكره الشيخ في التهذيب عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن محمّد بن عيسى، عن زكريّا المؤمن، عن يونس، عن أبي حمزه الثمالي قال: قال: إنّ رجلاً حضرته الوفاة فأوصى إلى ولده: غلامى يسار هو ابني فورثوه مثل ما يرث أحدكم، وغلامى يسار فاعتقوه فهو حرّ، فذهبوا يسألونه أيما يعتق وأيما يرث؟ فاعتقل لسانه، قال: فسألوا الناس... حتّى أتوا أبا عبد الله عليه السلام فعرضوا المسألة عليه، إلى أن قال:

ص: ٥٦

---

١- (١) تهذيب الأحكام ٦: ٢٤٠ ح ٥٩٠، الفقيه ٣: ٥٣ ح ١٨٠، وعن وسائل الشيعة ٢٧: ٢٥٧، كتاب القضاء، أبواب كيفية الحكم وأحكام الدعوى ب ١٣ ح ٣.

٢- (٢) الفقيه ٣: ٥٣ ح ١٨٠، وعن وسائل الشيعة ٢٧: ٢٦١، كتاب القضاء، أبواب الحكم وأحكام الدعوى ب ١٣ ح ١٦.

«تريدون أَعَلِّمكم أمر الصغير»؟ قال: فجعل عشره أسهم للولد، وعشره أسهم للعبد، قال: ثم أسهم عشر مَرَّات، قال: فوَقعت على الصغير سهام الولد، فقال:

«اعتقوا هذا وورثوا هذا».(١)

والروايه ضعيفه من جهه يونس.

### العنوان الثالث: فيما إذا وقع العبد والحُرّ والمُشرك أو المسلم واليهودي والنصراني على امرأه في طهر واحدٍ

العنوان الثالث:

فيما إذا وقع العبد والحُرّ والمُشرك على امرأه في طهرٍ واحد، أو إذا وقع المسلم واليهودي والنصراني عليها:

أ: صحيحه الحلبي وهي ما نقلها محمد بن الحسن بإسناده عن أحمد بن محمد بن محمد، عن ابن أبي نجران، عن أبي المغراء، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إذا وقع الحُرّ والعبد والمُشرك على امرأه في طهر واحد، وادّعوا الولد أقرع بينهم وكان الولد للذي يقرع»(٢).

فقد دلت الصحيحه على الرجوع إلى القرعه لإلحاق الولد وإثبات النسب.

وتوجد صحيحه أخرى عن الحلبي، عن الصادق عليه السلام قال:

«إذا وقع المسلم واليهودي والنصراني على المرأه في طهر واحد قرع بينهم، فكان الولد للذي تصيبه القرعه»(٣) وهذه الروايه أيضاً تدلّ على حجّيه

ص: ٥٧

١- (١) تهذيب الأحكام ٩: ١٧١ ح ٧٠٠، وعنه وسائل الشيعة ١٩: ٣٥٩، كتاب الوصايا ب ٤٣ ح ١.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٦: ٢٤٠ ح ٥٩٥، وعنه وسائل الشيعة ٢٧: ٢٥٧، كتاب القضاء، أبواب كيفية الحكم، وأحكام الدعوى ب ١٣ ح ١.

٣- (٣) تهذيب الأحكام ٩: ٣٤٨ ح ١٢٤٩، وعنه وسائل الشيعة ٢٦: ٢٨٠، كتاب الفرائض والمواريث، أبواب ميراث ولد الملائعنه وما أشبهه ب ١٠ ح ١.

القرعه مضافاً إلى أنها تدلّ على كون الولد مسلماً أو غير مسلم وبعبارة أخرى إذا خرج الولد للمسلم فهو أيضاً مسلم وإذا خرج لليهودى أو النصرانى فهو ملحق بهما إذا لم يكن أنه مسلماً فالقرعه تثبت اللوازم أيضاً، فتدبر.

ب: محمّد بن الحسن، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«قضى علىّ عليه السلام فى ثلاثه وقعوا على امرأه فى طهر واحد، وذلك فى الجاهليّه قبل أن يظهر الإسلام، فأقرع بينهم فجعل الولد للذى يقرع، وجعل عليه ثلثى الديه للآخرين، فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله حتى بدت نواجذه، قال: وقال: ما أعلم شيئاً إلّما قضى علىّ عليه السلام» (١).

والروايه صحيحه من حيث السند ولا يبعد، بل الظاهر اتّحادها مع الروايه التى تدلّ على وقوع هذه القضيّه فى اليمن، والمراد من الديه بقربنه الروايه الآتيه ليست الديه الكامله للحزّه، بل المراد قيمه العبد بعد أن فرض عبداً.

ج. روى الشيخ الصدوق بسنده الصحيح عن حكم بن مسكين، عن معاويه بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: »

إذا وطىء رجلان أو ثلاثه جاريه فى طهر واحد، فولدت، فادعوه جميعاً، أقرع الوالى بينهم، فمن

ص: ٥٨

---

١- (١) تهذيب الأحكام ٨: ١٦٩ ح ٥٩١، الإستبصار ٣: ٣٦٨ ح ١٣١٩، وعنهما وسائل الشيعة ٢١: ١٧١، كتاب النكاح، أبواب نكاح العبيد والإماء ب ٥٧ ح ٢.

قرع كان الولد ولده، ويردّ قيمه الولد على صاحب الجارية، قال: فإن اشترى رجل جاريه، فجاء رجل فاستحقّقها، وقد ولدت من المشتري ردّ الجارية عليه، وكان له ولدها بقيمه»(١).

فهذه الرواية تدلّ على أنّ الجارية المشتركة من الثلاثة إذا صارت موطوءة فولدت، فالولد يتعيّن بالقرعه، ولكن من جهة وقوع الإضرار على بقيه الشركاء يجب دفع الأرش إليهم وإذا لم تكن مشتركة بل كانت ملكاً للغير يجب دفع قيمه الولد إليه، مضافاً إلى لزوم ردّ الجارية إليه.

د: محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد في الإرشاد قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وآله عليّاً عليه السلام إلى اليمن، فرفع إليه رجلان بينهما جارية يملكان رقّها على السواء، قد جهلا خطر وطئها معاً، فوطئها معاً في طهر واحد، فحملت و وضعت غلاماً، فقرع على الغلام باسميهما فخرجت القرعه لأحدهما، فألحق به الغلام وألزمه نصف قيمته أن لو كان عبداً لشريكه، فبلغ رسول الله صلى الله عليه وآله القضية فأمضاها، وأقرّ الحكم بها في الإسلام(٢).

والمستفاد من هذه الرواية: أنّ قضيه القرعه من الأفعال التي صدرت من عليّ عليه السلام، وصارت مورداً لإمضاء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وأعلن بثبوتها في الإسلام بحيث صارت من المصادر الأساسيّة للحكم في الإسلام، وهذا أمرٌ مهمّ من خصوصيات عليّ بن أبي طالب عليه السلام ومن مميّزاته عن غيره،

ص: ٥٩

- 
- ١- (١) الفقيه ٥٢:٣ ح ١٧٦، وعنه وسائل الشيعة ٢٧:٢٦١، كتاب القضاء، أبواب كيفيّة الحكم... ب ١٣ ح ١٤.
  - ٢- (٢) الإرشاد للمفيد ١:١٩٥، وعنه وسائل الشيعة ٢١:١٧٢، كتاب النكاح، أبواب نكاح العبيد والإماء ب ٥٧ ح ٥.



ولعل هذا هو السرّ في عدم تعرّض أهل السِّيئه القرعه، بل يعتبرونها على حدّ ضعيف ملحق بالعدم، وأجروها في موارد ثلاثه أو أزيد. (١)

والظاهر أنّ هذا التعبير من الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله لم يصدر عنه بالنسبه إلى غيره، سيّما في زمن لم يكن على عليه السلام إماماً، وعليكم بالتدبّر في هذا التعبير حتّى تعرف نبذه من حقيقته وعظمته، ويستفاد منه أنّ قضاء على عليه السلام ليس منافياً لقضاء النبي صلى الله عليه وآله، وما حكم به إنّما هو حكم صادر عن النبي صلى الله عليه وآله، ونقول: كيف لم يقبل قوله عليه السلام بعد وفاه النبي صلى الله عليه وآله ولم يعتن بكلامه مع سماعهم من النبي صلى الله عليه وآله ما قاله في حقّه عليه السلام.

وهنا سؤال بالنسبه إلى الروائتين؛ وهو: أنّه كيف جمعوا على امرأه واحده في طهر واحد مع وضوح عدم جوازه؟

الجواب الأوّل: أنّ ذلك كان في الجاهليه قبل أن يظهر الإسلام لهم، ويؤيده الروايه الأولى.

الجواب الثاني: أن يقال: إنّهم جهلوا ذلك، ويؤيده الروايه الثانيه.

الجواب الثالث: أنّ عملهم ليس من مصاديق الزّنا، ولا يكون الولد ولد الزّنا. نعم، كان هذا العمل حراماً في زمان واحد.

وهنا سؤال آخر؛ وهو: أنّه لمّ حكم عليه السلام برّد نصف القيمه على الآخر، أو برّد ثلثي الديه على الآخرين، مع أنّهم ادّعوا الولد فقط، ولم يدّعوا شيئاً زائداً عليه؟ وبعبارة أخرى: يعترفون باستحقاق الولد وعدم استحقاق شيء آخر، ومع ذلك كيف يجوز لهم أخذ القيمه؟

ص: ٦٠

وقد يقال فى الجواب: إنّه بعد إجراء القرعه لم يكن الإقرار مسموعاً، كما أنّه مع العلم بالخلاف لم يكن مقبولاً.

وفيه: أنّ هذا ليس جواباً عن الإشكال، ولا يكون حلّاً له؛ فإنّ الكلام فى أنّه ما هى العله فى لزوم ردّ النصف إلى الآخر، وهذا لا يرتبط بإقراره أو عدمه، وبعبارة أخرى: هذا الجواب مؤيد للإشكال، فلا يجوز الاعتماد عليه.

والجواب الثانى: أنّ ردّ النصف لا يكون من جهة الولد، بل من جهة أمّه صارت أمّ ولد، وبهذا نزلت قيمته.

وفيه أولاً: أنّ هذا خلاف لظاهر أو صريح الروايه؛ فإنّه قال: فألحق به الغلام وألزم نصف قيمته؛ أى قيمه الولد.

وثانياً: بناءً على هذا الجواب يكون اللّازم مقداراً معيّناً، مع أنّه فى الروايه الأولى قد ألزمه ردّ ثلثى الديه، وفى الثانى نصف القيمة. وبعبارة أخرى: إذا كان الرد من جهة أمّه صارت أمّ ولد، فاللّازم أن يقوم ويعين الفرق بينه، وبين من لم تكن أمّ ولد، فيقدّر قيمتها ويردّ التفاوت بينهما، والتفاوت مقدار ثابت لا يتفاوت.

والجواب الثالث: أنّ مورد الروايات ما إذا كانت الجاربه ملكاً لشريكين أو لشركاء، وإذا كان الولد ملحقاً بأحدهم فاللّازم من ذلك حرمان الشريك الآخر من هذا التناج، مع أنّهما مشتركان فى جميع منافعها، وبالنتيجه: بما أنّ الشريك الأول - الذى كان الولد ولداً له بحسب القرعه - قد كان سبباً لحرمان الشريك الآخر، فاللّازم التدارك.

## العنوان الرابع: فيما كان الولد مشتبهاً بين الحرّ والعبد

العنوان الرابع: فيما كان الولد مشتبهاً بين الحرّ والعبد:

أ: أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار قال: دخل أبو حنيفة على أبي عبد الله عليه السلام، فقال له أبو عبد الله عليه السلام:

«ما تقول في بيت سقط على قوم، فبقي منهم صبيان أحدهما حرّ والآخر مملوك لصاحبه، فلم يعرف الحرّ من العبد؟» فقال أبو حنيفة: يعتق نصف هذا، ونصف هذا، فقال أبو عبد الله عليه السلام:

«ليس كذلك، ولكنّه يقرع بينهما، فمن أصابته القرعة فهو الحرّ، ويعتق هذا، فيجعل مولى لهذا»<sup>(١)</sup>.

والرواية صحيحة لا إشكال في سندها وإن كان المستفاد من عبارته العناوين<sup>(٢)</sup> وجود الضعف فيها.

ب: صحيحه حرّيز: وعنه، عن حماد، عن حرّيز، عن أخبره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«قضى أمير المؤمنين عليه السلام باليمن في قوم انهدمت عليهم دارهم، وبقي صبيان، أحدهما حرّ، والآخر مملوك، فأسهم أمير المؤمنين عليه السلام بينهما، فخرج السهم على أحدهما، فجعل له المال، وأعتق الآخر»<sup>(٣)</sup>.

ص: ٦٢

---

١- (١) الكافي ٧: ١٣٨ ح ٧، تهذيب الأحكام ٦: ٢٣٩ ح ٥٨٦، وج ٩: ٣٦١ ح ١٢٩٠، الفقيه ٤: ٢٢٦ ح ٧١٧، وعن وسائل الشيعة ٢٦: ٣١٢، كتاب الفرائض والمواريث، أبواب ميراث الغرقى والمهدوم عليهم ب ٤ ح ٢ وج ٢٧: ٢٥٨، كتاب القضاء، أبواب كفيته الحكم وأحكام الدعوى ب ١٣ ح ٧.

٢- (٢) العناوين ١: ٣٤٣.

٣- (٣) الكافي ٧: ١٣٧ ح ٤، تهذيب الأحكام ٦: ٢٣٩ ح ٥٨٧، وج ٩: ٣٦٢ ح ١٢٩٢، وعن وسائل الشيعة ٢٦: ٣١١، كتاب الفرائض والمواريث، أبواب ميراث الغرقى والمهدوم عليهم ب ٤ ح ١ وج ٢٧: ٢٥٩، كتاب القضاء، أبواب كفيته الحكم وأحكام الدعوى ب ١٣ ح ٨.

والسند بهذا الطريق مرسل، ولكن في التهذيب هكذا: حسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن أحدهما. وقد عبّر صاحب العناوين (١) عنها بالصحيحه.

ج: حسن بن محمد بن سماعه، عن الحسن بن أيوب، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: قلت له: أمّه وحرّه سقط عليهما البيت وقد ولدتا، فماتت الأمان وبقي الابنان، كيف يورثان؟ قال:

«فقال يُسَهَم عليهما ثلاث ولأء - يعني ثلاث مرّات - فأَيُّهُمَا أصابه السهم ورث الآخر» (٢).

والروايه غير صحيحه من جهه حسن بن أيوب وإن كان صاحب العناوين (٣) قد عبّر عنها بالموثّقه.

### العنوان الخامس: فيما ورد في الغنم الموطوءه

#### إشاره

العنوان الخامس: ما ورد في الغنم الموطوءه:

أ: محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى، عن الرجل عليه السلام أنه سئل عن رجل نظر إلى راع نزا على شاه؟ قال:

«إن عرفها ذبحها وأحرقها، وإن لم يعرفها قسّمها نصفين أبدأ، حتّى يقع السهم بها، فتذبح وتُحرق، وقد نَجَتْ سائرُها» (٤).

ب: الحسن بن عليّ بن شعبه في تحف العقول عن أبي الحسن

ص: ٦٣

١- (١) العناوين ١: ٣٤٣.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٩: ٣٦٢ ح ١٢٩١، و ص ٣٦٣ ح ١٢٩٧، وعنه وسائل الشيعه ٢٦: ٣١٢، كتاب الفرائض والمواريث، أبواب ميراث الغرقى والمهدوم عليهم ب ٤ ح ٣.

٣- (٣) العناوين ١: ٣٤٣.

٤- (٤) تهذيب الأحكام ٩: ٤٣ ح ١٨٢، وعنه وسائل الشيعه ٢٤: ١٦٩، كتاب الأُطعمه والأشربه، أبواب الأُطعمه المحرّمه ب ٣٠ ح

الثالث عليه السلام فى جواب مسائل يحيى بن أكثم قال:

«وأما الرجل الناظر إلى الراعى، وقد نزا على شاه، فإن عرفها ذبحها وأحرقها، وإن لم يعرفها قسّم الغنم نصفين وساهم بينهما، فإذا وقع على أحد النصفين فقد نجا النصف الآخر، ثم يفرّق النصف الآخر، فلا يزال كذلك حتى تبقى شاتان، فيقرع بينهما، فأيهما وقع السهم بها ذبحت وأُحرقت، ونجا سائر الغنم»<sup>(١)</sup>.

ولاحظ أن يحيى بن عيسى فى الرواية الأولى وإن كان مشتركاً بين أربعة، ولكن الظاهر هو محمد بن عيسى بن العبيد اليقطينى، وهو محلّ البحث والكلام بين الرجالين، فقد وثّقه النجاشى وقال: جليل من أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، ولكن ذكر أن ابن بابويه نقل عن ابن الوليد أن ما تفرد به محمد بن عيسى من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه، ثم قال: ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول ويقولون: من مثل أبى جعفر محمد بن عيسى؟!... وقال القتيبى: كان الفضل بن شاذان - رحمه الله عليه - يحبّ العبيدى، ويثنى عليه ويمدحه، ويميل إليه ويقول: ليس فى أقرانه مثله.<sup>(٢)</sup>

ولكن الشيخ فى الفهرست ورجاله قد ضعفه<sup>(٣)</sup>، والظاهر أنه بعد التعارض بين النجاشى والشيخ الاعتماد على الأول كما لا يخفى، ولعلّه

ص: ٦٤

١- (١) تحف العقول: ٤٨٠، وعنه وسائل الشيعة ١٧٠: ٢٤، كتاب الأئمة والأشربة، أبواب الأئمة المحرّمة ب ٣٠ ح ٤.

٢- (٢) رجال النجاشى: ٣٣٣-٣٣٤، الرقم ٨٩٦.

٣- (٣) الفهرست: ٢١٦، الرقم ٦١١، رجال الطوسى: ٥٨٦، الرقم ٦٣٦١.

من أجل هذا قال العلامة في الخلاصه: الأقوى عندي قبول روايته. (١)

وقال المجلسي: الظاهر أنه اليقطيني، كما يظهر من الأمارات والشواهد الرجاليه، لكن الظاهر ثقته، والقدر فيه غير ثابت، وجلّ الأصحاب يعدّون حديثه صحيحاً. (٢)

واستظهر صاحب الجواهر كونه العبيدي، وقال: إنه ثقة. (٣)

وكيف كان، فتوثيقهما وإن كان غير معتبر من جهة عدم اعتبار توثيق المتأخرين، ولكنّه بمنزله التأييد لما ذكره النجاشي، وعلى هذا: فالظاهر أنه لا- إشكال من جهة هذا الشخص، ولكن الكلام في أنه ما هو المراد من الرجل، فهل المراد هو الكاظم أو الجواد أو الهادي أو العسكري عليهم السلام.

والظاهر أن المراد منه هو الهادي عليه السلام، وذلك بقرينه الروايه الثانيه، وقد صرّح فيها بأبي الحسن الثالث؛ وهو الهادي عليه السلام، اللهمّ إلّا أن يقال:

إنّ إضافه الثالث ليست من الراوي، بل من إضافات الكاتبين والمحدّثين في كتبهم، وليس هذا ببعيد، وذكر صاحب الجواهر أنّ الظاهر أنه الهادي أو العسكري عليهما السلام ولم يعينه. (٤)

وكيف كان، فالروايه صحيحه من حيث السند، ولا اعتبار بما ذكره الشهيد الثاني (٥) من الضعف والإرسال؛ فإنّه قد أثبتنا عدم ضعفه، وأمّا

ص: ٦٥

١- (١) خلاصه الأقوال في معرفه الرجال: ٢٤١-٢٤٢، الرقم ٨٢١.

٢- (٢) بحار الأنوار ٦٥: ٢٥٥.

٣- (٣) جواهر الكلام ٣٧: ٤١٨.

٤- (٤) جواهر الكلام ٣٧: ٤١٨.

٥- (٥) مسالك الأفهام ١٢: ٣١.

الإرسال فهو مبنى على نقله عن الكاظم عليه السلام، وقد مرّ خلافه.

ثم إنّه لو بنينا على ضعف الروايه من جهه السند، ولكن ينجر بعمل الأصحاب، ولا إشكال فى عمل الأصحاب بهاتين الروايتين.

### فقه الروايه، وأنّ موردها الشبهه المحصوره أو غير المحصوره

فقه الحديث:

وهل مورد الروايتين الشُّبهه المحصوره، كما استظهرها صاحب الجواهر ونسب إلى بعض متأخري المتأخرين (١) والمراد منه النراقى فى عوائده (٢)، أو الشبهه غير المحصوره، كما هو الحقّ عندنا، واستظهرها صاحب العناوين، فإنّه قال: إنّ هذه الروايه محموله على القطيع الغير المحصور عادةً، فتنزّل على الاستحباب وطيب النفس ودفع النفره (٣). أو يمكن أن يقال بإطلاقهما، كما يستفاد من كلمات بعض؟ وجوه ثلاثه.

ثمّ إنّه بناءً على الأوّل فقد يقال: كيف حكم المشهور فى الشُّبهه المحصوره بلزوم الاحتياط والاجتناب عن جميع الأطراف، والروايه تدلّ على القرعه، مع أنّها من مصاديق الشُّبهه المحصوره، فهل الروايه على خلاف القاعده، وتكتفى بموردها فقط، ولا يتعدّى عنها إلى سائر موارد الشبهات المحصوره؟ وما هو الفرق بينها، وبين الروايات (٤) التى وردت فى اختلاط المذكى بالميتة، وقد حكم فيها بلزوم الاجتناب عن

ص: ٦٦

١- (١) جواهر الكلام ٣٧: ٤٢٤.

٢- (٢) لم نعثر عليه فى العوائد، ولكن صرح به فى مستند الشيعة ١٥: ١٢٦.

٣- (٣) العناوين ١: ٣٥٦.

٤- (٤) وسائل الشيعة ١٧: ٩٩-١٠١، كتاب التجاره، أبواب ما يكتسب به ب ٧، و ج ٢٤: ١٨٧، كتاب الأَطعمه والأشربه، أبواب الأَطعمه المحرمه ب ٣٦.

جميع أطرافها، ويجوز بيعها بمن يستحلها.

فنقول: لا- ريب في جواز التعدّي عن الشاه الواحده إلى الاثنتين أو أكثر، فلو علمنا إجمالاً- بوجود خمسه شياه بين العشرين، فبمقتضى الروايه نخرجها بالقرعه، وكذا لا ريب في أنّه في مورد الروايه إذا تلف واحد أو اثنين فنحكم بالقرعه، ونجعل التالف في أحد القسمين، وهذا واضح.

ولكن هل يجوز التعدّي عنها بما إذا اختلط الحلال والحرام والمذكي والميته؟ والظاهر بعد المراجعه إلى العرف جواز إلغاء الخصوصيه، كما أنّ الظاهر يجوز التعدّي عن روايات اختلاط المذكي بالميته إلى الموطوءه؛ بمعنى: أنّه يجوز أن يقال بالاجتناب عن جميعها، وجواز بيعها بمن يستحلها إلّا أن يقال بعدم المستحل في ذلك أصلاً.

كما قد يقال بذلك في مسأله الخمر، فحرمه الخمر لا تختص بالإسلام، بل كان محرّماً في جميع الشرائع، وعلى هذا لا يجوز بيعه بمن يستحلّه، وقد حقّقنا وأشبعنا الكلام في ذلك في المباحث الفقهيّه في المعاملات، فراجع (1).

وكيف كان، فالظاهر بحسب الاستدلال والصناعه الفقهيّه اتّحاد الموردین بحسب الحكم، وإلغاء العرف الخصوصيه عن كلّ منهما والملاك والضابط في إلغاء الخصوصيه هو العرف، فقد يلغى في بعض الموارد، كإلغاء الرجل من قوله «رجل شك بين الثلاث والاربع» وقد لا

ص: ٦٧

---

١- (١) لم نعثر عليه، وأنّه مخطوط ولم يطبع إلى الآن.



يلغى، كعدم إلغاء الرجل في باب القضاء، فافهم.

ومع ذلك قد افرقوا بينهم، ولعله لأجل ذلك قال المحقق النائيني: إن الفرق بينهما غير واضح (1).

نعم، قد يقال بلزوم الإحراق في الموطوء، وعدم لزومه في الميتة، ولكن هذا الفرق ليس بفارق، فتدبر.

وبعد هذا نقول: هل مورد الرواية مخالف للقاعدة، أم يمكن أن يقال:

إن الرواية شاهده على بطلان القاعدة؛ بمعنى: أنها يصح أن يقال بالقرعه في جميع موارد الشبهات المحصوره الموضوعيه، أو يقال: إن لزوم الاجتناب في الشبهات المحصوره الموضوعيه يكون على حسب القاعدة الأوليه.

وأما المستفاد من الروايتين يكون على حسب القاعدة الثانويه، كما قد يقال في بعض الموارد بالبراءه العقلية والاحتياط الشرعي أو عكس ذلك.

وقد ذكر المحقق القمي القول بالقرعه في ضمن الأقوال الموجوده في الشبهات المحصوره الموضوعيه فقال: ثم إن هاهنا قولاً آخر؛ وهو:

أن الحلال المشتبه بالحرام يجب التخلّص منه بالقرعه؛ لما ورد من أنها لكل أمر مشكل، وخصوص بعض الأخبار.

ثم أورد إيراداً عليه وقال: إنه لا إشكال فيما نحن فيه بعدما عرفت من الأدله، وعن خصوص الروايه بحملها على الاستحباب؛ لعدم

ص: ٦٨

مقاومتها للعمومات والخصوصات المتقدّمة، أو يعمل بها بالخصوص في هذا المورد، كما قد يقال بالاجتناب في الإناءين المشتبهين بالدليل الخاصّ.

ثمّ نقل كلاماً عن المجلسي في أربعينه وقال: قال العلامة المجلسي في الأربعين بعد ذكر هذه الرواية: إنّ هذا الخبر يدلّ على أنّ الحلال المشتبه بالحرام يجب التخلّص عنه بالقرعه، كما اختاره بعض الأصحاب، وهو مؤيّد بما ورد في الأخبار المستفيضه أنّ كلّ مشكل فيه القرعه (١). انتهى كلامه (٢).

### العنوان السادس: ما ورد في الخنثى المشكل

العنوان السادس: ما ورد في الخنثى المشكل، وقد مرّ (٣) ما يدلّ على العموم فيها، كمرسلة ثعلبه، وموثقه عبد الله بن مسكان، ولكن مع ذلك يوجد بعض الروايات الدالّة على جريان القرعه في الخنثى المشكل؛ من دون أن يوجد فيها ما يدلّ على التوسعه والعموم.

أ: صحيحه فضيل بن يسار، وهي:

أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رثاب، عن الفضيل بن يسار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مولود ليس له ما للرجال ولا ما للنساء؟ قال:

«يقرع الإمام أو المقرع به، يكتب على سهم عبد الله، وعلى سهم أمه الله، ثمّ يقول الإمام أو المقرع: اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه

ص: ٤٩

١- (١) الأربعين للمجلسي: ٥٨٢.

٢- (٢) قوانين الأصول ٢: ٢٧ سطر ٦، القوانين المحكمه ٣: ٧١-٧٢.

٣- (٣) في ص ٤٤-٤٥.

يختلفون، فبيّن لنا أمر هذا المولود كيف يورث ما فرضت له في الكتاب ثم يطرح السهمان في سهام مبهمة، ثم تجال السهام على ما خرج ورث عليه»(١).

والظاهر عدم عمل المشهور على طبقها، وذهبوا إلى أنه يعطى نصف ميراث الرجل ونصف ميراث الخنثى، فقد ذهب المفيد(٢)، والصدوقان(٣)، والشيخ في النهاية(٤)، وابن حمزه في الوسيله(٥)، وابن زهره في الغنيه(٦)، والشهيدان(٧)، والعلامة(٨) وفخر المحققين(٩)، إلى هذا القول، وفي مقابل هذين القولين هنا قول ثالث وهو لزوم عدّ الأضلاع(١٠)، استناداً إلى روايه ضعيفه، فراجع.

### العنوان السابع: ما ورد في عتق المملوك

العنوان السابع: ما ورد في عتق المملوك؛ وهي روايه يونس المرويّه في الكافي في رجل قال لمماليكه: أيكم علمنى آيه من كتاب

ص: ٧٠

- ١- (١) الكافي ١٥٨:٧ ح ٢، الفقيه ٥٣:٣ ح ١٨٢، و ج ٢٣٩:٤ ح ٧٦٣، المحاسن ٤٣٩:٢ ح ٢٥٢٣، تهذيب الأحكام ٢٣٩:٦ ح ٥٨٨، و ج ٣٥٦:٩ ح ١٢٧٣، الإستبصار ١٨٧:٤ ح ٧٠١، وعنّها وسائل الشيعة ٢٦:٢٩٢، كتاب الفرائض، أبواب ميراث الخنثى وما أشبهه ب ٤ ح ٢.
- ٢- (٢) المقنعه: ٦٩٨.
- ٣- (٣) حكى عنهما في مختلف الشيعة ٩٦:٩ مسألة ٣٣، المقنع: ٥٠٣.
- ٤- (٤) النهاية: ٦٧٧.
- ٥- (٥) الوسيله: ٤٠٢.
- ٦- (٦) غنيه النزوع: ٣٣١.
- ٧- (٧) الدروس الشرعيّه ٣٧٩:٢، الروضه البهيّه ١٩٤:٨.
- ٨- (٨) ارشاد الأذهان ١٣٢:٢، تحرير الأحكام ٧٤:٥ مسألة ٦٣٩٨.
- ٩- (٩) إيضاح الفوائد ٢٤٩:٤.
- ١٠- (١٠) الإعلام (سلته مؤلفات المفيد) ٦٢:٩، الانتصار: ٥٩٤ مسألة ٣٢٥، السرائر ٢٨٠:٣.

اللّه - عزّ وجلّ - فهو حرّ، فعلمه واحد منهم، ثم مات المولى، ولم يدر أيّهم الذي علمه الآيه، هل يستخرج بالقرعه؟ قال:

«نعم، ولا يجوز أن يستخرجه أحد إلّا الإمام؛ فإنّ له كلاماً وقت القرعه يقوله ودعاءً لا يعلمه سواه، ولا يقتدر عليه غيره»<sup>(١)</sup>.

### العنوان الثامن: ما ورد في مال أتى أمير المؤمنين من إصفهان

العنوان الثامن: ما ورد في مال أتى أمير المؤمنين عليه السلام من أصفهان، وقسمه بين سبعة من أمراء الكوفة، وقد ذكره صاحب الغارات إبراهيم بن محمّد الثقفي عن ابن الإصفهاني - وهو مجهول - عن شقيق بن عتيبه (شقيق بن عيينه؛ وهو من فقهاء العامه) عن عاصم بن كليب الجرمي - وهو ضعيف - عن أبيه قال: أتى علياً عليه السلام مال من إصفهان فقسّمه فوجد فيه رغيماً، فكسّره سبع كسر ثم جعل على كلّ جزء منه كسّره، ثم دعا أمراء الأسباع فأقرع بينهم أيّهم يعطيه أولاً، وكانت الكوفة يومئذ أسباعاً<sup>(٢)</sup>.

### العنوان التاسع: ما ورد في مساهمه رسول الله صلى الله عليه وآله قريشاً في بناء البيت

العنوان التاسع: ما ورد في مساهمه رسول الله صلى الله عليه وآله قريشاً في بناء البيت؛ وهو:

علّي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن داود بن سرحان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله ساهم قريشاً في بناء البيت، فصار لرسول الله صلى الله عليه وآله من باب الكعبه إلى النصف ما بين

ص: ٧١

١- (١) الكافي ٦: ١٩٧ ح ١٤، تهذيب الأحكام ٨: ٢٣٠ ح ٨٣٠، وعنهما وسائل الشيعة ٢٣: ٦١، كتاب العتق ب ٣٤ ح ١.

٢- (٢) الغارات ١: ٥١، وعنه وسائل الشيعة ١٥: ١١٤، كتاب الجهاد، أبواب جهاد العدو، ب ٤١ ح ١٣.

### العنوان العاشر: ما ورد في استعلام موسى عليه السلام بالنّمام بالقرعه بتعليم من الله تعالى

العنوان العاشر: ما ورد صحيحاً في استعلام موسى عليه السلام بالنّمام بالقرعه بتعليم من الله؛ وهو:

الحسين بن سعيد في كتاب الزهد عن صفوان بن يحيى، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إنّ الله أوحى إلى موسى أنّ بعض أصحابك ينمّ عليك فاحذره، فقال: يا ربّ لا أعرفه، فاخبرني به حتّى أعرفه، فقال: يا موسى عبث عليه النميمه، وتكلّفني أن أكون تماماً؟ فقال: يا ربّ وكيف أصنع؟ قال: يا موسى فزق أصحابك عشرة عشره، ثمّ اقرع بينهم؛ فإنّ السهم يقع على العشره التي هو فيهم، ثمّ تفزقهم وتقرع بينهم؛ فإنّ السهم يقع عليه، قال: فلما رأى الرجل أنّ السهم تقرع قام فقال: يا رسول الله أنا صاحبك لا والله لا أعود أبداً» (٢).

### العنوان الحادي عشر: ما ورد في اقتراعه صلى الله عليه وآله بين أهل الصّفه للبعث إلى غزوه السلاسل

العنوان الحادي عشر: ما ورد في اقتراعه صلى الله عليه وآله بين أهل الصّفه للبعث إلى غزوه ذات السلاسل (٣).

### العنوان الثاني عشر: ما ورد في فقه المنسوب إلى الرضا عليه السلام في باب الإشهاد

العنوان الثاني عشر: ما ورد في فقه المنسوب إلى الرضا عليه السلام في باب الشهادات:

«كلّ ما لا يتهيأ فيه الإشهاد عليه؛ فإنّ الحق فيه الحقّ أن يستعمل فيه القرعه» (٤).

ص: ٧٢

- ١- (١) الكافي ٢١٨:٤ ح ٥، الفقيه ١٦١:٢ ح ٦٩٦، وعنهما وسائل الشيعه ٢١٦:١٣، كتاب الحجّ، أبواب مقدمات الطواف ب ١١ ح ١١.
- ٢- (٢) كتاب الزهد ٩: ح ١٥، وعنه وسائل الشيعه ٣١٠:١٢، كتاب الحجّ، أبواب أحكام العشره ب ١٦٤ ح ١٣..
- ٣- (٣) الإرشاد للمفيد ١: ١٦٢.
- ٤- (٤) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٢٦٢.

## العنوان الثالث عشر: ما روى في أن رجلاً من الأنصار أعتق سته عبيد في مرض

العنوان الثالث عشر: ما روى أن رجلاً من الأنصار أعتق سته عبيد في مرض موته، ولا مال له غيرهم، فلما رفعت القضية إلى رسول الله صلى الله عليه وآله قسّمهم بالتعديل، وأفرع بينهم، وأعتق اثنين بالقرعة. نقله السيد ابن طاووس قدس سره عن حليه أبي نعيم (١).

إلى غير ذلك من الروايات.

## الدليل الثالث: الإجماع

### أشاره

الدليل الثالث: الإجماع القولي والعملي والمنقول والمحصل، وقد ادّعى بعض أن مشروعيتَه القرعة من ضرورات المذهب.

## أما الإجماع المنقول

أما المنقول، فقد نقل عن غير واحد من العلماء، الاتفاق على مشروعيتَه القرعة في الجملة، والنقل مستفيض ظاهراً.

فقد ذكر الشيخ في المبسوط (٢) أن القرعة في تداعي الرجلين في ولدين من مقتضيات مذهبنا.

ويستفاد من هذا الكلام أن جريان القرعة في هذا الفرع من مقتضيات المذهب، ولا يستفاد جريانها في جميع الأمور، كما لا يخفى.

وقال في الخلاف: الإجماع على أن كل أمر مجهول فيه القرعة (٣).

وذكر فيه في مسألة تقديم الأسبق وروداً من المدّعين: أن القرعة مذهبنا في كل أمر مجهول (٤). ويستفاد من كلامه في الخلاف أن جريان

ص: ٧٣

١- (١) انظر حليه الأولياء ٢١٥:١٠، وعنه الأمان من أخطار الأسفار والأزمان: ٩٦، ولكن المتن مطابق لعوائد الأيام: ٦٥١ والعناوين ٣٤٧:١. وأيضاً رواه في صحيح مسلم ١٠٤٣:٣ ح ١٦٦٨، وعوالي اللثالي ٢: ٢٥٨ ح ٩ باختلاف.

٢- (٢) المبسوط ٣٠٦:٨.

٣- (٣) الخلاف ٢٩:٦ مسألة ٣٧، و ص ٣٣٨ مسألة ١٠، وغيرها.

٤- (٤) الخلاف ٢٣٤:٦ مسألة ٣٢، وحكى عنه في عوائد الأيام: ٦٥٢.

القرعه فى كل مجهول من مقتضى المذهب.

وقال الشهيد الأوّل: ثبت عندنا قولهم عليهما السلام: كل أمر مجهول فيه القرعه (١).

وقال صاحب العناوين: وهو ظاهر فى الإجماع (٢).

ولا يخفى ما فى الفرق بين الكلمات، فالمستفاد من عبارته الشهيد ادّعاء الإجماع على ثبوت هذه الروايه، وفى الحقيقة ليس معقد الإجماع مشروعته القرعه فى جميع الأمور، بل معقده إنّما هو ورود هذه الروايه فى الشريعة، ولكن المستفاد من كلام الشيخ فى كتابه خلاف ذلك.

وذكر الحلّى فى سرائره فى باب سماع البيّنات: وإجماع القوم على أنّ كلّ أمر مشكل فيه القرعه (٣). والظاهر مراده الإجماع على ثبوت الروايه وصدورها.

وعليه: فالمرجع هى الروايه لا- الإجماع. وبعبارة أخرى: الإجماع فى هذا المورد ليس إلّا طريقاً لإثبات صدور الروايه. وعليه: فاللّازم البحث عن مدى دلالة الروايه وعموميّتها وتخصيصها.

وقال فى مورد آخر: لما روى عن الأئمّه عليهم السلام وتواترت به الآثار وأجمعت عليه الشيعة الإماميّة (٤).

ص: ٧٤

١- (١) القواعد والفوائد ٢: ١٨٣، القاعدة ٢١٣.

٢- (٢) العناوين ١: ٣٤٩.

٣- (٣) السرائر ٢: ١٧٠.

٤- (٤) السرائر ٢: ١٧٣.

وكيف كان، فلا خفاء في تعدد نقل الإجماع في المقام.

## وأما الإجماع المحصل

وأما المحصل:

قال صاحب العناوين: الإجماع المحصل من تتبع الفتاوى بحيث لا يبقى فيه شكٌ للفقيه في كون العمل بالقرعة من الأصول الشرعيّة في المجهولات في الجملة، بل مطلقاً (١).

وقال النراقي: فثبوته - الإجماع - في مشروعته القرعة وكونها مرجعاً للتمييز (للتمييز ن خ) والمعرفة في الجملة ممّا لا شكّ فيه ولا شبهة تعترية، كما يظهر لكلّ من تتبع كلمات المتقدمين والمتأخرين في كثير من أبواب الفقه؛ فإنه يراهم مجمعين على العمل بها.

وقال أيضاً: وبالجملة: انعقاد الإجماع على مشروعته القرعة أظهر ظاهر للفقهاء بل يمكن ادعاء ضروره المذهبيّه فيه أيضاً (٢).

وقال المحقق البجنوردى: ولا أظنّ أنّ أحداً من الإماميّة ينكر اعتبارها في الجملة (٣).

وبالجملة: نقول: إنّ مشروعته القرعة من موارد إمكان تحصيل الإجماع بين المتقدمين، فلو لم يكن التحصيل في كثير من الموارد ممكناً ولكن في القرعة بمكان من الإمكان كما لا يخفى على المتتبع، وعلى هذا لا بحث في حجّيه هذا الإجماع المحصل.

وأما المنقول، فقد يرد عليه: أنّه مدركى أو محتمل المدرك، فلا

ص: ٧٥

١- (١) العناوين ١: ٣٤٩.

٢- (٢) عوائد الأيام: ٦٥١ و ٦٥٢.

٣- (٣) القواعد الفقهيّه للجنوردى ١: ٦٥.



أصالة فيه. ولكن نقول: مع قطع النظر عن صحّحه المبني - وهو عدم الاعتناء بالإجماعات المدركي، وقد مرّ (١) منّا في البحث عن قاعده الإلزام التريدي في صحّحه هذا المبحث - الظاهر بين الفقهاء مشروعيتّه القرعه على حدّ يكون عندهم من الضروريات الواضحه، ولا يمكن القول بأنّ الأمر الضروري مدركي أو محتمل المدرك، فإنّ الضروري مساوق لعدم لزوم الاستناد إلى دليل خاصّ أو روايه خاصّه، ومشروعيتّه القرعه كانت واضحه عندهم على حدّ لو لم تكن في السبين روايه واحده لقالوا مع ذلك بمشروعيتها، فالإشكال من جهه المدركيه ليس بتامّ وإن ذهب إليه والدنا المحقّق رضوان الله عليه في قواعده (٢).

### الدليل الرابع: سيره العقلاء

الدليل الرابع: سيره العقلاء على نحو لم تكن من السّير المستحدثه، بل كانت قبل الإسلام أيضاً، فإنّ بناء العقلاء على الرجوع إلى القرعه في الأمور المشكله، وقد أمضاه الرسول صلى الله عليه وآله، كما ورد في بعض الروايات أنّه أمضاها وأقرّها في الإسلام (٣).

ولا يخفى أنّه على ذلك لم تكن مشروعيتّه القرعه أمراً تأسيسياً، بل هي إمضائيه تأييديه.

وقد صرّح السيّد الإمام الخميني قدس سره: أنّ المتتبع في الموارد المتقدّمه التي وردت فيه الأخبار الخاصّه، وكذا المتأمل في كلمات الأصحاب

ص: ٧٦

١- (١) قاعده الزام: ٣٤-٣٥.

٢- (٢) القواعد الفقهيّه: ٤٤٣-٤٤٤.

٣- (٣) تقدّم في ص ٥٩.

فى الموارد التى حكموا بالقرعه، يحصل له القطع بأن مصب القرعه فى الشريعه ليس إلّاما لدى العقلاء طابق النعل بالنعل(١).

ونلاحظ فيه: أنّ مقتضى الروايات السابقه جريان القرعه فى بعض الموارد التى لم يجر العقلاء فيه، كتعارض الشهود والبيّتين؛ فإنّ بناء العقلاء فيه هو التساقط، كما أنّ العقلاء فى بعض الموارد يطبقون قاعده العدل والإنصاف، كما فى مورد الاشتباه بين ولد الحُرّ والعبد، مع أنّ الروايه صرّحت بجريان القرعه فيه.

وعليه: نقول وفقاً للروايات: إنّ دائره القرعه فى الشرع أوسع ممّا عند العقلاء، واجعل هذا فى ذكر كلكى ينفعك فى تشخيص مورد القرعه وموضوعها، فانتظر.

## الدليل الخامس: العقل

### اشاره

الدليل الخامس: العقل.

وقد يستفاد من كلمات بعض من الفحول كالشهيد فى قواعده والمراعى فى عناوينه، الاستناد إلى حكم العقل فى مشروعيه القرعه.

فقال الشهيد: القرعه عند تساوى الحقوق والمصالح، ووقوع التنازع دفعاً للضغائن والأحقادِ والرّضا بما جرّت به الأقدار، وقضاء الملك الجبار(٢).

ففيها من المصلحه الملزمه بما لا يجوز للحكيم إهمالها وعدم التوجّه بها، فلا بدّ من تشريعها.

ص: ٧٧

١- (١) الاستصحاب للإمام الخمينى قدس سره: ٣٩٣.

٢- (٢) القواعد والفوائد ٢: ١٨٣، القاعده ٢١٣.

وقال السيّد المراغى: يلزم من عدم امتيازه اختلال النظام والهرج والمرج، وينجز بقاؤه فى الجهاله إلى تعطيل الأحكام وإثاره الفتنة والفساد المطلوب حسم مادّتها فى الشريعة... وجعل هذه الطريقه لطف عظيم حاسم لمادّه الجدل والنزاع من أصله (١). ويستفاد من بعض الأعلام (٢) أيضاً صحّحه هذا الاستدلال.

### معنى اختلال النظام

ولا يخفى ما فى هذا الاستدلال من عدم لزوم الاختلال فى النظام فى فرض عدم مشروعيتيه القرعه؛ فإنّ الدقّه فى موارد الروايات الواردة فى القرعه تهدينا إلى ذلك، فمثلاً لو لم تشرع القرعه فى مورد الخشى المشكل، أو فى الغنم الموطوءه لكان ذلك موجّباً لاختلال النظام، على أنّ عنوان اختلال النظام عنوان مُبهم جداً لا يمكن للفقيه الاعتماد عليه.

فما هو المراد من النظام؟ هل المراد النظام الموجود فى مدينه واحده، أو فى بلد واحد، أو يكون المراد النظام الجارى فى جميع البلاد بين جميع الناس، فليس هذا العنوان ملاكاً قابلاً للاعتماد، فهذا الدليل مخدوش من حيث الكبرى والصغرى معاً.

### الدليل السادس: السيره المتشرّعه

الدليل السادس:

وقد يستدلّ عليها بالسيره الموجوده بين المتشرّعه المتّصله بزمن المعصوم عليه السلام، والكلام والإشكال نفس الإشكال السابق فى الإجماع، فراجع ولا نعيده.

ص: ٧٨

١- (١) العناوين ١: ٣٥٩.

٢- (٢) قاعده القرعه، للشيخ حسين الكرىمى القمى: ٥٣-٥٤.

فقد ثبت إلى هنا أنّ العمده في الأدلّه هي الكتاب العزيز والروايات المتواتره في المقام، وبعد ذلك فاللّازم البحث عن أمور تنبيهيه لكي يبين حقيقه القرعه في الفقه والاستدلال، ونحن نذكرها في طيّ أمور:

ص: ٧٩

التنبه الأول:

هل القرعه جاريه فى جميع الشبهات؛ سواء كانت حكميه أو موضوعيه، بدويه أو مقرونه بالعلم الإجمالى، أم لا؟ وهل المراد من العناوين الخمسه (المشكل، الملتبس، المشتبه، المجهول، المعضل) معنى واحد، أم لا؟ وهل الموارد الخارجه عنها على نحو التخصيص أو الاختصاص والتخصّص؟

ولنذكر أولاً كلمات الأعلام والملاحظه فيها حتّى ننتهى إلى ما هو الحقّ إن شاء الله تعالى:

#### كلام المحقق العراقى

كلام المحقق العراقى (1): فقد ذهب إلى جريان القرعه فى الشبهات الموضوعيه المقرونه بالعلم الإجمالى فى حقوق الناس فيما إذا لم يمكن الاحتياط، ولا تجرى فى الشبهات الحكميه مطلقاً، ولا فى

ص: ٨٠

الموضوعية البدوية، ولا في حقوق الله، ولا في حقوق الناس فيما إذا كان الاحتياط ممكناً. وملخصه:

### افتراق العناوين الخمسة: المشكل، الملتبس، المشتبه، المجهول والمعضل

١ - ذهب قدس سره إلى وجود الفرق بين عنوان المشكل وسائر العناوين الواردة في الأدلة، وقد ذكر للمشكل معينين:

الأول: أنه عبارة عن المبهم المحض الذي لا تعين له في الواقع، وعلى هذا تكون القرعة من قبيل الواسطة في الثبوت؛ بمعنى: أن القرعة تكون جزءاً للموضوع على نحو الحيثية التقيديّة، وبالقرعة يتعين الواقع.

الثاني: ما يصعب حلّه ويتحير المكلف في مقام العمل.

والظاهر أن الفرق بينهما ليس إلفي أن الأول تفسير عقلي دقّي بخلاف الثاني فإنه تفسير عرفي له، ولا يتوهم أن الفرق بينهما إنما هو في أنه على الأول تكون القرعة من قبيل الواسطة في الثبوت، بخلاف الثاني؛ فإنه من قبيل الواسطة في الإثبات؛ فإنه ليس في مقام تقسيم المشكل إلى قسمين ونوعين، فتدبر.

وبالجملة: معنى المشكل عدم وجود تعين في الواقع.

وأما المجهول والمشتبه، فهو ما عرض له الحمل والاشتباه. وعليه:

يكون له واقع معين، وتكون القرعة بالنسبة إليه من قبيل الواسطة في الإثبات؛ وهي موجبه للعلم بالواقع.

ثم قال ما ملخصه: إنه على التعبير الأول لا مجال للتعارض بين أدلة القرعة والأدلة الواردة في الشبهات الحكمية والموضوعية بأقسامها؛

فإنه مع الأصول الجارية فيها يرتفع الإشكال ولا تصل النوبه إلى إجراء أدله القرعه.

وأما على التعبيرين الآخرين، فلتوهم التعارض مجال بدوياً، ولكن عند الدقه نصل إلى أنّ أدله القرعه جاريه في الشبهات الموضوعيه المقرونه بالعلم الإجمالي، ولا تجرى في سائر الموارد، كما سيّضح.

### عدم جريان أدله القرعه في الشبهات الحكميه

٢ - إنّ السرّ في عدم جريان أدله القرعه في الشبهات الحكميه مطلقاً هو: أنّ مصبّ الشبهه الحكميه إنّما هو تشخيص الحكم والشكّ فيه، مع أنّ عنوان المجهول أو المشتبه في أدله القرعه وصف لذات الشيء مع قطع النظر عن حكمه.

وبعبارة أخرى: مورد أدله القرعه إنّما هو في ما إذا كان الحكم معلوماً، وانطباق الحكم على الموجود الخارجى أيضاً معلوماً، ولكن الترييد والاشتباه يكون في المنطبق عليه. وبناءً عليه تكون الشبهات الحكميه بدويه كانت أو مقرونه بالعلم الإجمالي خارجه عن أدله القرعه.

و أيضاً الشبهات الموضوعيه البدويه خارجه عن أدله القرعه؛ لأنّ الشكّ فيها إنّما هو في أصل انطباق عنوان الحكم لا في المنطبق عليه، فنشكّ في أنّ هذا الشيء المعين الخارجى هل ينطبق عليه عنوان الخمر، أم لا؟ بينما أدله القرعه فيما إذا كانت العناوين منطبقه؛ فمثلاً نعلم ولو إجمالاً بانطباق عنوان الموطوءه على أحد الغنمين، ولكن الترييد إنّما هو في المنطبق عليه.

## تقسيم الشبهات الموضوعية المقرونة بالعلم الاجمالي إلى حقوق الله وحقوق الناس

٣ - أنه قدس سره قسم الشبهات الموضوعية المقرونة بالعلم الاجمالي إلى قسمين: الأول: حقوق الله و الثاني: حقوق الناس.

### مانعيه العلم الاجمالي عن جريان القرعه في موارد حقوق الله

و الأول خارج عن أدله القرعه تخصيصاً لا تخصيماً؛ بمعنى: أنه لا قصور في أدلتها للشمول بالنسبه إلى حقوق الله، بل يكون المانع موجوداً؛ وهو العلم الاجمالي، والقاعده المسلّمه الجاربه في موارد العلم الاجمالي؛ وهي الاشتغال، ولا رافع للعلم الاجمالي إلا أحد هذين الأمرين: الانحلال، والبدليه، و شيء منهما لا يثبت بالقرعه، فبعد القرعه لا ينحل العلم الاجمالي؛ فإنها ليست بأقوى من العلم التفصيلي المتأخر.

فكما أنه لا- يوجب الانحلال فكذلك القرعه. و أيضاً بالقرعه لا تثبت البدليه؛ لأنه بعدها يكون الاحتمال في الطرف الآخر موجوداً، والقرعه لا تُعَيَّن أن ما خرج بها يكون نفس المعلوم بالإجمال؛ لأن غايه ما يستفاد منها التعبد بأن الخارج هو الواقع، ولا يكون بمعنى عدم كون الطرف الآخر خارجاً عن العلم الاجمالي.

نعم، الانصاف: أن القرعه سواء كانت أماره أو أصلاً تصير موجباً للبدليه، كما لا يخفى.

وبالجملة: في موارد حقوق الله يكون العلم الاجمالي مانعاً عن جريانها، فلا تجرى القرعه فيها.

وأما حقّ الناس؛ فهو على ثلاثه أقسام:

أ: ما يمكن فيه الاحتياط التام، فلا تجرى فيه القرعه بنفس ما ذكره في حقّ الله؛ فإنّ العلم الاجمالي مانع عن جريانها. فمثلاً إذا علمنا بأنه



إمّا أن يكون هذا الشيء المعين لزيد، أو يكون ذاك الشيء الآخر للجميع من قبيل المباحات العامّة، فيمكن الاحتياط بدفع كليهما إلى زيد.

ب: ما لا يمكن فيه الاحتياط التام، بل يتأتى فيه التبعض، فمثلاً نعلم بأنّ أحد هذين المالين لزيد، والآخر ليس له التصرف فيه؛ فإنّه لا يمكن دفعها إليه؛ لاعتقاده بعدم جواز أخذهما معاً، فلا يجوز له الأخذ.

نعم، يمكن التبعض بإعطاء أحد المالين له.

ج: ما لا يمكن فيه الاحتياط أبداً، كالولد المرّد بين ثلاثة نفر، أو المال المرّد بين شخصين، فهذا هو مورد أدلّه القرعه. وقال: إنّ الظاهر أنّهم عملوا بالقرعه فيما كان من هذا القبيل ممّا يتعلّق بالحقوق والأموال، فالقرعه على اعتقاده تجرى:

أولاً: إذا كانت الشُّبهه موضوعيّة لا حكميّة.

وثانياً: إذا كانت مقرونة بالعلم الإجمالي لا بدويّه.

وثالثاً: إذا كانت في حقوق الناس.

ورابعاً: فيما إذا لم يمكن الاحتياط لا تامّاً ولا ناقصاً.

٤ - ثمّ إنّّه قال في آخر كلامه: إنّ الوظيفة قد تقتضى العمل بمناط النصّ الوارد في الدرهم الودعي من قاعده العدل والإنصاف من التنصيف والتثليث.

والنصّ هذا: محمّد بن عليّ بن الحسين بإسناده عن السكوني، عن الصادق، عن أبيه عليهما السلام: في رجل استودع رجلاً دينارين فاستودعه آخر

ديناراً، فضع دينار منها، قال: يعطى صاحب الدينارين ديناراً، ويقسم الآخر بينهما نصفين (١).

والظاهر أنّ هذه القاعده مقبوله عنده ومقدمه على قاعده القرعه (٢).

### تشخيص موارد القرعه عن موارد التخيير وقاعده العدل والإنصاف

وقال: خذ هذا، ولكن الإنصاف: أنّ تشخيص موارد القرعه عن موارد جريان الاحتياط والتخيير وقاعده العدل والإنصاف في غايه الإشكال، ولنعم ما قيل من أنّه لا يجوز العمل بالقرعه إلّا في مورد عمل الأصحاب بها (٣). انتهى ملخص كلامه.

### كلام المحقق النائيني في ذلك التشخيص

ويستفاد من كلام النائيني أيضاً أنّ الوظيفه الأخذ بقاعده العدل والإنصاف فيما إذا كان المشتبه من حقوق الناس، كما في موارد اختلاف البيّنات عند تردّد الموضوع بين الشخصين أو الأشخاص، كما أنّ الوظيفه قد تقتضى الاحتياط أو التخيير في حقوق الله.

نعم، في كلّ من حقوق الله وحقوق الناس قد تقتضى الوظيفه القرعه، وقال:

والإنصاف: أنّ تشخيص موارد القرعه عن موارد الاحتياط والتخيير وقاعده العدل والإنصاف في غايه الإشكال، ولذلك قيل: إنّ

ص: ٨٥

١- (١) الفقيه ٣: ٢٣ ح ٦٣، المقنع: ٣٩٨، تهذيب الأحكام ٦: ٢٠٨ ح ٤٨٣، و ج ٧: ١٨١ ح ٧٩٧، وعن وسائل الشيعه ١٨: ٤٥٢، كتاب الصلح ب ١٢ ح ١.

٢- (٢) وقد تعرّضنا لهذه القاعده في مباحثنا الفقهيّه في المعاملات وأخترنا عدم صحّه هذه القاعده كما أختره والدنا الراحل رضوان الله عليه وقال: قاعده العدل والإنصاف لا تكون من القواعد الفقهيّه المعتره. (تفصيل الشريعه في شرح تحرير الوسيله، كتاب الخمس والأنفال: ١٧٦)

٣- (٣) نهايه الأفكار ٤: (القسم الثاني) ١٠٤-١٠٧.

العمل بالقرعه إنّما يكون في مورد عمل الأصحاب، ولا يجوز الأخذ بعموم أخبارها(١).

## الملاحظات الواردة على المحقق العراقي

الملاحظات الواردة على العراقي:

أولاً: بناءً على ما ذهب إليه في تفسير المشكل، وعليه: عدم توهم التعارض بين أدلّة القرعه من جانب، و الأدلّة الواردة في جميع الشبهات الحكميّة والموضوعيّة بأقسامهما من جانب آخر، فنسأل أ نه بناءً عليه لا يبقى مورد لأدلّة القرعه، وهذا التفسير في الواقع موجب لخلوّ الدليل عن المورد الواحد، وهذا باطل وفساد جدّاً، كما لا يخفى.

ولاً- يتوهم أنّ الاستفادة من كلامه أنّ مصبّ الأدلّة في الأصول العمليّة هو الإشكال الإثباتي، بينما مصبّ أدلّة القرعه بناءً على التعبير بالمشكل هو الإشكال الثبوتي.

لأنّه بعد الدقّه التامّه في كلماته لا نستفيد أنّّه قد قسّم المشكل إلى قسمين: ثبوتيّ وإثباتيّ، كما أنّّه لا يستفاد من كلماته أنّ أدلّة الأصول مصبّها هو الإشكال الإثباتي فقط، فتدبرّ فافهم.

وثانياً: ما ذكره قدس سره من أنّ الاشتباه إنّما هو وصف لذات الشيء لا- لحكمه إنّما يأتي بناءً على الاعتماد على التعبيرات الواردة بهذا العنوان، مع أنّّه قد ورد في روايات القرعه عنوان المجهول، وهذا العنوان كثيراً ما يأتي بالنسبه إلى حكم الشيء، ولا يكون وصفاً لذات الشيء.

نعم، قد يتأتّى فيما إذا كان الشيء مجهولاً من حيث الذات، وعلى كلّ حال أنّّه لم يتعرّض بالنسبه إلى العمومات التي دلّت على جريان

ص: ٨٦

القرعه فى كلّ مجهول، وهذه العمومات كما أنّها شامله للشبهات الموضوعيّة، فكذلك شامله للحكميّة أيضاً، فهل يوجد دليل على التقييد والتخصيص كالإجماع وغيره؟ فليس فى كلماته جواب عن هذا السؤال.

وثالثاً: أنّه قد ذكر أنّ أدلّه القرعه لا- قصور فيها من حيث الشمول للشبهات الموضوعيّة المقرونة بالعلم الإجمالى ولكن المانع موجود؛ وهو العلم الإجمالى فنقول: هذا أول الكلام؛ لأنّ النزاع فى هذه الشبهات فى أنّ العلم الإجمالى مانع عن جريان القرعه ومثبت لوجوب الاحتياط، أم لا؟

وبعبارة أخرى: النزاع واقع فى أنّ القرعه هل تجرى فى موارد العلم الإجمالى أو لا تجرى؟

ورابعاً: ليس الفرق بين حقوق الله و حقوق الناس فرقاً صحيحاً، وليس عندنا وجهاً دقيقاً للفرق بينهما.

وبعبارة أخرى: إذا كان العلم الإجمالى منجزاً فلا فرق بينهما، ولا يتوهم أنّه قد يستفاد من أدلّه القرعه جريانها فى خصوص حقّ الناس؛ لأننا نقول: إنّ بعض الروايات الواردة فيها ليست فى حقوق الناس، مثل ما ورد فى الخنثى المشكل من جهة جواز تغسيله بيد الرجل أو المرأة(1)، والتغسيل ليس من حقوق الناس، كما لا يخفى.

ص: ٨٧

---

١- (١) لم نعثر على نصّ خاص فى ذلك، إلّا- أن يراد بها الروايات العامّة المتقدّمة فى ص ٣٤-٣٧، أو الروايات الواردة فى ميراث الخنثى المشكل المتقدّمة فى ص ٤٤ و ٦٩-٧٠، كما تقدّمت فى ص ١٠.

وخامساً: قد يستفاد من كلامه أنه في موارد جريان قاعده العدل والإنصاف لا تصل النوبه إلى جريان القرعه، مع أنه قد يوجد في بعض الروايات مورد لجريان هذه القاعده، والإمام عليه السلام حكم بجريان القرعه.

كما تقدّم (١) فيما ذكره أبو حنيفة في جواب الإمام الصادق عليه السلام في قضيه ميراث الصبيّين: أحدهما حرّ والآخر مملوك لصاحبه، ولم يعرف الحرّ من المملوك، وقال أبو حنيفة يعتق نصف هذا ونصف ذاك ويقسم المال بينهما، وقال أبو عبدالله عليه السلام: ليس كذلك، ولكنّه يقرع بينهما.

فإنّ الظاهر أنّ كلام أبي حنيفة إنّما كان مبيّناً على قاعده العدل والإنصاف، والإمام عليه السلام قد ردّه وحكم بالقرعه، فيستفاد تقدّم القرعه على هذه القاعده أيضاً.

### كلام صاحب العناوين السيّد المحقّق المراغي:

(٢)

### اتّحاد العناوين الخمسه معنى

١ - أنه خلافاً لمن ذهب إلى وجود الفرق بين العناوين المتعدّده في روايات القرعه (٣)، ذهب إلى أنّ معنى المشكل والمجهول والمشتبه والملتبس والمعضل معنى واحداً ليس بينها اختلاف.

### عموميّه أدلّه القرعه وخروج الأصول عمليّه عنها تخصيصاً أو تخصصاً

٢ - لا ريب في عموم أدلّه القرعه نصّاً وإجمالاً ولكن اللّازم تفسير هذه العناوين الخمسه حتّى يستفاد أنّ موارد الأصول العمليّه هل خارجه عنها تخصيصاً، أو اختصاصاً وتخصّصاً؟

### كون القرعه آخر طريق لحلّ الاشكال

٣ - إنه قدس سره ذهب إلى أنّ المستفاد من أدلّه القرعه هو: أنه إذا لم يكن

ص: ٨٨

١- (١) في ص ٦٢.

٢- (٢) العناوين ١: ٣٥٢-٣٦٠.

٣- (٣) كما تقدّم عن المحقّق العراقي في ص ٨١.

طريق معتبر شرعاً لرفع الجهل و الإشكال فيصير مشتبهاً، فمتى كان له سبيل مثبت لم يكن من الإشكال والاشتباه في شيء.

وبعبارة أخرى: هو يرى أنّ القرعه إنّما هي آخر طريق لحلّ الإشكال، وإذا كان في البين طريق آخر لحلّ الإشكال فلا تصل النوبة إلى القرعه.

ولإثبات هذه الدعوى يقول: إنّ المشتبهات على أقسام ثلاثة، والقسم الثالث منها أيضاً ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

### عدم جريان القرعه في الشبهات الحكمية

الأول: الشبهات الحكمية، فاللزام فيها الرجوع إلى الأصول العملية، كالبراءة والاحتياط والاستصحاب.

إن قلت: ما الفرق بين دليل البراءة ودليل القرعه؟ فإنّ موردهما عنوان المجهول؛ لأنّ المستفاد من أدلّة البراءة جريانها في كلّ مجهول، وبعبارة أخرى: عنوان ما لا يعلمون مساوق لعنوان الجهل، وعلى هذا ما الفرق بينها، وبين أدلّة القرعه؟

فأجاب بوجوه أربعة:

الوجه الأول: أنّ النسبة بينهما هي العموم والخصوص المطلق؛ فإنّ أدلّة القرعه أعمّ مطلق تدلّ على جريان القرعه؛ سواء كانت البراءة جارية فيها أم لا، وأدلّة البراءة خاصّة فتقدّم عليها وتكون النتيجة هكذا:

في كلّ مجهول قرعه إلّا فيما تجرى البراءة.

الوجه الثاني: إنّنا لا نسلم اتّحاد الموضوع والمورد بينهما، فموضوع أدلّة البراءة ليس عنوان المجهول، بل بين هذا العنوان، وعنوان ما لا

يعلمون، أو ما لم يرد فيه أمرٌ ونهى، فرق واضح، كما أننا عند المراجعته إلى العرف نصل إلى الفرق الواضح بين عنوان المشكل، وعنوان ما لا يعلمون.

الوجه الثالث: أدلّه القرعه ظاهره في الموضوعات الخارجيه المشتبهه، وارتكاز العرف في كلّ أمرٍ مشتبه ليس إلّا هذا المعنى؛ وإن كان لفظ الأمر عامّاً شاملاً للحكم والموضوع معاً، ولكن عنوان المشتبه عند العرف مختصّ بالموضوعات.

الوجه الرابع: مع غصّ النظر عن الوجوه السابقه نقول: إنّ هنا دليلان: دليل البراءه ودليل القرعه، ولا شكّ في تقديم دليل البراءه، فإنّه أقرب إلى الشريعه السّمحه السّهله.

نعم، في دليل الاستصحاب والاحتياط لا يصحّ هذا الكلام، ولكن نقول بتقديمهما على القرعه أيضاً من جهه وجود الإجماع؛ فإنّه قائم على عدم جريانها في الأحكام، كما صرّح به الشهيد الأوّل في القواعد والفوائد من أنّها لا تستعمل في الفتاوى والأحكام المشتبهه إجماعاً (١).

فبالنتيجه: أنّه قدس سره قد التجأ إلى الإجماع لعدم جريان القرعه في الأحكام والشبهات الحكميه.

### عدم جريان القرعه في الشبهات الموضوعيه المستبطه

الثاني: الشبهات الموضوعيه المستبطه، كالشبهه في أنّ الموضوع له لهذا اللفظ هل هو هذا أو ذاك؟

فلا تجرى القرعه في هذه الموارد أيضاً؛ لأنّ لحلّها إمّا أن يلزم

ص: ٩٠

الرجوع إلى العرف أو اللّغه، أو سائر الأمارات المرتبطه بها، والعرف لا تجرى القرعه في فهم معانى الألفاظ.

### عدم جريان القرعه في قسمين من الشبهات الموضوعيه الصرفه وجريانها في قسم واحد منها

الثالث: الشبهات الموضوعيه الصرفه، وهى على ثلاثه أقسام:

القسم الأوّل: ما يكون مجرى الأصل من الأصول العمليه، كأصالة البراءه والاستصحاب وغيرهما، فلا تجرى فيه القرعه بنفس الدليل الذى مرّ فى الشبهات الحكميه؛ فإنّه مع جريان الأصل يرتفع الإشكال وينتفى موضوع القرعه، ونقول بذلك حتّى فى الشبهات المحصوره؛ فإنّه مع جريان الاحتياط لا مجال لجريان القرعه.

نعم، يبقى فى السبب الروايه التى دلّت على جريان القرعه فى الغنم الموطوءه المشتبهه (1)، مع أنّه من موارد جريان الاحتياط، فنقول بوجه ثلاثه:

الوجه الأوّل: أنّ الروايه ظاهره فى الشبهه غير المحصوره، ولا- يجب الاجتناب عن أطرافها. نعم، على حسب الروايه يستحبّ القرعه.

الوجه الثانى: لو فرضنا أنّ الروايه من موارد الشبهه المحصوره لكن نقول: إنّها أخصّ عن قاعده الاشتغال، فيقدّم عليها.

الوجه الثالث: وجود الفرق بين الموردين؛ فإنّ فى مورد الغنم يكون الاجتناب عن جميع الأطراف موجبا لتضييع المال، ويكون ضرراً كبيراً على أرباب الغنم، بخلاف سائر موارد الشبهات المحصوره.

ص: ٩١



وعليه: لا يجوز التعدي عن مورد الروايه إلى ما يكون الاختلاط بين المذكى و الميته.

إن قلت: مع جريان القرعه فى أحد الأطراف فى الشبهات المحصوره يتعين الحرام. وعليه: لا مجال لجريان الاحتياط.

قلت: إن القرعه جاريه فيما إذا كان الموضوع مشكلاً، وليس الداعى فيها معرفه الموضوع، بخلاف الاحتياط؛ فإن الداعى فيه معرفه الحكم، فمع جريان الاشتغال تصل إلى نتيجه من حيث الحكم ولا دخل للاحتياط من جهه تعيين الموضوع.

نعم، فى مورد الاحتياط إذا كان الداعى معرفه الموضوع فتجرى القرعه لتشخيصه، فمثلاً فى مورد الغنم الموطوءه حسب القاعده تجرى الاحتياط، ولكن إذا نذر شخصاً لأن يتصدق بغير الموطوء، فبالقرعه يتعين الموطوءه.

القسم الثانى: الشبهات الموضوعيه التى لا تجرى فيها الأصول العمليه، لكنه قام الدليل فيه على الأخذ بأحد الطرفين أو الأطراف، كما ورد فى تراجع أئمه الجماعه من النص على تقديم الأفقه (١)، أو ما ورد فى تقديم السابق للمرافعه أو الاستفتاء (٢)، وفى هذه الموارد لا تجرى القرعه؛ لأنه مع قيام الدليل على أخذ أحد الطرفين يخرج المورد عن الإشكال.

ص: ٩٢

---

١- (١) العناوين ١: ٣٥٢-٣٦٠.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٨: ٣٤٦-٣٤٨، كتاب الصلاه، أبواب صلاه الجماعه ب ٢٦.

القسم الثالث: الشبهات الموضوعية المحضه التي لا- تجرى فيها الأصول العملية، ولا دليل على ترجيح أحد الأطراف، كالولد المرّد بين ثلاثة أشخاص، فهذه هي مورد القرعه، ولولاها لزم الهرج والمرج واختلال النظام، وينجّر البقاء في الجهالة إلى تعطيل الأحكام وإثاره الفتنة والفساد المطلوب حسم مادتها في الشريعة.

فالموضوع في أدلته القرعه هي المشكلات التي تكون من هذا القسم، فالشبهات الحكمية بدويّة كانت أو مقرونة بالعلم الإجمالي، و أيضاً الشبهات الموضوعية بنحو الأوّل والثاني كانت خارجه عن مورد الأدلّه بالخروج التخصّصي لا التخصّصي حتّى يرد إشكال تخصيص الأكثر(1).

انتهى ملخص كلامه قدس سره.

### الإيرادات والنقوض الواردة على صاحب العناوين

ويرد عليه:

أولاً: أنّه قد ادعى أمراً ولكن لم يُقم عليه دليلاً واضحاً، وتوضيح ذلك: أنّه - خلافاً للمحقق العراقي - قد ذكر ضابطاً معيناً لمورد أدلته القرعه؛ وهو: أنّها جارية فيما إذا لم يكن طريق معتبر شرعاً جار فيه؛ بمعنى: أنّ القرعه هي آخر طريق لحلّ المشكلات، وموردها ما إذا لم يكن طريق آخر مثبت فيه، ولكن لا- يوجد في كلامه المفصّل دليل يثبت، فهذه الضابطه وإن كانت متينه، ولكنّها مجرد دعوى محض.

وثانياً: يرد على هذه الضابطه نقوض متعدده يستفاد من تتبع العميق

ص: ٩٣

---

١- (١) راجع وسائل الشيعه ٢٧: ٢١٨، كتاب القضاء، أبواب آداب القاضي ب ٥.

فى موارد القرعه نحن نذكر بعضها.

النقض الأول: جريان القرعه فيما إذا اشتبه على كل من الزوجين، زوجته ولم يكن ثمّ طريق إلى معرفتهما، فيمنع كل واحد من الرجلين عن الإمرأتين حتى يقرع، كما صرح به صاحب الجواهر<sup>(١)</sup>، ففى هذا المورد يمكن أن يقال بالاحتياط.

وكيفيته: أن يطلق كل منهما زوجته، وبعد ذلك يعقد كل منهما واحداً من الإمرأتين على سبيل التعيين، ولعله لأجل ذلك قد أفتى العلامة<sup>(٢)</sup> بإلزام كل منهما للطلاق، وعلى هذا مع وجود هذا الطريق - أى الطلاق - قد أفتى جمع - كصاحب الجواهر - بجريان القرعه، فيستفاد منه أنها ليست بعنوان الحل الأخير والوحيد للمشكلات.

النقض الثانى: قد صرح صاحب الجواهر بأنه فى مورد التشاح فى الأذان مع عدم وجود المرجح تجرى القرعه، مع إمكان القول بالتخير، وقال: إذ التخير وإن كان ممكناً لكن لا ريب فى أولويه القرعه فيه<sup>(٣)</sup>.

ففى هذا المورد وإن كان أصل التخير ممكناً، ولكنه مع ذلك تجرى القرعه.

النقض الثالث: أنه فى روايات القرعه توجد روايه تجرى القرعه فى موردها مع إمكان جريان قاعده العدل والإنصاف، مثل روايه حسين بن المختار فى تشخيص الولد الحز عن غيره لإعطاء الإرث

ص: ٩٤

١- (١) جواهر الكلام ٣١: ٦٧٨، وراجع أيضاً جامع المقاصد ١٣: ٣١٠، وكشف اللثام ٧: ٣٩٣.

٢- (٢) قواعد الأحكام ٣: ٧١.

٣- (٣) جواهر الكلام ٩: ٢١٤-٢١٥.

والحرية، فذهب أبو حنيفة إلى أنه يعتق نصف كل منهما ويقسم المال بينهما، وهذا مطابق لقاعده العدل والإنصاف، ولكن الإمام الصادق عليه السلام لم يقبله، وقد حكم بجريان القرعة (١)، فراجع.

النقض الرابع: في تعارض الاستصحاب والقرعة؛ فإنه لو قلنا بأنها أماره جليته فتقدم على الاستصحاب من باب تقديم الأماره على الأصل، وهكذا في تعارضها مع التخيير والاحتياط؛ فإنه لا خلاف في أنه بناءً على كون المدرك فيهما العقل، تكون القرعة وارده عليهما؛ لارتفاع موضوعهما حقيقةً، ولو قلنا بشرعيتهما فالقرعة حاكمه عليهما؛ لارتفاع موضوعهما تبعاً.

فعلى حسب القاعده تكون القرعة مقدمه عليهما، إقياً بنحو الورود أو بنحو الحكومه وإن ذهب الشيخ وجمع (٢) إلى أن عموم أدلتها موهون جداً من جهة كثره التخصيص، ويجب الذهاب إلى ما يكون مورداً لعمل الأصحاب، فهذه نقوض ترد عليه، والمتتبع يجد موارد أكثر منها.

وثالثاً: أنه قدس سره قد استند إلى الإجماع لإخراج الشبهات الحكمية عن أدله القرعة، كما أن الشهيد الأول في القواعد والفوائد صرح بخروجها بالإجماع (٣).

ص: ٩٥

- 
- ١- (١) تقدم في ص ٦٢.
  - ٢- (٢) فرائد الأصول (تراث الشيخ الأعظم) ٣: ٣٨٥-٣٨٦، نهاية الأفكار ٤ (القسم الثاني): ١٠٧، أجود التقريرات ٤: ٢٦١، الإستصحاب للإمام الخميني قدس سره: ٣٩١، كما تقدم في ص ٨ و ١٥-١٦.
  - ٣- (٣) القواعد والفوائد ٢: ٢٣، كما تقدم في ص ٩٠.

نعم، يستفاد من كلمات المحقق النائيني أنّ دليل القرعه إنّما هو في مورد اشتباه موضوع التكليف وتردّده بين الأمور المتباينه، فقال:

إنّ المستفاد من قوله عليه السلام: القرعه لكلّ مشتبه أو مجهول، هو مورد اشتباه الموضوع بين الشئيين أو الأشياء، فيقرع بينهما لإخراج موضوع التكليف، ولا معنى للقرعه في الشبهات البدويّة؛ فإنّه ليس فيها إلّا الاحتمالين والقرعه بين الاحتمالين، خارج عن مورد التّعبد بالقرعه، فموارد البراءة والاستصحاب خارجة عن عموم أخبار القرعه بالتخصيص لا بالتخصيص كما يظهر من كلام الشيخ قدس سره (١). (٢).

والظاهر أنّ الخروج من باب التخصيص.

وبعبارة أخرى: الاستناد إلى الإجماع مستلزم للخروج بالتخصيص، ومعه كيف أصرّ على الخروج بالتخصيص، ولا يمكن الجمع بينهما.

### ذكر موارد من الشبهات الحكميّة التي حكموا بجريان القرعه فيها

#### إشارة

ومع غضّ النظر عن ذلك نحن ظفرنا في كلمات الفقهاء على موارد حكموا بجريان القرعه فيها، مع أنّ الشُّبهه فيها حكميّة لا موضوعيّة، وبهذا ينحلّ الإجماع.

### ١ - فيما لو اجتمع ميت ومحدث وجنب ولم يكن الماء صالحاً إلّا لأحدهم

١ - فيما لو اجتمع ميت ومُخْرِث وجنب ولم يكن الماء صالحاً إلّا لأحدهم، فقد وقع البحث في كلماتهم، فحكموا على نحو الإطلاق بتخصيص الماء بالجنب (٣)، ولزوم التيمّم للميت والمحدث بالأصغر،

ص: ٩٦

١- (١) فرائد الأصول (تراث الشيخ الأعظم) ٣: ٣٨٦، كما تقدم في ص ٨.

٢- (٢) فوائد الأصول ٤: ٦٧٨-٦٧٩.

٣- (٣) تقدّم ذلك عن المشهور في ص ١١.

وذلك وفقاً للروايات (١) الواردة الظاهره فى ذلك، لكن قد فصل ابن إدريس (٢) فى ذلك بين ما إذا كان الماء ملكاً لأحدهم فيختص به. وأما إذا لم يكن الماء ملكاً لأحدهم فيقدم الجنب.

وقد نقل صاحب الجواهر عن بعض القول بالقرعه، وقال: وقد يظهر من بعضهم الرجوع فى جملة من هذه الصور إلى القرعه، وهو لا يخلو من وجه لو علم تعيينه فى الواقع واشتبه، لكنّه أحوط على كلّ حال (٣).

والظاهر أنّ البعض هو صاحب المدارك؛ فإنّه قال: التخيير حسن واستعمال القرعه أولى (٤).

وكيف كان، فالظاهر أنّ القاعده فى هذا المورد تقتضى التخيير، والروايات الواردة ظاهره فى تخصيصه بالجنب، إمّا وجوباً أو استحباباً، وقد أفتى صاحب المدارك بجريان القرعه وأولويتها، مع أنّ المورد من موارد الشُّبهه الحكميّه، فتدبّر.

اللَّهُمَّ إِنْ قَالَ: إِنَّ مَخَالَفَهُ صَاحِبَ الْمَدَارِكِ وَالْجَوَاهِرِ لَا يَضُرُّ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى حَسَبِ مَبْنَى الْمُتَأَخِّرِينَ فِي حَبِّيهِ الْإِجْمَاعِ، سَيِّمًا مَعَ مَلَا حِظِهِ أَنَّ الْفَقِيهَ الْعَامِلَى فِي مِفْتَاحِ الْكِرَامَةِ (٥) لَمْ يَذْكَرِ الْقَوْلَ بِالْقَرَعَةِ فِي ضَمَنِ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَهَذَا يُوجِبُ الْوَهْنَ وَيَكُونُ شَاذًا فَلَا يَعْتَنَى بِهِ.

ص: ٩٧

- ١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٣٧٥-٣٧٦، كتاب الطهاره، أبواب التيمم ب ١٨.
- ٢- (٢) السرائر ١: ١٤٢.
- ٣- (٣) جواهر الكلام ٥: ٤٤٤.
- ٤- (٤) مدارك الأحكام ٢: ٢٥٢.
- ٥- (٥) مفتاح الكرامه ٤: ٥٠٨-٥١٤.

أو يقال: ليس الخلاف في أصل التخيير، والقرعه إنما تجرى لتعيين الأولويّه؛ وهي أمرٌ موضوعيٌّ لا حكميٌّ.

قال صاحب مفتاح الكرامه: صرّح جماعه منهم: المحقّق في المعتبر(1) وأبو العباس في المهذب البارع(2)، و المحقّق الثاني(3)، وسبط الشهيد الثاني(4)، وغيرهم(5) أنّ النزاع إنّما هو في الأولويّه لا غير(6).

انتهى كلامه.

والإنصاف: أنّ هذا مخالف لظاهر الروايات الواردة، فراجع.

## ٢ - إذ كان الشخص متيمماً عن الغسل والوضوء ثم وجد ماءً صالحاً لأحدهما

٢ - إذا كان الشخص متيمماً تيمماً بدلاً عن الغسل، و أيضاً تيمماً ثانياً بدلاً عن الوضوء، ثم إنّه وجد ماءً وتمكّن من ماء صالح للوضوء أو الغسل لا لهما، ففي هذا الفرع يأتي احتمالات ثلاثه:

الأول: نقضهما بمجرد وجدان الماء.

الثاني: يتخيّر المكلف في نقض أيّهما.

الثالث: إجراء القرعه.

فصاحب الجواهر وإن ذهب إلى أقوائيه الأول(7) ولكن مجرد احتمال القرعه في هذا الفرع - مع أنّه من الشبهات الحكميه

ص: ٩٨

١- (١) المعتبر ١: ٤٠٦.

٢- (٢) المهذب البارع ١: ٢١٩.

٣- (٣) جامع المقاصد ١: ٥١٢-٥١٣.

٤- (٤) مدارك الأحكام ٢: ٢٥١.

٥- (٥) التنقيح الرائع ١: ١٤٠.

٦- (٦) مفتاح الكرامه ٤: ٥٠٩-٥١٠، وفيه «إنّما هو في الأوليه» و هو غلط.

٧- (٧) جواهر الكلام ٥: ٤٥٠.

لا الموضوعية - يكفينا لنقض الإجماع، فتدبر.

### ٣ - لو نذر شخص بأن يتصدق بالمال الزكوي إذا بلغ حدّ النصاب

٣ - لو نذر شخص بأن يتصدق بالمال الزكوي إذا بلغ حدّ النصاب، فهل الواجب الزكاه، وبعد إخراجها يتصدق بالباقي، أو لا يجب التصديق بجميعه؟

قال صاحب الجواهر: اختار بعض الأصحاب القرع مطلقاً (١).

(للمسألة صور متعدده) وهذه شبهه حكميه، فلا يعلم أنّ الواجب الشرعي إعطاء الزكاه، أو التصديق؟ والحل بيد الشارع.

### كلام السيد المحقق الأعظم الإمام الخميني قدس سره:

فقد ذهب إلى بطلان ما كان متداولاً بين ألسنه المتأخرين من تضعيف عمومات القرع بسبب كثرة التخصيص ولزوم العمل فيما عمل به الأصحاب، وقال: إنّ عمومات القرع باقية على حالها، والتخصيص فيها ليس أكثر من التخصيص الواقع على مثل «أوفوا بالعقود» ٢ و

«المؤمنون عند شروطهم» (٢)، ولتحقيق ذلك قد اعتقد أنّ الاستفادة من الروايات الواردة، وكذا الاستفادة من كلمات الأصحاب إنّ مورد أدله القرع إنّما هو مرتبط بتنازع الحقوق، وتراحم الحقوق الماليه، وبالمآل مرتبط باب القضاء، ولإثبات ذلك قال ما ملخصه:

### بطلان تضعيف عمومات القرع بكثرة التخصيص، وكون القرع مختصه باب القضاء

١ - أنّ القرع طريق متعارف بين العقلاء، كما يشهد بذلك قضيه

ص: ٩٩

١- (١) جواهر الكلام ١٥: ٧٩.

٢- (٣) تهذيب الأحكام ٧: ٣٧١ ح ١٥٠٣، الاستبصار ٣: ٢٣٢ ح ٨٣٥، الكافي ٥: ٤٠٤ ح ٨، وعنهما وسائل الشيعة ٢١: ٢٧٦، كتاب النكاح، أبواب المهور ب ٢٠ ح ٤.



مساهمه يونس وتكفل مريم عليهما السلام(1)؛ فإنَّهما ليسا من باب التعييد الشرعي، بل كان من جهة الارتكاز الموجود بين العقلاء في اللجوء إلى القرعة في المشكلات، فالقرعة طريق عقلائي والشارع قد وافقهم طابق النعل بالنعل.

٢ - نحن حينما راجعنا إلى ارتكازنا و إلى العقلاء فهمنا أنّ مورد جريان القرعة عندهم ليس إلّا فيما وقع التنازع في الحقوق الماليه، وليس في البين مرجح لأحد الأطراف، فالعقلاء يجرون القرعة في الأمور الماليه، فيما لم يكن مرجح آخر.

٣ - المستفاد من الروايات ليس إلّا ما هو الموجود بين العقلاء، فالروايات جميعاً وردت في مورد التنازع والتزاحم إلّا روايه الغنم الموطوءه(2)، وسيأتي البحث عنه، فكثير منها قد ورد في باب تعارض البيّنات في النزاع في الدابّه، أو الوديعة، أو الزوجه(3).

وبعض منها قد ورد في الوصيّه بعق ثلث العبيد ولم يكن الثلث معيّنًا، فقد يقع التزاحم والتنازع بين حقوق العبيد(4)، وهكذا ما ورد في الخنثى المشكل(5) من جهة الإرث.

نعم، يبقى في البين الروايه الوارده في الغنم الموطوءه، فيقال: إنّها

ص: ١٠٠

---

١- (١) المذكور في سوره آل عمران ٣:٤٤، وتقدّم ذكرها في ص ٢٨-٢٩.

٢- (٢) تقدم في ص ٦٣-٦٤.

٣- (٣) تقدم في ص ٥٢-٥٤.

٤- (٤) تقدم في ص ٥٤-٥٧.

٥- (٥) تقدم في ص ٦٩-٧٠.

مورد خاصّ تعبديّ يجب العمل في هذا المورد، ولا يجوز التعدّي عنها إلى الغنم المختلط المذكى بالميته، ولم يوجد فقيه معتبر يفتى بجريان القرعه لتمييز المذكى عن الميته.

أو يقال في المورد: قد وقع التضاحم بين حقوق الشياه أو حقوق أرباب الأغنام، فقد ورد في الروايه أنّه مع تشخيص الموطوءه نَجَتْ سائر الأغنام.

فمورد الروايات جميعاً ليس إلّامورد التنازع والاختلاف في الحقوق المائيه، ويؤيد ذلك:

أولاً: التعبير بالأخصّيّه، ففي بعض الروايات هكذا: خرج سهم المحقّ (١)، وهذا التعبير لا يناسب إلّا إذا كان التنازع والتضاحم في الحقوق.

وثانياً: قدورد في بعض الروايات أنّ أصل القرعه هو ما ورد في كتاب الله من قضيه يونس ومريم عليهما السلام (٢)، ومن الواضح: أنّه ليس إلّامراً عقلاً، وقد ذكرنا أنّ القرعه عندهم إنّما هي في الأمور المائيه المتنازع عليها.

وثالثاً: قد ورد في بعض الروايات أنّها لا يخرجها إلّالإمام عليه السلام (٣)، أو أنّ القرعه قد أقرع الوالي (٤)، والمراد منصب الإمامه؛ وهو مناسب

ص: ١٠١

١- (١) تقدّم في ص ٢٦ و ٣٩.

٢- (٢) تقدّم في ص ٢٦-٢٨.

٣- (٣) تقدّم في ص ٧٠-٧١.

٤- (٤) تقدّم في ص ٥٨-٥٩.

لباب القضاء، وهذه قرينه واضحة على جريان القرعه في موارد التنازع المحتاج إلى القضاء.

فهذه القرائن الثلاثة شاهده ومؤيده لما ذكرناه من مورد الروايات.

نعم، يبقى من بين الروايات ما نقله محمّد بن حكيم عن الكاظم عليه السلام (١)؛ من أنّ القرعه في كلّ أمرٍ مجهول، وهو عام شامل للحكم والموضوع.

فنقول في الجواب:

أولاً: أنّ السؤال في هذه الرواية مجهول، فلعله كان محفوفاً بالقرينه التي لم تصل إلينا، ولعلّها كانت في مورد المرافعات والمنازعات.

وثانياً: أنّ الارتكاز العقلائي يكون قرينه على التصرف في هذا الكلام، ونقول: إنّ المجهول هو المجهول في الموضوعات التي قد وقع التنازع فيها، فهذه قرينه لبيته على التصرف في الإطلاق الموجود في هذه الرواية (٢).

### كلام السيّد المحقق الداماد

ونظير هذا القول ما ذهب إليه السيّد المحقق الداماد في كتاب المحاضرات وقال: قد تحصل أنّ القرعه من مناصب الإمام، فلا يجوز غيره إجراؤها إلّا إذا كان منصوباً من قبل الإمام بنحو الخصوص أو العموم، ولا يخفى أنّ القرعه لو كانت عامّة في كلّ أمر مجهول لا يناسب أن يكون من وظائف الإمام، ومن يقوم مقامه - إلى أن قال -: والظاهر

ص: ١٠٢

١- (١) تقدّم في ص ٣٢-٣٣.

٢- (٢) الاستصحاب للإمام الخميني قدس سره: ٣٩١-٣٩٩.

من بعض الأخبار العامّة اختصاصها بمورد التنازع المحتاج إلى فصل الخصومه بحكم الإمام، أو الحاكم المنصوب من قبله، وذلك بقوله صلى الله عليه وآله:

«ليس قوم تنازعوا ثمّ فوّضوا أمرهم إلى الله عزّ وجلّ»<sup>(١)</sup> إلخ؛ فإنّ الظاهر منه وكذا غيره ممّا يكون بهذا التعبير اختصاصها بمورد الترافع والتنازع<sup>(٢)</sup> إنتهى كلامه.

### الملاحظات الواردة على السيّد الإمام الخميني والسيّد الداماد

والملاحظه على السيّد الإمام الخميني والسيّد الداماد رحمهما الله:

أولاً: قد مرّ سابقاً<sup>(٣)</sup> أنّ القرعه في الشريعة أوسع من القرعه عند العقلاء؛ فإنّ العقلاء عند تعارض البيّنيتين يحكمون بالتساقط، ولا يرجعون إلى القرعه، بينما أنّ الشريعة قد أوجبت الرجوع إليها، هذا، مضافاً إلى أنّ القرعه في الشريعة يمكن أن تكون من المناصب للإمام المعصوم عليه السلام، أو من يقوم مقامه؛ بينما عدم وجود هذا الشرط عند العقلاء.

وقد مرّ<sup>(٤)</sup> أيضاً أنّ قضيه يونس لا تكون مطابقه لارتكاز العقلاء؛ ولأجل ذلك لا يصحّ التعدّي عنها.

ثانياً: إنّنا وإن سلّمنا دلالة بعض الروايات على أنّ القرعه مرتبطه بالتنازع وتراحم الحقوق، ولكن نقول: وجود الروايات العامه يدلّ على عدم اختصاص القرعه بهذا المورد؛ فإنّ قوله عليه السلام:

«كلّ مجهول ففيه

ص: ١٠٣

١- (١) تقدّم في ص ٣٨-٣٩.

٢- (٢) المحاضرات ٣: ٢٥٥.

٣- (٣) في ص ٧٧.

٤- (٤) في ص ٢٤-٢٥.

القرعة»(١) عامٌ غيرٌ مختصٍّ بمورد التنازع، والقول بأن ارتكاز العقلاء قرينه على التقييد باطل؛ من جهة أن العقل يمكن أن يكون قرينه على التصرف في الدليل، بخلاف ارتكاز العقلاء؛ فإنه لا يتعين كونه قرينه على التصرف، بل يمكن أن يكون عموم الدليل رادعاً لهذا الارتكاز، فتدبر.

ثالثاً: أن المستفاد من الرواية الدالّة على أن القرعة سنّه(٢)، أنها من الأمور التي فرضها النبي صلى الله عليه وآله، وهذا ظاهر في كون القرعة من الأمور التأسيسية لا الإيضائية.

رابعاً: قد نجد جريان القرعة في موارد في الفقه مع أنها خارجه عن تراحم الحقوق:

أ: في مسأله الأذان إذا كان الشخصان متساويين من جهة الشرائط، ففي هذا المورد لا مجال للبحث عن التراحم في الحقوق المائيه.

ب: في غسل الخنثى المشكل في أنه هل يغسله الرجل أو الامراه؟

ج: في المال الحلال المختلط بالحرام مع عدم وجود النزاع في البين، فلا تراحم إثباتاً، فلو علم شخص بوجود مال الغير في ماله، ولم يعرف مقداره، ومالكة مردّد بين أشخاص، فقد ذكر جمع منهم السيّد الإمام بلزوم القرعة، وقال: أمّا لو علم قدر المال، فإن علم صاحبه دفعه إليه ولا خمس، بل لو علمه في عدد محصور فالأحوط التخلّص منهم،

ص: ١٠٤

١- (١) تقدّم في ص ٣٣.

٢- (٢) تقدّم في ص ٤١.

فإن لم يمكن فالأقوى الرجوع إلى القرعه (١).

د: في باب المضاربه إذا مات العامل وكان عنده مال المضاربه، فإن علم بوجوده فيما تركه بعينه فلا إشكال، وإن علم به فيه من غير تعيين؛ بأن كان ما تركه مشتملاً عليه وعلى مال نفسه، أو كان عنده أيضاً ودائع أو بضائع للآخرين واشتبه بعضها مع بعض، يعامل معه ما هو العلاج في نظائره من اشتباه أموال متعددين، وهل هو بإعمال القرعه أو ايقاع التصالح، أو التقسيم بينهم على نسبة أموالهم؟ وجوه أقواها القرعه، وأحوطها التصالح (٢)، إنتهى.

والظاهر في هذا الفرع جريان القرعه وإن لم يكن تراحم ونزاع إثباتاً، فتدبر.

ه: ما مرّ سابقاً (٣) في رواية عباس بن هلال الشامي، وروايه حسين بن مختار (٤)؛ فإنّ موردهما ليس من الأمور الماليه والتراحم الحقيقى، بل المقصود منهما كون الشخص حرّاً أو رقاً.

خامساً: إنّ السيّد الإمام الخمينى قد اعتمد على نظره بما ورد في بعض الروايات - كمرسلة حمّاد - من أنّ القرعه لا تكون إلّ للإمام (٥)،

ص: ١٠٥

١- (١) تحرير الوسيله ١: ٣٤٢.

٢- (٢) تحرير الوسيله ١: ٥٨٩-٥٩٠ مسأله ٥٠.

٣- (٣) في ص ٤٥.

٤- (٤) تقدّم في ص ٦٢.

٥- (٥) تهذيب الأحكام ٦: ٢٤٠ ح ٥٩١، وعنه وسائل الشيعه ٢٧: ٢٥٩، كتاب القضاء، أبواب كيفيه الحكم، وأحكام الدعوى ب ١٣ ح ٩.

وهذه الروايات قرينه على أنّ القرعه من شؤون الإمام، ومن البديهي أنّ هذا الشأن إنّما هو مرتبط بباب القضاء، ونحن نقول في قبال هذا الاستدلال:

أ: لا- نستفيد اختصاص القرعه بالإمام المعصوم عليه السلام؛ لعدم إمكانه لجميع المسلمين في زمن الحضور، مضافاً إلى ورود لفظ الوالي بدل لفظ الإمام في بعض الروايات، وهذا يدلّ على عدم اختصاصه بالإمام المعصوم عليه السلام، بل هي من شؤون الحاكم والوالي.

ب: توجد روايات تدلّ على عموميّه هذا العمل، وعدم اختصاصه بالإمام المعصوم عليه السلام، أو نائبه العامّ أو الخاصّ، كصحيحه فضيل بن يسار(1)، فراجع.

ج: لو سلّمنا اختصاصها بالمعصوم أو نائبه، ولكن لا- ملازمه بين هذا الأمر، وبين كونها مختصّه بباب القضاء، كما في الجهاد الابتدائي.

### مختار المؤلف وموافقته للمحقّق البجنوردى في موارد إجراء القرعه

المختار: فبالنتيجه: الظاهر صحّ ما ذهب إليه المحقّق البجنوردى قدس سره - حيث قال: والحاصل: أنّ الذى يستفاد من مجموع الأدلّه أنّ مورد القرعه هي الشبهه الموضوعيّه المقرون بالعلم الإجمالى الذى لا يمكن فيه الاحتياط، أو لا يجوز وإن كان ممكناً، أو لا- يجب وليس هناك أصل أو أماره موافق للمعلوم بالاجمال كى يكون موجباً لانحلاله، وبعباره أخرى: يكون من المعضلات، ففي مثل هذا المورد شرّعت القرعه لحلّ المعضله والمشكله، إلخ - (2)، لكن مع عدم التقييد بعدم إمكان الاحتياط؛

ص: ١٠٦

١- (١) تقدّم في ص ٦٩-٧٠.

٢- (٢) القواعد الفقهيّه ١: ٦٧.

فإنّ الظاهر من روايه الغنم المؤطوئه(١) جريان القرعه حتّى مع امكان الاحتياط، اللهم إلّمأن يقال: إنّ جريان القرعه فى هذا المورد يكون على خلاف القاعده.

## التنبه الثانى: أنّ القرعه من الأمارات أو الأصول ؟

### اشاره

التنبه الثانى:

هل القرعه من الأمارات الشرعيه، أم من الأصول العمليه؟ بناءً على ما ذهب إليه مشهور المتأخرين من الأصوليين، من وجود الفرق بين الأماره والأصل العملى - وإن انكرناه فى محلّه، وذكرنا له شواهد عديده - بأنّ الأماره حجّه من جهه وجود الكاشفيه عن الواقع بخلاف الأصل العملى؛ فإنّه إمّا أن لا تكون فيه كاشفيه، أو لا تكون حجّيته من جهه الكاشفيه، بل صارت حجّه لأجل رفع التحير فى مقام العمل، فقد وقع الخلاف فى أنّ القرعه هل تكون من الأمارات، أم تكون من الأصول العمليه؟

### أدله أماريه القرعه

دليل أماريه القرعه: التعابير الوارده فى روايات القرعه تدلّ بوضوح على أنّها من الأمارات، وإليك نصّها:

أ: ما ورد فى مرسله حيمد عن أبى جعفر عليه السلام:

«ليس من قوم تنازعوا ثمّ فوّضوا أمرهم إلى الله عزّ وجلّ إلّا خرج سهم المحقّ»(٢).

ب: ما ورد فى روايه محمّد بن حكيم:

«كلّ ما حكم الله به فليس بمخطىء»(٣).

ص: ١٠٧

١- (١) تقدّم فى ص ٦٣-٦٤.

٢- (٢) تقدّم فى ص ٣٨-٣٩.

٣- (٣) تقدّم فى ص ٣٢-٣٣.



ج: ما ورد في روايه الطيار لزراره: ما تقول في المساهمه أليس حقاً؟ فقال زرارہ: بلى هي حق (١).

د: التعبير بالأعدليه في بعض الروايات: أي قضيه أعدل من قضيه تجال عليها السهام (٢).

ه: التعبير بالأصوبيه في بعضها، كما ورد في روايه عباس بن هلال عن الرضا عليه السلام:

«ما من قوم فوّضوا أمرهم إلى الله عزّ وجلّ وألقوا سهامهم إلّا خرج السهم الأصوب» (٣).

فإنّ هذه التعابير تدلّ بوضوح على أنّ القرعه من الأمارات، ولذا قال المحقق الآشتياني: قيل: إنّ القرعه من الأمارات الجليه؛ بمعنى أنّ أماريتها بجعل الشارع كالاستخاره (٤).

وقد خالف في ذلك جمع، كالسيد الإمام الخميني، وتلميذه الأكبر الشيخ المحقق الوالد رحمهما الله:

قال المحقق الوالد: إنّ غايه ما يدلّ عليه مثل هذا التعبير هو مجرد تطبيق الله تعالى السهم الخارج على الواقع، دائماً لأجل تفويض الأمر إليه وجعله هو الحكم، وهذا يغير معنى الأماريه؛ فإنّها متقومه بحيثيه الكشف والاراءه، والقرعه فاقده لها، بل تكون القرعه على هذا نظير الاستخاره التي ليست بأماره قطعاً (٥).

ص: ١٠٨

١- (١) تقدّم في ص ٣٩-٤٠.

٢- (٢) تقدّم في ص ٤٤.

٣- (٣) تقدّم في ص ٤٥.

٤- (٤) بحر الفوائد في شرح الفوائد ٨: ١٦٤.

٥- (٥) القواعد الفقيهيه: ٤٥٠.

ومقصوده قدس سره أنّ القرعه ليست في ذاتها جهه الكاشفيّه، بل الشارع جعل السهم الخارج مطابقاً للواقع، ولكن قد ثبت في محلّه أنّه لا خصوصيّة لذلك؛ فإنّ الأماره عباره عن الدليل الموصل إلى الواقع؛ سواء كانت الكاشفيّه ذاتيه لها أم لا، بل جعلت كاشفه عن الواقع، ثمّ أنّ الوالد الراحل قد استدلّ على كون القرعه أصلاً عملياً بأمر:

### أدله كون القرعه من الأصول وردّها

الدليل الأوّل: إنّ موارد ثبوت القرعه عند العقلاء على قسمين: قسم يكون للمجهول المشتبه واقع معلوم عند الله وغير معلوم عندنا، كالمساهمه في قصّه يونس (١)، بناءً على كونها لأجل تشخيص العبد الآبق، كما في أحد النقلين وقسم لا يكون له واقع معيّن، كالمساهمه في قصّه تكفلّ مريم، الواقعه في الكتاب العزيز (٢)، ومن المعلوم أنّه لا تعقل الأماريّه في القسم الثاني؛ لعدم ثبوت واقع حتّى تكون القرعه أماره عليه، والظاهر أنّه لا فرق بين هذا القسم والقسم الأوّل عند العقلاء. (٣)

ويرد عليه: أنّه في هذا القسم الذي لا يكون الواقع موجوداً نقول: إنّ الواقع عباره عن نفس السهم المخرج بالقرعه، وهذا أمر فوق سائر الأمارات، فتدبر.

الدليل الثاني: لو قلنا أنّ الطريقيّه والأماريّه قابله لتعلّق الجعل بها - على خلاف ما حقّقناه في محلّه - ولكن مورده ما إذا كان المحلّ قابلاً لذلك الجعل، من جهه كونه واجداً لوصف الطريقيّه تكويناً؛ ضروره أنّه

ص: ١٠٩

١- (١) تقدّم في ص ١٨ وما بعدها.

٢- (٢) تقدّم في ص ٢٨ وما بعدها.

٣- (٣) القواعد الفقهيّه: ٤٩٩.

لا يعقل جعل الطريقيّ للشكّ مثلاً، ومن المعلوم أنّ القرعه بالكيفيّة المتداوله لا يكون فيها جهه كشف وإراءه أصلاً؛ ضروره أنّ اجاله السهام ثمّ اخراج واحد منها لا يكون فيها كشف وطريقيه وليس مثل خير الثقه وشهاده عدلين الذى يكون مشتملاً على الكشف والإراءه فى نفسه، وحينئذٍ فكيف يمكن جعل الحجّيه لها، كما لا يخفى. (١)

ويرد عليه: الظاهر وجود جهه الطريقيّ والكاشفيّ للقرعه عند العقلاء، وليست القرعه عندهم متساويه مع الشكّ فى هذه الجهه، وبعباره أخرى ليست القرعه لأجل تعيين سهم من السهام المتعدّده، بل السهم الذى يكون مطابقاً للواقع يكون مخرجاً، وكيف كان التعابير الوارده فى الروايات كالأعدليه والأصوبيّ والأحقّيه تناسب وجود الواقع، وتدلّ على كاشفيّ القرعه عن الواقع، فتدبّر.

الدليل الثالث: أنّه حيث يكون موضوع القرعه هو المجهول بما أنّه مجهول، نظير سائر الأصول التى موردها خصوص صوره الشكّ - كأصاله الحليّ والاستصحاب - فلا بدّ من الالتزام بكونها مثلها فى عدم كونها أماره. (٢)

وفيه: أنّه بعد إجراء القرعه يزول الجهل والشكّ، وهذا يناهى كونها أصلاً، فتدبّر. فتحصل عدم تماميّه الأدلّه الدالّه على كونها أصلاً، فهى أماره جليّه بناءً على التعابير الموجوده فى الروايات، واللّه العالم، والحمد لله ربّ العالمين.

ص: ١١٠

١- (١) القواعد الفقهيه: ٤٤٩.

٢- (٢) القواعد الفقهيه: ٤٤٩-٤٥٠.

- ١ - أجود التقريرات، تقريراً لأبحاث الميرزا محمّد حسين الغروي النائيني (١٢٧٤-١٣٥٥) للسيد أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم الموسوي الخوئي (١٣١٧-١٤١٣) مؤسسه صاحب الأمر (عج)، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٩ - ١٤٢٠ هـ.
- ٢ - إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان، لأبي منصور جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الأسدي، المعروف ب «العلامة الحلّي» (٦٤٨-٧٢٦) مؤسسه النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
- ٣ - الإرشاد في معرفه حجج الله على العباد، لأبي عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان بن عبد السلام بن جابر العكبري البغدادي، الملقّب ب «الشيخ المفيد» والمعروف ب «ابن المعلم» (٣٣٦-٤١٣) مؤسسه آل البيت عليهما السلام لإحياء التراث، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.
- ٤ - الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن

الحسن بن عليّ بن الحسن الطوسي (٣٨٥-٤٦٠) دار الكتب الإسلاميّة، طهران، الطبعة الثالثة، ١٣٩٠ هـ.

٥ - الإستصحاب، للسيد الإمام الخميني (١٢٨١-١٣٦٨ ش)، مؤسسه تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.

٦ - الإعلام، المطبوع في سلسله مؤلفات الشيخ المفيد: ٩، لأبي عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان بن عبد السلام بن جابر العكبري البغدادي، الملقّب ب «الشيخ المفيد» والمعروف ب «ابن المعلم» (٣٣٦-٤١٣)، دار المفيد، قم، الطبعة الثانيه ١٤١٤ هـ.

٧ - الاقتصاد، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن بن عليّ بن الحسن الطوسي (٣٨٥-٤٦٠)، دار الأضواء، بيروت، الطبعة الثانيه، ١٤٠٦ هـ.

٨ - الأمالي، لأبي جعفر بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القميّ، المعروف ب «الشيخ الصدوق» (م ٣٨١)، مؤسسه البعثه، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

٩ - الأمان من أخطار الأسفارد الأزمان، للسيد عليّ بن موسى بن جعفر بن محمّد بن محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد - هو الطاووس - بن اسحاق بن الحسن بن محمّد بن سليمان بن داود بن الحسن المثنى بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام (٥٨٩-٦٦٤) مؤسسه آل البيت عليهما السلام لإحياء التراث، بيروت، الطبعة الثانيه ١٤٠٩ هـ.

١٠ - الانتصار، لعليّ بن الحسين بن موسى بن محمّد بن موسى بن إبراهيم بن الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام، المعروف ب «الشريف المرتضى وعلم الهدى» (٣٥٥ - ٤٣٦) مؤسسه النشر الإسلامي، قم المشرفه، ١٤١٥ هـ.

١١ - إيضاح الفوائد في شرح مشكلات القواعد، لفخر المحققين محمّد بن الحسن بن يوسف بن المطهر الحليّ (٦٨٢-٧٧١) المطبعة العلميّه، قم، الطبعة الأولى، ١٣٨٧ هـ.

١٢ - بحر الفوائد فى شرح الفرائد، للشيخ محمد حسن الآشيانى الرازى، مؤسسه التاريخ العربى، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م.

١٣ - بحار الأنوار الجامعه لدرر أخبار الأئمه الأطهار عليهما السلام، للعلامة المولى محمد باقر بن محمد تقى المجلسى (١٠٣٧-١١١٠، ١١١١)، دار الكتب الإسلاميه، طهران.

١٤ - بحوث فى الفقه، كتاب الإجاره، للشيخ محمد حسين بن محمد حسن بن على أكبر بن آقا بابا بن آقا كوچك بن محمد إسماعيل بن محمد حاتم النخجوانى المعروف ب «المحقق الإصفهانى» (١٢٩٦-١٣٦١) مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين، قم المشرفه، الطبعة الثانيه، ١٤٠٩ هـ.

١٥ - بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع، لعلاء الدين محمد بن أحمد بن أبى أحمد السمرقندى الكاسانى الملقب بملك العلماء (ت ٥٨٧)، دار إحياء التراث العربى، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.

١٦ - بدايه المجتهد ونهايه المقتصد، لأبى الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبى (٥٢٠-٥٩٥) منشورات الشريف الرضى، ١٤٠٦ هـ.

١٧ - البرهان فى تفسير القرآن، للسيد هاشم بن سليمان بن إسماعيل بن عبد الجواد بن على بن سليمان بن ناصر الحسينى البحرانى، التوبلى الكتكتانى (م ١١٠٧) مؤسسه البعثه، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.

١٨ - تاريخ الأمم والملوك (تاريخ الطبرى)، لأبى جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب (٢٢٤-٣١٠) بيروت، بالأفست عن الطبعة بالقاهره، ١٣٨٧ هـ.

١٩ - تحرير الأحكام الشرعيه على مذهب الإماميه، لأبى منصور جمال الدين

الحسن بن يوسف بن عليّ بن المطهر الأَسدي، المعروف بـ «العلامة الحلّي» (٦٤٨-٧٢٦) مؤسّسه الإمام الصادق عليه السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠-١٤٢٢ هـ.

٢٠ - تحرير المجله، للشيخ محمّد حسين بن الشيخ عليّ بن الشيخ محمّد رضا بن الشيخ موسى بن الشيخ جعفر بن الشيخ خضر بن الشيخ يحيى بن مطر بن سيف الدين المالكي النجفي (١٢٩٤-١٣٧٣) المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلاميّه، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.

٢١ - تحف العقول عن آل الرسول صلى الله عليه وآله، لأبي محمّد الحسن بن عليّ بن الحسين بن شعبه الحرّاني الحلبي (من أعلام القرن الرابع) مؤسّسه النشر الإسلامي، قم، الطبعة الخامسة، ١٤١٧ هـ.

٢٢ - تذكره الفقهاء، لأبي منصور جمال الدين الحسن بن يوسف بن عليّ بن المطهر الأَسدي، المعروف بـ «العلامة الحلّي» (٦٤٨-٧٢٦) مؤسّسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٤-١٤٢٧ هـ، و مكتبه المرتضويّه لإحياء الآثار الجعفريّه، طهران.

٢٣ - تسديد القواعد في حاشيه الفرائد، للشيخ محمّد بن ملاّ محمّد عليّ الإمامي النجفي الخوانساري (١٢١٤-١٢٨١).

٢٤ - تفسير العيّاشي، لأبي النضر محمّد بن مسعود بن محمّد بن عيّاش السلمى السمرقندي، المعروف بـ «العيّاشي»، «من أعلام القرن الثالث الهجري» المكتبة العلميّه الإسلاميّه، طهران، الطبعة الأولى، ١٣٨٠-١٣٨١ هـ.

٢٥ - تفسير القمّي، لأبي الحسن عليّ بن إبراهيم بن هاشم القمّي (من أعلام قرني ٣ و ٤) مطبعة النجف، النجف الأشرف، الطبعة الثانية، ١٣٨٧ هـ.

٢٦ - تفسير مقتنيات الدرر، للسيد عليّ الحائري الطهراني، مؤسّسه التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ هـ.

٢٧ - تفصيل الشريعة فى شرح تحرير الوسيله، الإجاره، لسماحه الفقيه آيه الله العظمى الحاج الشيخ محمد الفاضل اللكرانى قدس سره (١٣٥٠-١٤٢٨) مركز الفقه الأئمه الأطهار عليهم السلام، قم، الطبعة الثانيه، ١٤٢٣ هـ.

٢٨ - تفصيل الشريعة فى شرح تحرير الوسيله، موسوعه الإمام الفاضل قدس سره، كتاب الصلاه، لآيه الله العظمى الحاج الشيخ محمد الفاضل اللكرانى قدس سره (١٣٥٠-١٤٢٨) مركز فقه الأئمه الأطهار عليهم السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ.

٢٩ - تمهيد القواعد، لزين الدين بن نور الدين على بن أحمد بن تقى الدين صالح بن مشرف الشامى، العاملى الجبعى، المعروف ب «الشهيد الثانى» (٩١١-٩٦٥) مكتب الإعلام الإسلامى، قم المقدسه، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.

٣٠ - التنقيح الرائع لمختصر الشرائع، لجمال الدين أبى عبد الله المقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن محمد السيورى، المعروف ب «الفاضل المقداد» (م ٨٢٦) مكتبه آيه الله المرعشى النجفى، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.

٣١ - التنقيح فى شرح العروه الوثقى، تقريراً لأبحاث السيّد أبو القاسم بن على أكبر بن هاشم الموسوى الخوئى (١٣١٧-١٤١٣) للميرزا علىّ الغروى التبريزى (١٣٤٩-١٤١٨) مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئى، قم، الطبعة الثانيه، ١٤٢١ هـ..

٣٢ - تهذيب الأحكام فى شرح المقنعه، لشيخ الطائفه أبى جعفر محمد بن الحسن بن على بن الحسن الطوسى (٣٨٥-٤٦٠) دار الكتب الإسلاميه، طهران، ١٣٧٨ هـ..

٣٣ - التوحيد، لأبى جعفر محمد بن على بن الحسين بن موسى بن بابويه القمى، المعروف ب «الشيخ الصدوق» (م ٣٨١) منشورات جماعه المدرّسين، قم.

٣٤ - الجامع لأحكام القرآن، لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن أبى بكر بن فرح



الانصارى الخزرجى، الأندلسى القرطبى (م ٦٧١) دار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٤٠٥ هـ.

٣٥ - جامع البيان فى تأويل آى القرآن (تفسير الطبرى)، لأبى جعفر محمّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب (٢٢٤-٣١٠) دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.

٣٦ - جامع المقاصد فى شرح القواعد، لنور الدين أبى الحسن على بن الحسين بن على بن عبد العالى الكركى، المعروف ب «المحقّق الثانى» (٨٦٨-٩٤٠) مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٤-١٤١٥ هـ.

٣٧ - جواهر الفقه، للشيخ سعد الدين أبى القاسم عبد العزيز بن نحرير بن عبد العزيز بن البرّاج الطرابلسى (٤٠٠-٤٨١) مؤسسه النشر الإسلامى، قم، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.

٣٨ - جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام، للشيخ محمّد حسن بن باقر بن عبد الرحيم بن آغا محمّد الصغير بن عبد الرحيم الشريف الكبير، النجفى (م ١٢٦٦) مؤسسه النشر الإسلامى، التابعه لجماعه المدرّسين بقم المشرفه، الطبعة الأولى، ١٤١٧-١٤٣٤ هـ، ودار الكتب الإسلاميه، النجف الأشرف ١٣٨٦ - ١٣٨٩ هـ.

٣٩ - حاشيه فرائد الاصول، تقريراً لأبحاث السيّد محمّد كاظم الطباطبائى اليزدى، للشيخ محمّد إبراهيم اليزدى النجفى (١٢٧٠-١٣٢٠ أو ١٣٢٤) دار الهدى، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ.

٤٠ - الحدائق الناضره فى أحكام العتره الطاهره، لشيخ المحمّد ثنين يوسف بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن صالح بن أحمد بن عصفور البحرانى (١١٠٧ - ١١٨٦) مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤٠٥ هـ.

٤١ - حليه الأولياء، لأبى نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (٣٣٦-٤٣٠) دار الكتب العلميه، بيروت.

٤٢ - الخصال، لأبى جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي، المعروف ب «الشيخ الصدوق» (م ٣٨١) مؤسسه النشر الإسلامى، قم، الطبعة الخامسة، ١٤١٦ هـ.

٤٣ - خلاصه الأقوال فى معرفه الرجال، لأبى منصور جمال الدين الحسن بن يوسف بن عليّ بن المطهر الأسدى، المعروف ب «العلامه الحلى» (٦٤٨-٧٢٦) نشر الفقاهه، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

٤٤ - الخلاف، لشيخ الطائفة أبى جعفر محمّد بن الحسن بن عليّ بن الحسن الطوسى (٣٨٥-٤٦٠) مؤسسه النشر الإسلامى، قم، الطبعة الخامسة، ١٤١٧ هـ.

٤٥ - درر الفوائد فى الحاشيه على الفرائد، للشيخ محمّد كاظم بن المولى حسين الهروى الخراسانى، المعروف ب «الآخوند الخراسانى» (١٢٥٥-١٣٢٩) وزاره الثقافه والإرشاد الإسلامى، طهران، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.

٤٦ - الدروس الشرعيّه فى فقه الإماميه، للشيخ شمس الدين أبى عبد الله محمّد بن مكى بن محمّد بن حامد بن أحمد المطلبى، الجزينى العاملى، الشهير ب «الشهيد الأوّل» (٧٣٤-٧٨٦) مؤسسه النشر الإسلامى، قم، الطبعة الثانيه، ١٤١٧ هـ.

٤٧ - دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام، والقضايا والأحكام، عن أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام، لنعمان بن محمّد بن منصور بن أحمد بن حيّون التميمى المغربى (م ٣٦٣) دار المعارف بمصر، القاهره، الطبعة الثانيه، ١٣٨٣-١٣٨٥ هـ.

٤٨ - ذكرى الشيعة فى أحكام الشريعة، للشيخ شمس الدين أبى عبد الله محمد

بن مكّي بن محمّد بن حامد بن أحمد المطلبى، العاملى الجزينى، الشهير بـ «الشهيد الأوّل» (٧٣٤-٧٨٦) مؤسّسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.

٤٩ - رجال الطوسى، لشيخ الطائفة أبى جعفر محمّد بن الحسن بن علىّ بن الحسن الطوسى (٣٨٥-٤٦٠) مؤسّسه النشر الإسلامى، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.

٥٠ - رجال النجاشى، لأبى العباس أحمد بن علىّ بن أحمد بن العباس النجاشى، الأسدى الكوفى (٣٧٢-٤٥٠) مؤسّسه النشر الإسلامى، قم، الطبعة السادسة، ١٤١٨ هـ.

٥١ - روض الجنان فى شرح إرشاد الأذهان، لزين الدين بن علىّ بن أحمد العاملى الجبعى، المعروف بـ «الشهيد الثانى» (٩١١-٩٦٥) مركز الأبحاث والدراسات الإسلاميه، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.

٥٢ - الروضه البهيّه فى شرح اللمعه دمشقيّه، لزين الدين بن نور الدين علىّ بن أحمد بن تقىّ الدين صالح بن مشرف الشامى، العاملى الجبعى، المعروف بـ «الشهيد الثانى» (٩١١-٩٦٥) دار إحياء التراث العربى، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.

٥٣ - رياض المسائل فى بيان أحكام الشرع بالدلائل، للسيد علىّ بن محمّد علىّ بن أبى المعالى الصغير بن أبى المعالى الكبير الطباطبائى، الحسنى الحائرى (١١٦١-١٢٣١) مؤسّسه النشر الإسلامى، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٦ هـ.

٥٤ - الزهد، للحسين بن سعيد بن حماد بن سعيد بن مهران الأهوازى الكوفى (من أعلام القرن الثانى والثالث) المطبعة العلميه، قم، ١٣٩٩ هـ.

٥٥ - السرائر الحاوى لتحرير الفتاوى، لمحمد بن منصور بن أحمد بن إدريس بن الحسين بن القاسم بن عيسى العجلي (٥٤٣-٥٩٨) مؤسّسه النشر الإسلامى، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ.

- ٥٦ - الشرح الكبير على متن المقنع، لعبد الرحمن بن محمّد بن أحمد بن قدامه المقدسى الحنبلى، شمس الدين أبو محمّد (٥٩٧-٦٨٢) دار الكتب العلميه، بيروت، الطبعة الثانيه، ١٣٤٧ هـ.
- ٥٧ - الصحاح، المسمّى تاج اللغه وصحاح العربيه، لأبى نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري الفارابى (م حدود ٤٠٠)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
- ٥٨ - صحيح مسلم، لأبى الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (٢٠٦-٢٦١) دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.
- ٥٩ - علل الشرائع، لأبى جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي، المعروف ب «الشيخ الصدوق» (م ٣٨١) المكتبة الحيدريّه ومطبعتها، النجف الأشرف، ١٣٨٥ هـ.
- ٦٠ - العناوين، للسيد مير عبد الفتاح بن عليّ الحسيني المراغي (م ١٢٥٠)، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ٦١ - عوائد الأيّام، للمولى أحمد بن محمّد مهدي بن أبى ذرّ، المعروف ب «الفاضل النراقى» (١١٨٥-١٢٤٥)، مركز الأبحاث والدارسات الإسلاميه، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ٦٢ - عوالى اللئالى العزيزيه فى الأحاديث الدينيه، للشيخ محمّد بن عليّ بن إبراهيم بن الحسن بن إبراهيم بن أبى جمهور الشيبانى الأحسائى، المعروف ب «ابن أبى جمهور» (٨٣٨-٩٠٢، أو ٩٠٣) مطبعة سيّد الشهداء عليه السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.
- ٦٣ - الغارات، لأبى إسحاق إبراهيم بن محمّد بن سعيد بن هلال بن عاصم بن سعد بن مسعود الثقفى الكوفى (م ٢٨٣)، دار الكتب الإسلامى، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.

٦٤ - غاية المراد فى شرح نكت الإرشاد، للشيخ شمس الدين أبى عبد الله محمد بن مكى بن محمد بن حامد بن أحمد المطلبى العاملى الجزينى، الشهير ب «الشهيد الأوّل» (٧٣٤-٧٨٦)، مكتب الإعلام الإسلامى، قم، ١٤١٤ - ١٤٣١ هـ.

٦٥ - غرائب التفسير و عجائب التأويل، لمحمود بن حمزه بن نضر الكرمانى (المتوفى بعد سنه ٥٠٠) دار القبله، بيروت، جدّه، طبع ١٤٠٨، تحقيق شمران سرکان يونس العجلى.

٦٦ - غنيه النزوع إلى علمى الأصول والفروع، للسيد أبى المكارم حمزه بن على بن زهره الحلبى، المعروف ب «ابن زهره» (٥١١-٥٨٥) مؤسسه الإمام الصادق عليه السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

٦٧ - فتح الأبواب بين ذوى الألباب وبين ربّ الأرباب فى الاستخارات، للسيد على بن موسى بن جعفر بن محمد بن محمد بن أحمد - هو الطاووس - بن إسحاق بن الحسن بن محمد بن سليمان بن داود بن الحسن المثنى بن الحسن بن على بن أبى طالب عليهما السلام (٥٨٩-٦٦٤) مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.

٦٨ - فرائد الأصول، المعروف ب «الرسائل» للشيخ مرتضى بن محمد أمين الأنصارى (١٢١٤-١٢٨١) تراث الشيخ الأعظم، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.

٦٩ - الفقه على المذاهب الأربعة، لعبد الرحمن بن محمد عوض الجزيرى (١٢٩٩-١٣٦٠)، دار الفكر، بيروت، ١٤١١ هـ.

٧٠ - الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام، المعتمر العالمى للإمام الرضا عليه السلام، مشهد المقدسه، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ، والطبعة الحجرية.

٧١ - الفقيه من لا يحضره الفقيه، ومشيخته، لأبى جعفر محمد بن على بن

الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف بـ «الشيخ الصدوق» (م ٣٨١) دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الخامسة، ١٤١٠ هـ.

٧٢ - الفهرست، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي (٣٨٥-٤٦٠)، مؤسسه نشر الفقاهه، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

٧٣ - فوائد الأصول، من إفادات الميرزا محمد حسين بن عبد الرحيم بن محمد سعيد بن عبد الرحيم الغروي النائيني (١٢٧٦-١٣٥٥) للشيخ محمد علي بن حسن بن محمد القابجي، الخراساني الكاظمي، المعروف بـ «الجمالي» (١٣٠٩ - ١٣٦٥)، مؤسسه النشر الإسلامي، قم، الطبعة الثامنة، ١٤٢٤ هـ.

٧٤ - قاعده الإلزام، للشيخ جواد الفاضل اللكرني (المؤلف)، مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٣٩١ ش.

٧٥ - قاعده القرعه، للشيخ حسين الكريمي القمي (ت ١٤٣٦)، مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٧٦ - القاموس المحيط، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الفيروز آبادي الشافعي (٧٢٩-٨١٧)، دار الكتب العلميّه، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٧٧ - قواعد الأحكام، لأبي منصور جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الأسدي، المعروف بـ «العلامة الحلّي» (٦٤٨-٧٢٦) مؤسسه النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.

٧٨ - القواعد الفقهيّه، لسماحه الفقيه المحقق آية الله العظمى الحاج الشيخ محمد الفاضل اللكراني قدس سره (١٣٥٠-١٤٢٨)، مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام، قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٥ هـ.

٧٩ - القواعد الفقهيّه، للميرزا السيد محمد حسن البجنوردي (١٣١٦-١٣٩٦) نشر الهادي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.

- ٨٠ - القواعد الفقهيّة، للشيخ ناصر مكارم الشيرازي، مدرسه الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ.
- ٨١ - القواعد والفوائد في الفقه والأصول العربيّة، لأبي عبد الله شمس الدين محمّد بن مكّي بن محمّد بن حامد بن أحمد المطّليبي، العاملي الجزيني، الشهير بـ «الشهيد الأوّل» (٧٣٤-٧٨٦) مكتبة المفيد، قم، بالأفست عن الطبع في النجف الأشرف، سنة ١٣٩٩ هـ.
- ٨٢ - القواعد في الفقه الإسلامي، للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (المتوفى سنة ٧٩٥)، دار الكتب العلميّه، بيروت.
- ٨٣ - قوانين الأصول، لأبي القاسم بن محمّد حسن بن نظر عليّ الجيلاني الشفتي، الرشتي الأصل، المعروف بـ «الميرزا والمحقّق القميّ» (١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢ - ١٢٣١) دار الطباعة للميرزا حبيب الله، طهران، ١٣٠٨-١٣٠٩ هـ.
- ٨٤ - القوانين المحكمه في الأصول، للميرزا أبي القاسم بن محمّد حسن بن نظر عليّ الجيلاني الشفتي، الرشتي الأصل، المعروف بـ «الميرزا والمحقّق القميّ» (١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢ - ١٢٣١) دار المرتضى، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ.
- ٨٥ - الكافي، لثقه الإسلام أبي جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (م ٣٢٩)، دار الكتب الإسلاميّه، طهران، الطبعة الثالثه، ١٣٨٨-١٣٨٩ هـ.
- ٨٦ - كتاب الإجاره في شرح شرائع الإسلام، للشيخ الميرزا حبيب الله الرشتي بن ميرزا محمّد عليّ خان بن إسماعيل خان بن جهانگیر خان القوجاني الرانكوي، الجيلاني الرشتي (١٢٣٤-١٣١٢).
- ٨٧ - كتاب الأربعين، للعلامة المولى محمّد باقر بن محمّد تقي المجلسي (١٠٣٧ - ١١١٠، ١١١١)، المطبعة العلميّه، قم، ١٣٩٩ هـ.
- ٨٨ - كشف اللثام عن قواعد الأحكام، لأبي الفضل بهاء الدين محمّد بن الحسن

الإصفهاني، المشهور بـ «الفاضل الهندي» (١٠٦٢-١١٣٧)، مؤسسه النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٦-١٤٢٢ هـ.

٨٩ - كفايه الفقه، المشتهر بـ «كفايه الأحكام» للمحقق المولى محمّد باقر بن محمّد مؤمن الخراساني السبزواري (م ١٠٩٠) مؤسسه النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.

٩٠ - كنز الفوائد في حلّ مشكلات القواعد، للسيد عميد الدين عبد المطلب بن محمّد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن عليّ الأعرج (٦٨١-٧٥٤) مؤسسه النشر الإسلامي، قم، المشرّفه، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.

٩١ - لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم بن عليّ بن أحمد بن أبي القاسم بن حبه بن منظور الأنصاري، الأفريقي المصري (٦٣٠-٧١١) دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧ م.

٩٢ - ماوراء الفقه، للسيد محمّد الصدر، دار الأضواء، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٩٣ - المبسوط، أبي بكر محمّد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي (م ٤٩٠)، دار الكتب العلميّه، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.

٩٤ - المبسوط في فقه الإماميّه، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن بن عليّ بن الحسن الطوسي (٣٨٥-٤٦٠)، المكتبه المرتضويّه لإحياء الآثار الجعفريّه، طهران، الطبعة الثانيه، ١٣٨٧ هـ.

٩٥ - مجمع البحرين، للشيخ فخر الدين بن محمّد عليّ بن أحمد بن طريح الزماحي النجفي، المشهور بـ «الطريحي» (٩٧٩-١٠٨٥) مؤسسه البعثه، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.

٩٦ - مجمع البيان في تفسير القرآن، لأمين الإسلام أبي عليّ الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي (حدود ٤٦٨-٥٤٨) دار الفكر، بيروت، ١٤١٤ هـ.



- ٩٧ - المجموع شرح المهذب، لمحيى الدين أبي ذكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمّد بن جمعه بن حزام النووي (٦٣١-٦٧٦)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ٩٨ - المحلّي بالآثار، لأبي محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، المعروف بـ «إبن حزم» (٣٨٤-٤٥٦) دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٨ هـ.
- ٩٩ - المحاسن، لأبي جعفر أحمد بن أبي عبد الله محمّد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمّد بن عليّ البرقي الكوفي (م ٢٧٤)، أو (٢٨٠) المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٦ هـ.
- ١٠٠ - المحاضرات، مباحث في أصول الفقه، للسيد محمّد المحقّق الداماد، تقرير السيد جلال الدين الطاهري الإصفهاني، المطبعة كيميا، الطبعة الأولى.
- ١٠١ - مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، لأبي منصور الحسن بن يوسف بن عليّ بن المطهر الأسدي، المعروف بـ «العلامة الحلّي» (٦٤٨-٧٢٦) مكتب الإعلام الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٢-١٤١٨ هـ.
- ١٠٢ - مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام، للسيد شمس الدين محمّد بن عليّ بن الحسين بن أبي الحسن الموسوي، العاملي الجبعي (٩٤٦-١٠٠٩) مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
- ١٠٣ - مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، لزين الدين بن نور الدين عليّ بن أحمد بن تقى الدين صالح بن مشرف الشامي، العاملي الجبعي، المعروف بـ «الشهيد الثاني» (٩١١-٩٦٥) مؤسسه المعارف الإسلاميّة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٣-١٤١٩ هـ.
- ١٠٤ - المستدرک على الصحيحين، لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم بن الحكيم الضبيّ الطهماني، النيسابوري الشافعي، المعروف بـ «الحاكم ابن البيهق» (٣٢١-٤٥٠)، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.

- ١٠٥ - مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل و خاتمه، للمیرزا حسین بن المیرزا محمّد تقی بن المیرزا علی محمّد بن تقی النوری الطبرسی (١٢٥٤ - ١٣٢٠) مؤسسہ آل البیت علیہم السلام لإحياء التراث، بیروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ - ١٤٠٩ هـ.
- ١٠٦ - مستمسک العرود الوثقی، للسید محسن بن مهدی بن صالح بن أحمد بن محمود الطباطبائی الحکیم، (١٣٠٦-١٣٩٠) مطبعة الآداب، النجف الأشرف، الطبعة الرابعة، ١٣٩٠ هـ.
- ١٠٧ - مستند الشیعه فی أحكام الشریعه، للمولی أحمد بن محمّد مهدی بن أبی ذرّ، المعروف ب «الفاضل النراقی» (١١٨٥-١٢٤٥) مؤسسہ آل البیت علیہم السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٥-١٤٢٠ هـ.
- ١٠٨ - مصابیح الظلام فی شرح مفاتیح الشرائع، لآقا محمّد باقر بن محمّد أكمل بن محمّد صالح بن أحمد الإصفهانی، البهبانی الحائری، المعروف ب «الوحيد البهبانی» (١١١٧-١٢٠٥) مؤسسہ العلامه المجدد الوحيد البهبانی، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- ١٠٩ - مصباح الفقیه، للحاج آقا محمّد رضا ابن الشیخ المولی الفقیه محمّد هادی الهمدانی النجفی (حدود ١٢٥٠-١٣٢٢) مؤسسہ الجعفریّه لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧-١٤٣٠ هـ، ومکتبه الصدر بالطبعة الحجریّه.
- ١١٠ - معانی الأخبار، لأبى جعفر محمّد بن علی بن الحسين بن موسى بن بابويه القمى، المعروف ب «الشيخ الصدوق» (م ٣٨١)، مؤسسہ النشر الإسلامی، قم، الطبعة الثالثة، ١٤١٦ هـ.
- ١١١ - المعبر فی شرح المختصر، لأبى القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن أبى زكريا يحيى بن حسن بن سعيد الهذلى، المعروف ب «المحقق الحلّى» (٦٠٢ - ٦٧٦) مؤسسہ سید الشهداء علیه السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٣٦٤ ش.

- ١١٢ - معجم رجال الحديث، للسيد أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم الموسوي الخوئي (١٣١٧-١٤١٣) مركز نشر آثار الشيعة، قم، الطبعة الرابعة، ١٤١٠ هـ.
- ١١٣ - المغني، لعبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدم بن نصر المقدسي، ثم الدمشقي الحنبلي (٥٤١-٦٢٠) دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٤٧ هـ.
- ١١٤ - مفتاح الكرامه في شرح قواعد العلّامة، للسيد محمّد جواد بن محمّد بن أحمد بن قاسم الحسيني العاملي (م ١٢٢٦) مؤسسه النشر الإسلامي، التابعه لجماعه المدرّسين، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٩-١٤٣٢ هـ.
- ١١٥ - مفردات ألفاظ القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل، المعروف بالراغب الإصفهاني (م ٥٠٢) ذوى القربى، قم، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ.
- ١١٦ - المقنع، للشيخ الأقدم أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف ب «الشيخ الصدوق» (م ٣٨١) مؤسسه الإمام الهادي عليه السلام، قم، ١٤١٥ هـ.
- ١١٧ - المقنعه، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن نعمان بن عبد السلام بن جابر العكبري البغدادي، الملقب ب «الشيخ المفيد»، والمعروف ب «ابن المعلم» (٣٣٦ - ٤١٣)، مؤسسه النشر الإسلامي، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ.
- ١١٨ - المهذب، للشيخ سعد الدين أبي القاسم عبد العزيز بن نحرير بن عبد العزيز بن البرّاج الطرابلسي، المعروف ب «القاضي ابن البرّاج» (٤٠٠-٤٨١) مؤسسه النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٦ هـ.
- ١١٩ - المهذب البارع في شرح المختصر النافع، للشيخ جمال الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن فهد الحلّي الأسدي (٧٥٧-٨٤١)، مؤسسه النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٧-١٤١٣ هـ.

١٢٠ - المهذب في فقه الشافعي، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله الفيروزآبادي، الشيرازي الشافعي (٣٩٣-٤٧٦) دار القلم، دمشق، دار الشاميه، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ..

١٢١ - المؤلف من المختلف بين أئمة السلف، لأمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرس (م ٥٤٨) مجمع البحوث الإسلاميه، مشهد، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.

١٢٢ - الميزان في تفسير القرآن، للسيد محمد حسين بن ميرزا محمد آقا، المعروف ب «العلامة الطباطبائي» (١٣٢١-١٤٠٢) مؤسسه مطبوعاتي إسماعيليان، قم، الطبعة الثانية، ١٣٩٣ هـ.

١٢٣ - نهاية الأفكار، تقرير أبحاث الشيخ ضياء الدين ابن المولى محمد العراقي (١٢٧٨-١٣٦١) للشيخ محمد تقى البروجردى النجفى (م ١٣٩١) مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤٠٥ هـ.

١٢٤ - نهاية الدرايه في شرح الكفايه، للشيخ محمد حسين بن محمد حسن بن علي أكبر بن آقا بابا بن آقا كوچك بن محمد إسماعيل بن محمد حاتم النخجوانى، المعروف ب «المحقق الإصفهاني» (١٢٩٦-١٣٦١)، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.

١٢٥ - النهايه فى مجرد الفقه والفتاوى، لشيخ الطائفة أبى جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسى (٣٨٥-٤٦٠) دار الكتاب العربى، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ هـ.

١٢٦ - النوادر، لأبى جعفر أحمد بن محمد بن عيسى بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأوصى الأشعري القمى (من أعلام القرن الثالث) مؤسسه الإمام المهدي عليه السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.

١٢٧ - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني الصنعاني (١١٧٢-١٢٥٠)، دار الكتب العلميّه، بيروت.

١٢٨ - وسائل الشيعة (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة)، للشيخ محمد بن الحسن بن عليّ محمد بن الحسين، المعروف بـ «الحزّ العاملِي» (١٠٣٣-١١٠٤)، مؤسّسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الثانيه، ١٤٢٤ هـ..

١٢٩ - الوسيله إلى نيل الفضيله، لأبي جعفر عماد الدين محمد بن عليّ الطوسي، المعروف بـ «إبن حمزه» (من أعلام القرن السادس)، مكتبه آيه الله المرعشي النجفي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.

ص: ١٢٨

بعض النكات المهمه فى القاعده (القرعه) ٧

الأولى: حقيقه القاعده وأنها شرعيه تأسيسيه أو عقلائيه امضائيه ٧

الثانيه: موارد جريان القاعده اجمالاً ٧

الثالثه: هل تخرج القرعه عن كونها من القواعد بسبب التخصيصات الكثيره ٨

الرابعه: هل القرعه من الأمارات أو الأصول؟ ٩

الخامسه: هل يمكن تشخيص معانى الألفاظ بالقرعه؟ ٩

السادسه: هل هى عزيمه أو رخصته؟ ٩

السابعه: هل هى مختصه بما إذا كان الواقع معينا ويكون الاشتباه بحسب الظاهر، أو تجرى فيما إذا كان الواقع أيضاً غير معيناً؟ ٩

الثامنه: هل تختص اجرائها بالإمام عليه السلام أم لا؟ ٩

بعض موارد جريان القاعده (القرعه) ٩

١ - الخنثى المشكل من جهه جواز تغسيله بيد الرجل أو المرثه ١٠

٢ - لو اجتمع ميّت و جنب و محدث ويكون الماء كافياً لأحدهم ١١

٣ - فى مسأله القبلة عند سيد ابن طاوس ١١

٤ - جريان القرعه فى الأحكام الشرعيه عند بعض وعدم جريانها عند بعض ١٣

٥ - جريان القرعه عند التشاح فى الأذان ١٤

٦ - جريان القرعه فى رد مال المقامره إلى صاحبها لو لم يكن معيناً ١٤

٧ - جريان القرعه عند مزاحمه حق استمتاع الزوج والمستأجر للإرضاع ١٥

معنى القرعه لغه ١٧

أدله القرعه: ١٧

الدليل الأول: الكتاب ١٨

الآيه الأولى: قوله تعالى «وإن يونس لمن المرسلين... يوم يبعثون» ١٨

المراد من الإباق بالنسبه إلى يونس عليه السلام ١٨

المنجى الحقيقى ليونس عليه السلام ١٩

توضيح الآيه لغه وشأناً وتأريخاً ٢٠

تقرير الاستدلال بالآيه ٢٣

الإشكالات الثلاثه على الاستدلال بالآيه ٢٤

هل يصح التمسك بالقرعه فيما كان نظيراً لمورد الآيه؟ ٢٤

هل القرعه فى مورد الآيه مختص بما إذا كان المجهول معيناً واقعاً ومجهولاً ظاهراً؟ ٢٥

الروايات التى استدلت فيها بالآيه ٢٦

الآيه الثانيه: قوله تعالى «وما كنت لديهم إذ يلقون مريم» ٢٨

تقرير الاستدلال بالآيه ٢٨

الروايه التى استدلت فيها بالآيه ٣٠

أفضليته الصديقه الطاهره على مريم بنت عمران عليهما السلام ٣٠

دليل الثاني: السنه ٣٢

ص: ١٣٠



وهي ثلاثة أقسام ٣٢

القسم الأول: الروايات العامه التي تدلّ على القرعه بنحو العموم ٣٢

الروايه الأولى: روايه محمّد بن حكيم ٣٢

هل ورد في هذه الروايات تعبير «أمر مشكل أو مشتبه» أو التعبير منحصر ب «المجهول»؟ ٣٤

عبارات الاصحاب المشتمله على تعبير «أمر مشكل أو مشتبه» ٣٤

توجيه اشتمال عبارات الاصحاب على تعبير «أمر مشكل أو مشتبه» مع عدم كون هذا التعبير في الروايات ٣٧

الروايه الثانيه: مرسله عاصم بن حميد ٣٨

الروايه الثالثه: روايه زراره ٣٩

الروايه الرابعه: صحيحه سيابه و إبراهيم بن عمر ٤١

الروايه الخامسه: مرسله ثعلبه ٤٣

الروايه السادسه: روايه عباس بن هلال ٤٥

الروايه السابعه: صحيحه منصور بن حازم ٤٦

الروايه الثامنه: روايه في دعائم الإسلام ٤٧

الروايه التاسعه: روايه عبد الرحيم ٤٧

الروايه العاشره: روايه أبي بصير ٤٨

القسم الثاني: الروايات العامه بالنسبه إلى باب خاص، كالقضاء. وهي: ٥٠

١ - صحيحه داود بن سرحان ٥٠

٢ - صحيحه الحلبي ٥٠

٣ - صحيحه البصري ٥١

القسم الثالث: الروايات الخاصه، وهي تنقسم إلى عناوين ٥٢



العنوان الأول: ما ورد في تعارض الشهود في أمرأه، وفي مقدار الوديعة، وفي الدأبه ٥٢

العنوان الثاني: ما ورد في الوصية بعق بعض المماليك أو ثلثهم ٥٤

العنوان الثالث: فيما إذا وقع العبد والحرّ والمشرك أو المسلم واليهودى والنصرانى على امرأه فى طهر واحدٍ ٥٧

العنوان الرابع: فيما كان الولد مشتبهاً بين الحرّ والعبد ٦٢

العنوان الخامس: فيما ورد فى الغنم الموطوءه ٦٣

فقه الروايه، وأنّ موردها الشبهه المحصوره أو غير المحصوره ٦٤

العنوان السادس: ما ورد فى الخثى المشكل ٦٩

العنوان السابع: ما ورد فى عتق المملوك ٧١

العنوان الثامن: ما ورد فى مال أتى أمير المؤمنين من إصفهان ٧١

العنوان التاسع: ما ورد فى مساهمه رسول الله صلى الله عليه و آله قريشاً فى بناء البيت ٧٠

العنوان العاشر: ما ورد فى استعمال موسى عليه السلام النّمّ بالقرعه بتعليم من الله تعالى ٧٢

العنوان الحادى عشر: ما ورد فى اقتراعه صلى الله عليه و آله بين أهل الصّفه للبعث إلى غزوه السلاسل ٧٢

العنوان الثانى عشر: ما ورد فى فقه المنسوب إلى الرضا عليه السلام فى باب الإشهاد ٧٢

العنوان الثالث عشر: ما روى فى أن رجلاً من الأنصار أعتق ستّه عبيد فى مرض موته ٧٣

الدليل الثالث: الاجماع ٧٣

أمّا الاجماع المنقول ٧٣

ص: ١٣٢

وأما الاجماع المحصّل ٧٥

الدليل الرابع: سيره العقلاء ٧٦

الدليل الخامس: العقل ٧٧

معنى اختلال النظام ٧٨

الدليل السادس: السير المتشّرع ٧٨

تنبيهات: ٨٠

الأول: فى محل جريان القرعه ومواردها ٨٠

كلام المحقق العراقى ٨٠

افتراق العناوين الخمسه: المشكل، الملتبس، المشتبه، المجهول والمعضل ٨١

عدم جريان أدله القرعه فى الشبهات الحكميه ٨٢

تقسيم الشبهات الموضوعيه المقرونه بالعلم الاجمالى إلى حقوق الله وحقوق الناس ٨٣

مانعيه العلم الاجمالى عن جريان القرعه فى موارد حقوق الله ٨٣

تشخيص موارد القرعه عن موارد التخيير وقاعده العدل والإنصاف ٨٥

كلام المحقق النائينى فى ذلك التشخيص ٨٥

الملاحظات الوارده على المحقق العراقى ٨٦

كلام صاحب العناوين ٨٨

اتّحاد العناوين الخمسه معنى ٨٨

عموميته أدله القرعه وخروج الأصول عمليته عنها تخصيصاً أو تخصصاً ٨٨

كون القرعه آخر طريق لحلّ الاشكال ٨٩

عدم جريان القرعه فى الشبهات الحكميه ٨٩

عدم جريان القرعه فى الشبهات الموضوعيّه المستبطه ٩٠

ص: ١٣٣

عدم جريان القرعه فى قسمين من الشبهات الموضوعيه الصرفه وجريانها فى قسم واحد منها ٩١

الإيرادات والنقوص الوارده على صاحب العناوين ٩٣

ذكر موارد من الشبهات الحكميه التى حكموا بجريان القرعه فيها ٩٤

١ - فيما لو اجتمع ميّت ومحدث وجنب ولم يكن الماء صالحاً إلا لأحدهم ٩٤

٢ - اذ كان الشخص مقيمًا عن الغسل والوضوء ثم وجد ماءً صالحاً لأحدهما ٩٨

٣ - لو نذر شخص بأن يتصدق بالمال الزكوى إذا بلغ حدّ النصاب ٩٩

كلام السيد الإمام الخمينى قدس سره ٩٩

بطلان تضعيف عمومات القرعه بكثرة التخصيص، وكون القرعه مختصّه بباب القضاء ٩٩

كلام السيد المحقق الداماد ١٠٢

الملاحظات الوارده على السيد الإمام الخمينى والسيد الداماد ١٠٣

مختار المؤلف وموافقته للمحقق البجنوردى فى موارد إجراء القرعه ١٠٤

التنبيه الثانى: أنّ القرعه من الأمارات أو الأصول؟ ١٠٧

أدله أماريه القرعه ١٠٧

أدله كون القرعه من الأصول وردّها ١٠٩

ص: ١٣٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة



نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
الغمامة  
اصبحان  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

